معاناة وراء الجدران

الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والقانوني لذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات- دير الزور

مايو-2025

حول منظمة سنابل الفرات:

منظمة سنابل الفرات هي منظمة غير حكومية وغير ربحية، تأسست بهدف إحداث تغيير جذري ومستدام في المجتمعات السورية، من خلال معالجة التحديات الهيكلية والاجتماعية التي تعيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنساء والشباب، تعمل المنظمة على تطوير برامج تنموية مبتكرة تعزز سبل العيش، تدعم التماسك الاجتماعي، وتُرسّخ مبادئ المساواة بين الجنسين، مع التركيز على بناء قدرات الأفراد والمجتمعات لتولي أدوار قيادية في جهود التنمية والتحول السياسي، وتسعى المنظمة إلى بناء مجتمع سوري شامل يكرّس قيم العدالة والمواطنة، ويضمن مشاركة فعالة للشباب والنساء في الحياة العامة والسياسية. وتعمل كجسر يربط بين احتياجات المجتمع المحلي وأهداف التنمية المستدامة عبر مبادرات تستند إلى الابتكار، الشفافية، والمشاركة المجتمعية.

منظمة سنابل الفرات
Sanabel AL-Furat
Organization

حول الباحث الرئيسي:

تم إنجاز هذه الدراسة من قبل حسن خلف الحسين:

خبير في الأبحاث والحوكمة وتطوير سياسات المنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح، ومؤسس لمجتمع المعرفة المدنية- سنجاب وهي مؤسسة مدنية تعمل على المساهمة الفاعلة والمُجدية في تفعيل وإنماء المساحات المدنية، وصون وحماية الفضاء المدني، وتمكين وبناء قدرات الفاعلين/ات ومبادراتهم/ن وشبكاتهم/ن والمدافعة عن حقوق الإنسان وقضايا الفئات الأشد ضعفاً في المجتمعات المحلية، كما أن حسن ناشط مدني متمرس في العمل على أبحاث التنمية وتدريب الباحثين/ات الشباب، وتطوير آليات وأدوات تعزيز الديمقراطية التشاركية وحوكمة البنى المجتمعية وغير الحكومية، ويمتلك خبرات متقدمة في تصميم وإدارة وتطوير البرامج والمشاريع التنموية، وتعزيز التنظيم المجتمعي والحوكمة الرشيدة.

حول الدراسة:

تم إنجاز هذه الدراسة من قبل منظمة سنابل الفرات بتمويل من منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) ضمن مشروع حقيقة خالدة- دير الزور، الشعيطات.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

مقدمة الدراسة

تُعدّ مجزرة الشعيطات، التي ارتُكبت في ريف دير الزور الشرقي خلال عام 2014، من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان الجماعية التي شهدتها سوريا خلال سنوات النزاع المسلح، لما تضمنته من عمليات قتل جماعي وإخفاء قسري استهدفت مدنيين عزّل على خلفية رفضهم الانصياع لسلطة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ورغم مضيّ سنوات على وقوع المجزرة، فإن آثارها البنيوية لا تزال ماثلة بوضوح في حياة أسر الضحايا والمفقودين، على المستويات النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، وقد ترافق ذلك مع غياب واضح لمسارات العدالة، وندرة المبادرات المؤسسية المعنية بجبر الضرر وضمان عدم تكرار الانتهاك.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شمولي لواقع ذوي ضحايا ومفقودي المجزرة، انطلاقاً من منظور حقوقي ومجتمعي، يرتكز على منهجية بحثية متعددة الأدوات تشمل تحليل بيانات كمية مستمدة من استبيانات معيارية، إلى جانب تحليل كيفي معمق يستند إلى مقابلات فردية وشهادات حية، بهدف الكشف عن واقع هذه الفئة المهمشة، وتحديد فجوات الدعم والاستجابة، وفهم المطالب المجتمعية ذات الصلة بالعدالة وجبر الضرر والمساءلة والمحاسبة.

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الغياب المؤسساتي، وافتقار الضحايا وذويهم/ن إلى الحماية القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، يكرّس دورة الإقصاء والتهميش، ويُقوّض أسس العدالة الانتقالية في السياق السوري، لذلك، تهدف الدراسة إلى بناء قاعدة معرفية رصينة تسهم في توجيه السياسات، وتعزيز الوعي المجتمعي، وتحفيز الجهات المعنية—سواء كانت حكومية، غير حكومية، وطنية أو دولية—لبلورة تدخلات عادلة وفعالة، تُعالج الأبعاد المتعددة للأثر الذي خلّفته المجزرة.

وإذ تستند هذه الدراسة إلى أدوات علمية محكمة، فإنها تُشكّل مساهمة نوعية في توثيق تجربة جماعية تُعد من أكثر المحطات إيلاماً في تاريخ المجتمع المحلي في الشعيطات، وتؤكد في الوقت ذاته على أن العدالة لا تُختزل بالمحاسبة القضائية فقط، بل تتطلب نهجاً متكاملاً يستجيب لحقوق الضحايا في المعرفة، والاعتراف، والكرامة، والتعويض، والمشاركة الفاعلة في رسم ملامح المستقبل.

مشكلة الدراسة:

تواجه أسر مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات في ريف دير الزور الشرقي واقعاً معقداً من التهميش المتراكم والمعاناة متعددة الأبعاد، يتجلّى في تفكك البنية الاجتماعية، وانهيار الاستقرار الاقتصادي، وغياب شبكات الدعم المؤسسي والنفسي والقانوني، ورغم مرور سنوات على وقوع المجزرة، إلا أن آثارها لا تزال حاضرة بقوة في الحياة اليومية لتلك العائلات، التي تجد نفسها محاصَرة بين صدمة الفقد، وانعدام الاعتراف الرسمي، وتجاهل شبه تام من قبل الجهات الفاعلة، المحلية والدولية، لحقوقها واحتياجاتها المتعددة، ويُفاقم من تعقيد هذه الإشكالية افتقار العائلات المتضررة إلى الحد الأدنى من المعرفة القانونية وغياب قنوات الوصول إلى آليات الإنصاف والتوثيق، مما يعيق قدرتها على المطالبة بحقوقها أو الانخراط في مسارات العدالة الانتقالية، كما يُضاف إلى ذلك غياب شبه كلي لبرامج الدعم النفسي والاجتماعي، وندرة التدخلات المستدامة في مجالات التمكين الاقتصادي وجبر الضرر.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في سبر واقع ذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور، وتحليل أوجه التهميش والحرمان التي يعانون منها في أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية، النفسية، القانونية، والمؤسساتية، واستكشاف مطالبهم/ن في مجال العدالة وجبر الضرر، بهدف بناء أرضية معرفية تساهم في صياغة تدخلات أكثر عدالة واستجابة وفعالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم شامل وتحليل متعدد الأبعاد لواقع ذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات في ريف دير الزور الشرقي، وذلك من خلال الأهداف التالية:

A. تحليل تأثير غياب الضحية أو المفقود على التماسك الأسري والعلاقات الاجتماعية، ورصد مستويات العزلة والانكفاء المجتمعي التي تعيشها العائلات المتأثرة، بغية تحديد الاحتياجات الاجتماعية الملحة وآليات الاستجابة الممكنة.
B. دراسة الواقع المعيشي والاقتصادي لأسر الضحايا والمفقودين، وقياس أثر فقدان المعيل على أنماط الدخل والاعتماد الاقتصادي، مع تقييم مدى فعالية أو غياب التدخلات المؤسسية والدعم التنموي، بهدف اقتراح نماذج تمكين اقتصادي أكثر عدالة واستدامة.
C. الكشف عن الفجوات في خدمات الصحة النفسية الرسمية والمجتمعية، وتحليل آثار الصدمة النفسية طويلة الأمد على الأسر، واستكشاف التصورات الاجتماعية حول الدعم النفسي، بما يساهم في بناء منظومة دعم نفسي تستجيب لحجم المعاناة والاحتياج.
D. تقييم مستوى المعرفة القانونية لدى الأسر المتضررة، وتحليل مدى فهمهم/ن للإجراءات المرتبطة بالتوثيق والمطالبة بالحقوق، إلى جانب رصد معوقات الوصول إلى العدالة، بهدف صياغة تدخلات حقوقية تستند إلى التوعية والمرافقة القانونية الفاعلة.
E. رصد مدى توفر وتنوّع خدمات الدعم القانوني المقدّمة من قبل المنظمات، وتحليل الفجوة بين حجم الاحتياج القانوني والواقع العملي، من أجل اقتراح تدخلات حقوقية مهنية وشاملة تعيد الثقة بين الأهالي والجهات الفاعلة.
F. توثيق أولويات ومطالب ذوي الضحايا والمفقودين المتعلقة بجبر الضرر، الاعتراف، المساءلة، والعدالة الرمزية، وتحليل رؤيتهم لمفهوم العدالة التكاملي، بما يساهم في بلورة أجندة مجتمعية قادرة على التأثير في مسارات العدالة الانتقالية.

منهجية الدراسة:

استندت هذه الدراسة إلى منهجية بحثية مختلطة تمزج بين المنهج الوصفي الإحصائي والمنهج النوعي التحليلي، بغرض بناء تصور شامل وموضوعي حول أوضاع ذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور، من خلال مقاربة متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، النفسية، القانونية، والمعرفة القانونية والعدالة وجبر الضرر والمحاسبة، ويهدف هذا التكامل المنهجي إلى فهم الظاهرة من منظورَيْ الكم والنوع، بما يسمح بجمع بيانات كمية دقيقة، إلى جانب استكشاف الخلفيات والسياقات الإنسانية الكامنة خلفها.

في الجانب الكمي، تم تطبيق المنهج الوصفي الإحصائي على عينة قوامها 225 استبياناً وُزّعت على أفراد من أسر الضحايا والمفقودين، مستخدمين مقياس ليكرت الخماسي، لقياس مستوى إدراكهم/ن، ومواقفهم/ن، وتجاربهم/ن المرتبطة بمحاور الدراسة الستة، وقد جرى تحليل البيانات باستخدام أدوات التحليل الإحصائي

الوصفي، بما في ذلك المتوسط الحسابي، الوسيط، المنوال، والانحراف المعياري، بغرض تحديد الاتجاهات العامة وتوزّع المواقف بين المشاركين/ات.

أما في الجانب النوعي، فقد تم اعتماد المنهج النوعي التحليلي من خلال إجراء 51 مقابلة فردية معمقة مع أفراد من أسر الضحايا والمفقودين، بهدف الغوص في رواياتهم/ن الشخصية، واستجلاء الملامح النفسية والاجتماعية والقانونية التي لا يمكن قياسها بالأدوات الكمية وحدها، وقد أتاحت هذه المقابلات تعميق الفهم للسياق الوجداني، وأنماط التكيف، ومطالب العدالة، من خلال أصوات الشهود المباشرين/ات على الأثر الإنساني للمجزرة، وعبر هذا التوظيف المزدوج للمنهجَين، سعت الدراسة إلى تجاوز الاختزال الإحصائي للواقع، نحو بناء تصور تكاملي يُعزز من دقة التحليل وفعالية الاستنتاجات، ويُمهّد الطريق نحو صياغة تدخلات مبنية على الأدلة، تُلبّي احتياجات هذه الفئة المكلومة وتُسهم في تعزيز العدالة والإنصاف.

عينة الدراسة وطريقة اختيارها:

نظراً لطبيعة الدراسة التي تستهدف استقصاء واقع ذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور، فقد تم اعتماد عينة احتمالية طبقية عشوائية لضمان أعلى درجات التمثيل المنهجي لمجتمع الدراسة، والحد من التحيز في اختيار المشاركين/ات، وتم بناء التصميم الطبقي للعينة استناداً إلى أربعة معايير رئيسية ذات صلة مباشرة بسياق البحث، وهي: الجنس، الفئة العمرية، مكان الإقامة (غرانيج، الكشكية، أبو حمام)، والعلاقة بالضحية أو المفقود (أب، أم، زوج/ة، ابن/ة، أخ)، وقد تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات وفق هذه المتغيرات الأربعة، مع تحديد النسبة التمثيلية لكل طبقة بناءً على التوزيع الفعلي داخل المجتمع المحلي، ثم جرى سحب عينة عشوائية بسيطة من داخل كل طبقة باستخدام أسلوب التوزيع النسبي لضمان عدالة التمثيل وتغطية الطيف الكامل لتجارب الفئة المستهدفة.

وقد بلغ الحجم النهائي للعينة الكمية 225 مشاركاً/ة تم استقصاء آرائهم/ن عبر استبيان مبني على مقياس ليكرت الخماسي، بينما تم تعزيز البُعد النوعي من الدراسة من خلال إجراء 51 مقابلة فردية معمّقة، جرى اختيار المشاركين/ات فيها بناءً على تنوع خصائصهم/ن السوسيو-ديموغرافية، ومستوى تعرضهم/ن المباشر أو غير المباشر للمجزرة، ما أتاح تغطية متعددة الزوايا للرواية المجتمعية حول آثار الفقد والانتهاك، حيث تمثل هذه العينة إطاراً تمثيلياً كافياً يفي بمتطلبات الدراسات الوصفية التحليلية، ويُعزز من قدرة الدراسة على إنتاج معرفة علمية قابلة للتعميم ضمن السياق الجغرافي والإنساني المحدد.

الأدوات	ذكور	إناث	غرانيج	أبو حمام	الكشكية	ذوي ضحايا	ذوي مفقودين
الاستبيان	107	118	71	72	82	193	32
المقابلات	16	36	31	10	10	34	17
حجم العينة	123	154	102	82	92	227	49

أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أداتين رئيسيتين لجمع البيانات، بما ينسجم مع منهجيتها المختلطة التي تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، تمثّلت الأداة الأولى في استبيان مبني على مقياس ليكرت الخماسي، صُمّم لقياس اتجاهات وآراء المشاركين/ات من ذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات، حول ستة محاور أساسية تشمل: الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والدعم النفسي، والمعرفة القانونية، والدعم القانوني من المنظمات، ومطالب العدالة وجبر الضرر والمساءلة والمحاسبة، كما تم اختبار الأداة ميدانياً عبر دراسة استكشافية محدودة لضبط صياغة العبارات ووضوحها.

أما الأداة الثانية، فتمثلت في دليل مقابلات فردية شبه مُنظمة، استُخدم في إجراء 51 مقابلة معمّقة مع أفراد من أسر الضحايا والمفقودين، وقد صيغ هذا الدليل بعناية لالتقاط الأبعاد الوجدانية والرمزية والتجريبية التي لا يمكن رصدها بالأدوات الكمية، مع التركيز على سرد التجارب الشخصية، وأنماط التكيف، والرؤى تجاه العدالة والإنصاف، وقد أُجريت المقابلات من قبل فريق مدرّب على منهجيات البحث النوعي، مع الالتزام التام بأخلاقيات البحث وحماية الخصوصية، وضمان بيئة آمنة وداعمة أثناء الحديث عن تجاربهم/ن، حيث أتاح استخدام هاتين الأداتين معاً بناء صورة تحليلية متعددة الأبعاد، تدمج بين المعطيات الكمية الموضوعية والخبرة الإنسانية الحية، ما أسهم في إنتاج نتائج أكثر شمولاً وعمقاً.

المحددات الجغرافية والزمنية للدراسة:

تمتد الدراسة ضمن النطاق الجغرافي لمدن وبلدات ريف دير الزور الشرقي، وتحديداً في مناطق أبو حمام، الكشكية، وغرانيج، وهي المناطق التي شكّلت المسرح الرئيس لمجزرة الشعيطات في عام 2014، وتضمّ النسبة الأكبر من ذوي الضحايا والمفقودين نتيجة تلك المجزرة، وقد جاء اختيار هذا النطاق الجغرافي نظراً لخصوصيته المرتبطة بسياق الانتهاك، وكونه يشكّل وحدة تحليل اجتماعية ومكانية متجانسة نسبياً من حيث التركيبة السكانية، والظروف السياسية والأمنية، ودرجة التهميش بعد المجزرة، وهو ما يوفّر بيئة تحليلية غنية لفهم آثار المجزرة وتبعاتها متعددة الأبعاد على الضحايا وأسرهم/ن.

أما على المستوى الزمني، فقد جرت الدراسة خلال الفترة الممتدة من أبريل 2025 وحتى مايو 2025، حيث تم تنفيذ مراحل جمع البيانات الكمية والنوعية في هذه المدة، بما في ذلك التحضير الميداني، إجراء المقابلات، توزيع الاستبيانات، والتحليل الأولي للنتائج، وقد وفّر هذا الإطار الزمني هامشاً كافياً للتفاعل مع المجتمعات المستهدفة، وتجاوز بعض التحديات اللوجستية المرتبطة بالوصول إلى المناطق، وإتاحة الوقت اللازم لبناء الثقة مع المشاركين/ات، خاصة في ظل الطبيعة الحساسة للموضوع.

الملخص التنفيذي:

أولاً: الواقع الاجتماعي لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات- دير الزور:

تكشف نتائج الدراسة أن ذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور يعيشون واقعاً اجتماعياً هشّاً يتّسم بالتفكك الأسري، والعزلة المجتمعية، وغياب منظومات الدعم الرسمية وغير الرسمية، حيث يظهر غياب المعيل أو الضحية كمحور صادم ومستدام يُعيد تشكيل البنية العائلية من الداخل ويقوّض قدرتها على التماسك، حيث انعكست الصدمة على تراجع الروابط العاطفية داخل الأسرة، وزيادة التوتر والانغلاق، وانسحاب العديد من العائلات من الأنشطة الاجتماعية المعتادة، كما أن الأطفال تأثروا/ن بشكل خاص، وبرزت عليهم/ن علامات العزلة والانكفاء، بينما واجهت النساء والأبناء أدواراً جديدة فرضها غياب الضحية دون جاهزية نفسية أو مجتمعية، ما زاد من العبء العاطفي وفجّر اختلالاً في التوازن الأسري، في المقابل، أظهرت النتائج أن التعبير عن الفقد ظل مكبوتاً، إما بسبب الألم أو الخوف من الوصمة أو لغياب المساحات الآمنة، ما عمّق من الصمت الداخلي وأضعف فرص التعافي الجماعي.

وعلى الصعيد المجتمعي، سُجل تراجع كبير في الروابط الاجتماعية والمشاركة في الحياة العامة، يقابله شبه انعدام في وجود شبكات دعم مجتمعية فاعلة أو تدخل من قِبل الجهات الرسمية والمنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح، ورغم تلقي بعض العائلات دعماً عرضياً من أقارب أو جيران، فإن هذه المبادرات بقيت فردية ومحدودة الأثر، دون أن ترقى لتشكيل شبكة أمان حقيقية، كذلك، لم تُظهر العائلات ثقة كبيرة بوجود مجتمع داعم أو بنى مدنية حاضنة، ما يعكس فراغاً اجتماعياً وانهياراً في مفهوم التكافل والمواكبة المؤسسية، وفي المحصّلة، تعاني هذه الأسر من عزلة مركّبة—عاطفية، اجتماعية، ومؤسسية—تركتها في حالة من التيه والإنهاك الاجتماعي، حيث لم تتلقَّ بعد ما تحتاجه من اعتراف ودعم ومرافقة طويلة الأمد، ويتطلب هذا الواقع تدخلات شاملة تراعي الأثر الاجتماعي الممتد للفقد، وتعتمد على مناهج متكاملة تقوم على إعادة بناء الروابط الأسرية، وتفعيل الدعم المجتمعي، وخلق مساحات آمنة للتعبير والتعافي، بما يعيد لهذه الفئة المكلومة توازنها، وكرامتها، ومكانتها ضمن نسيج المجتمعات المحلية.

"شكل فقدان عبد الرحمن ضربة قاسية للعائلة، ليس فقط لأنه أحد معيلَيها الأساسيين، بل لأنه كان حاضراً في تفاصيلهم اليومية، سنداً ورفيقاً ومصدر أمل، وبعد غيابه، عاشت العائلة في حالة من الذهول والترقب المستمر، وتفاقم التوتر داخل البيت، وتدهورت صحة والدته التي أنهكها القلق، خصوصاً مع سماعها المستمر لقصص التعذيب والقتل في معتقلات داعش، ورغم الفقر الذي تعانيه العائلة، لم تفرّط في أي شيء من ممتلكاته، وظلت تحتفظ بأغراضه كما لو أنه سيعود غداً"

"غياب فهيم لم يكن فقط فقدان رب أسرة، كان هو المعيل، والموجه، والمصدر الوحيد للدخل والاستقرار، ومع اختفائه، أصبحت الأسرة بلا سند، وتحوّل البيت إلى مكان خافت الصدى، تغمره الوحدة ويثقل عليه الانتظار، الألم النفسي كان واضحاً على الجميع، خاصة زوجته، التي وجدت نفسها وحيدة في مواجهة تسعة أطفال، بلا دعم ولا معين، وما زالت الأسرة تحتفظ ببعض مقتنياته، تلك التي بقيت شاهدة على وجوده، وعلى حكاية لم تكتمل. يتعاملون معها بحنين ووجع، فهي الرابط الأخير بينهم وبين من كان يومًا حاضراً في كل تفاصيلهم"

ثانياً: الواقع الاقتصادي لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات- دير الزور:

تُظهر البيانات الكمية والنوعية في هذه الدراسة واقعاً اقتصادياً بالغ الهشاشة تعيشه عائلات ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور، حيث يتقاطع فقدان المعيل الرئيسي مع غياب البدائل المستقرة، ليخلق أزمة معيشية مستدامة تتجاوز حدود الفقر التقليدي، وقد عبّرت المؤشرات الإحصائية عن شبه إجماع على أن غياب الضحية أدّى إلى انهيار قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية، وهو ما تجلّى في فقدان الدخل الشهري الثابت، والتراجع الحاد في القدرة على تأمين الغذاء والدواء والتدفئة، مقابل غياب شبه كامل لأي شكل من أشكال التمكين الاقتصادي أو الإنصاف في الوصول إلى الموارد، كما تؤكد الإفادات الفردية أن النساء والأطفال اضطروا/ن لتحمّل أدوار اقتصادية قسرية، في بيئة عمل غير آمنة وغير مستقرة، مما عمّق من هشاشة الأسرة، وزاد من الأعباء النفسية والاجتماعية عليها، وفي المقابل، لم يكن الدعم الإغاثي كافياً ولا مستداماً، إذ اقتصر – إن وُجد – على مساعدات موسمية أو مبالغ مالية متقطعة لا ترقى إلى سد الحد الأدنى من الاحتياجات، فيما عبّر عدد كبير من الأسر عن خيبة أملهم/ن من آليات التوزيع التي تحكمها المحسوبيات وتفتقر إلى العدالة والشفافية، ما عمّق الإحساس بالتهميش والخذلان.

وعلى مستوى التدخلات التنموية، كشفت الدراسة عن فراغ حقيقي في برامج التمكين الاقتصادي، إذ لم تُتح لمعظم الأسر فرص للالتحاق بأي مشروع صغير أو برنامج تدريبي، وهو ما أدى إلى إقصائها من مسارات تحسين سبل العيش، وتركها في حلقة مفرغة من الاعتمادية والديون والبقاء على قيد الحياة بوسائل مرهقة ومؤقتة، كما بيّنت نتائج المقابلات أن غياب التعويضات الحكومية والبرامج المستدامة زاد من شعور الأسر بالإقصاء المؤسسي، وفاقم انكشافها الاقتصادي، وفي المقابل، قدمت الأسر رؤى واضحة وحلولاً عملية، حيث طالبت ببرامج تمكين اقتصادي حقيقية تشمل تمويل مشاريع صغيرة، تدريب مهني للشباب والنساء، ودعم نقدي منتظم لتجاوز المرحلة الانتقالية نحو الاستقرار، كما شددت على ضرورة إصلاح آليات الاستهداف، وبناء قواعد بيانات دقيقة، واعتماد معايير شفافة للوصول إلى المستحقين/ات، إلى جانب أهمية دمج الدعم الاقتصادي مع التدخلات النفسية والاجتماعية لمعالجة الآثار المعقدة للفقد والانهيار الاقتصادي، وبصورة عامة، تكشف هذه المعطيات عن حالة من الإقصاء الممنهج في ظل غياب تدخلات متكاملة ومستجيبة، وتؤكد أن معالجة هذا الواقع لا يمكن أن تقتصر على المساعدات المؤقتة، بل تتطلب تحولاً جذرياً في فلسفة التدخلات الإنسانية والإنمائية، نحو نماذج أكثر عدالة وشمولية واستدامة، تعيد الاعتبار لهذه العائلات، وتمنحها أدوات الصمود والكرامة الاقتصادية.

"كان محل هو العمود الفقري لعائلته، المعيل الوحيد والموجّه الأول، بعد فقدانه، انقلبت حياة العائلة رأساً على عقب، ففي الأيام الأولى، عانت العائلة من فقر مدقع، فقدوا مصدر دخلهم الوحيد، واضطروا لبيع الخشب الذي كانوا يعملون به، إضافة إلى بيع سيارة الفقيد التي كانت وسيلة تنقلهم، ومع مرور الوقت، تحسّن وضعهم المعيشي قليلاً، لكن الحزن لم يفارقهم، ولا تزال الجريمة تطارد ذاكرتهم اليومية"

"غياب محمد أحدث زلزالاً في حياة أسرته، فقد كان المعيل الوحيد لعائلة تضم زوجتين وثلاثة عشر ابناً وابنة، وكان وجوده يعني لهم الأمان والاتزان، وبعد رحيله، عمّ الحزن والصمت البيت الذي كان مليئاً بالحياة، ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة، رفضت العائلة بيع أي من أغراضه، واحتفظت بكل ما يخصه وكأنه سيعود، أبناؤه الكبار حاولوا سدّ الفراغ الذي خلّفه، فعملوا في محل عصائر متواضع لتأمين القوت اليومي، ورغم محاولاتهم، لم يتمكنوا من الوصول إلى مستوى الاستقرار الذي كان محمد يوفره بعنائه"

ثالثاً: واقع جهود الدعم النفسي لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات- دير الزور:

تكشف نتائج الدراسة أن ذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور يواجهون فراغاً نفسياً مؤسسياً ومجتمعياً خطيراً، في ظل غياب شبه تام للبنى المتخصصة أو المبادرات المجتمعية التي تعنى بالصحة النفسية، وتقديم الدعم للأسر المتأثرة، فقد عكست المؤشرات الإحصائية وشهادات المشاركين/ات حالة متقدمة من الإنهاك النفسي، يغذّيه غياب الاستجابة المنهجية من المنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح، ويعمّقه غياب الثقافة المجتمعية حول أهمية العلاج النفسي ومشروعية التعبير عن الألم، كما أظهرت الدراسة أن آثار الفقد لم تقتصر على مشاعر الحزن العابرة، بل تجذّرت في الحياة اليومية للعائلات، متمثلة في الاكتئاب، القلق، الأرق، ونوبات الهلع، خصوصاً بين النساء والأطفال، الذين أصبحوا/ن يحملون أعباء عاطفية وجسدية تفوق طاقتهم/ن، وهذه المعاناة، التي اتخذت بعداً بنيوياً، لم تجد أي احتضان مؤسسي، حيث لا توجد مراكز دعم نفسي مؤهلة، ولا طواقم متخصصة، ولا برامج متابعة فردية أو جماعية، ما دفع كثيراً من الأسر إلى محاولة التكيّف بوسائل ذاتية مرهقة وغير فعالة.

وقد فاقمت الوصمة الاجتماعية من الأزمة، إذ يخشى كثير من الأهالي طلب المساعدة النفسية خوفاً من الأحكام المسبقة و"كلام الناس"، بينما عبّر آخرون عن جهلهم/ن التام بوجود أي خدمات نفسية، أو بعدم إدراكهم/ن لفائدتها، ما يدل على غياب التوعية وانعدام قنوات الإحالة، وعلى مستوى المبادرات غير الرسمية، لم تشكّل علاقات الجيرة أو الأقارب سوى دعم محدود وغير منتظم، بقي دون القدرة على بناء شبكات تضامن أو مجموعات تعافٍ فعالة، فيما أظهرت البيانات أن المساحات الآمنة للتعبير عن الحزن أو الصدمة تكاد تكون معدومة، بفعل المحظورات الاجتماعية والتقاليد التي تقيّد البوح بالألم، وقد تضاعفت حدة الأزمة في المناطق الريفية والنائية، حيث يشكّل الوصول الجغرافي والتكاليف المادية حاجزاً إضافياً يحول دون إمكانية طلب الدعم، في ظل انعدام خدمات الرعاية النفسية حتى في المراكز الصحية العامة التي تقتصر على التثقيف ولا تقدّم علاجاً فعلياً.

وبصورة عامة، فإن هذا الواقع النفسي المأزوم لا يمثّل فقط أزمة مهملة في خضم الاستجابة الإنسانية، بل هو تهديد صامت لاستقرار الأسر وقدرتها على التعافي والمضي قدماً، وتشير هذه النتائج إلى حاجة ملحة لتصميم استجابة نفسية متعددة المستويات، تبدأ من حملات التوعية المجتمعية، وتأسيس خدمات دعم نفسي متخصصة، وتفعيل آليات الإحالة، وتوفير جلسات دعم فردية وجماعية ميسّرة ومتكيفة مع الخصوصية الثقافية للمنطقة، حيث أن إعادة بناء الثقة، وفتح مساحات آمنة للحزن والتعبير، وتمكين الأسر من أدوات التعافي، ليست خطوات ثانوية، بل شرط أساسي لضمان تعافي عادل ومستدام لأسر ما تزال تعيش جراح الفقد بلا صوت، وبلا سند.

"رحيل طارق كان كأن الروح سُحبت من جسد العائلة، لم يكن معيلاً، لكنه كان أملهم، ومحور قوتهم، وغيابه فجأة أدخلهم في دوامة من الحزن العميق، والدته التي كانت تعتمد عليه نفسياً وجسدياً، بدأت تعاني من اضطرابات صحية ونفسية، في المنزل، لا تزال أغراضه محفوظة بعناية، كأنها قطعة من روحه لا يجب أن تُمسّ، كل صورة، كل دفتر دراسة، كل أداة كهربائية كان يستخدمها أصبحت بمثابة شاهد على ما كان، وعلى ما لم يكتمل"

"كان محمد هو العمود الفقري لعائلته وبرحيله المنزل فقد هويته، والأرض افتقدت من كان يعرف خباياها، بدأت علامات الحزن تظهر على الجميع، لكن الأشد وقعاً كانت الصدمة التي أصابت زوجته، إذ دخلت في نوبة قلبية بعد أيّام من استشهاده، ولم تنجُ، أحد أبنائه، الذي كان الأقرب إليه، انسحب من الحياة تدريجياً، ودخل في حالة اكتئاب حاد، انعزل عن الناس، ورفض مواصلة الدراسة أو العمل، والعائلة، التي كانت عامرة بالحياة والضجيج، باتت يغمرها صمت ثقيل، يخنق تفاصيل اليوم، ويزيد من ثقل الغياب"

رابعاً: واقع المعرفة القانونية وإجراءات التوثيق لدى ذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات- دير الزور:

تُظهر نتائج الدراسة أن ذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور يعيشون واقعاً قانونياً هشاً، يتّسم بضعف المعرفة، وغياب الإرشاد، وافتقار كامل إلى الحماية القانونية المنظمة، وفي قلب هذا الواقع، تتكشّف فجوة واسعة بين إدراك الحقوق وممارستها، حيث لم ترتقِ المعرفة القانونية لدى الغالبية إلى مستوى الوعي الممنهج القادر على توجيه الأسر في مسارات المطالبة، التوثيق، أو التحرك القانوني الفعّال، وما هو متاح في الوعي الجمعي لا يتجاوز مفاهيم عامة ومجتزأة حول "العدالة" أو "المصير"، في ظل انعدام أدوات الفهم العملي، وغياب أي تواصل مباشر مع الجهات المختصة أو المراكز القانونية المؤهلة، كما أظهرت البيانات أن الفجوة الأوسع لا تكمن فقط في غياب المعلومة، بل في تعقيد اللغة القانونية، وانعدام الترجمة المجتمعية لها، ما جعل حتى المفاهيم الأساسية كالفارق بين "الضحية" و"المفقود"، أو شروط استخراج شهادة وفاة، غامضة وملتبسة، وهذا الغموض عزّز شعور الأسر بالضياع، وعجزها عن المبادرة، ودفعها إلى الاعتماد على مصادر شفهية، ومرويات اجتماعية غير دقيقة، بدل أن تستند إلى مرجعيات قانونية واضحة.

وفيما حاولت قلة من العائلات خوض مسار التوثيق، من خلال فحوص الحمض النووي، أو البحث الميداني، أو توثيق الشهادات البصرية، إلا أن هذه المحاولات بقيت فردية، واصطدمت بجدار من العراقيل البنيوية والنفسية، أبرزها الخوف من التنظيمات المسلحة، والصدمة المستمرة التي كبّلت النساء والأبناء، وغياب أي دعم مؤسسي أو تقني يساند العائلات في متابعة قضاياها، وهذا الواقع حوّل الجهد التوثيقي إلى عبء ذاتي مرهق، غالباً ما انتهى إلى التوقف بدافع الإحباط أو الشعور بعدم الجدوى، وتُظهر المؤشرات أن الغالبية لم تسجّل حالات الفقد لدى جهات رسمية أو حقوقية، ولم تحصل على أية وثائق قانونية (كشهادات وفاة أو تقارير معترف بها)، ما يضعهم/ن في موقع قانوني هش يعرّضهم/ن للحرمان من الحقوق الأساسية مثل التعويض أو الإرث، ويجعلهم خارج منظومة المساءلة أو الاعتراف الرسمي، كما لم يشعر معظمهم/ن بوجود أي جهة، محلية كانت أم دولية، تتبنّى قضيتهم/ن، ما يعمّق الإحساس بالتخلي المؤسسي، ويوسّع الفجوة بينهم/ن وبين العدالة التي يطالبون بها.

وبصورة عامة، يكشف هذا المحور عن واقع قانوني مشلول يتسم بعدم الوضوح، وانعدام التوجيه، وغياب المسارات المؤسسية التي يمكن أن تضمن لأسر الضحايا حقها في المطالبة، التوثيق، والمساءلة، ويُعد هذا الإقصاء القانوني استكمالاً للأذى النفسي والاجتماعي الذي تعانيه العائلات، ويحوّل مطالبها العادلة إلى أمنيات بعيدة المنال، ولذلك، فإن سد هذه الفجوة يتطلب أكثر من حملات توعية؛ إنه يستدعي بناء منظومة متكاملة للدعم القانوني تبدأ بالترجمة المجتمعية للقانون، وتصل إلى التمثيل والمرافقة، وتوفير الأدوات التي تُمكّن الضحايا من تحويل الذاكرة إلى شهادة، والمطالبة إلى مسار حقوقي فعلي، بما يعيد الاعتبار لقضيتهم/ن، ويحفظ كرامتهم/ن في وجه النسيان والتهميش.

خامساً: الدعم القانوني من المنظمات غير الحكومية لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات:

تكشف نتائج الدراسة أن ذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات يعيشون حالة من التهميش القانوني العميق، تتجلّى في غياب شبه كامل للدعم القانوني من قبل المنظمات غير الحكومية، وافتقار واضح لأي برامج استجابة منهجية تُعنى بحقوقهم/ن، وتُظهر المؤشرات أن الأغلبية الساحقة من العائلات لم تتلقَ أي نوع من الإرشاد القانوني، ولم تُدرج في قواعد بيانات أو مبادرات توثيق مؤسسية، ولم تشعر بوجود جهة حقوقية تتبنّى قضاياها أو تواكبها، وهذا الفراغ لا يعكس فقط ضعف البنية الحقوقية في المنطقة، بل يعكس أيضاً انعدام الثقة، وانهيار جسور التواصل بين العائلات والمنظمات المعنية، وهو ما عزّز الشعور بالعزلة القانونية والخذلان، خاصة بعد أن اختبرت نسبة

محدودة من الأسر محاولات تواصل لم تُفضِ إلى نتائج تُذكر، مما كرّس لديهم/ن القناعة بعدم جدوى المسارات الحقوقية الحالية، أما الغالبية العظمى، فلم تبادر أصلاً إلى أي تواصل، بفعل مزيج من الجهل بوجود المنظمات، والخوف من التبعات الأمنية، والتجارب السلبية السابقة.

ويُظهر التحليل النوعي أن العائلات تمتلك تصوراً ناضجاً وواضحاً لما تحتاجه في هذا السياق؛ فهي لا تطالب فقط بالاعتراف، بل بدعم قانوني عملي ومهني يُترجم إلى مرافقة مباشرة، كتابة شكاوى، توثيق حالات الفقد، وتحريك الدعاوى القضائية، كما تطالب بورش توعية قانونية تُبسّط الإجراءات وتُقرّب القانون إلى واقعهم/ن، مع التركيز على مواضيع محددة كقانون الأحوال الشخصية وشروط إصدار الوثائق الرسمية، ويعكس هذا التصور نضجاً حقوقياً متقدماً لدى هذه الفئة، ووعياً بأن العدالة لا تتحقق بالخطابات فقط، بل بالعمل المنهجي الذي يحوّل الحقوق إلى مسارات قابلة للتطبيق، وفي سياق متصل، لم تقتصر مطالب العائلات على الدعم القانوني البحت، بل اندمجت مع حاجات نفسية واجتماعية، تؤكد أن جبر الضرر لا يكتمل دون تعافي جماعي، ودون بيئة داعمة تُرافق الأسر في مسار استعادة التوازن، كما برزت مطالب ملموسة تتعلق بإصدار شهادات وفاة أو فقدان، وربط الأسر بالجهات الرسمية المعنية، وتقديم استشارات حول التعويضات، إلى جانب مطالب رمزية تسعى لتكريم الضحايا وتخليد ذكراهم، عبر سجلات رسمية أو ذكرى سنوية وطنية تُعيد لهم الاعتبار وتمنح أسرهم/ن شعوراً بالإنصاف والتقدير.

كما أن هذا الواقع، بكل ما يحمله من قصور ونداءات، يفرض على المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية إعادة النظر في استراتيجياتها القانونية، والانتقال من مرحلة الغياب أو التدخلات الموسمية إلى بناء منظومة دعم قانوني شاملة، تشمل التوثيق، التمثيل، التوعية، والمتابعة، وتُعالج انعدام الثقة من خلال الحضور الفعلي والمرافقة المستمرة، ودون ذلك، ستبقى قضايا الضحايا مُعلّقة، وذاكرة المجزرة في طيّ النسيان، وستُحرم العائلات من أبسط حقوقها في الاعتراف، والعدالة، والكرامة.

سادساً: مطالب العدالة وجبر الضرر والمساءلة والمحاسبة:

تكشف نتائج الدراسة أن ذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور يمتلكون تصوراً ناضجاً وشاملاً لمفهوم العدالة، يتجاوز المطالبة بالإدانة إلى بناء منظومة متكاملة من الاعتراف، وجبر الضرر، والمساءلة، والتخليد، في سعي جماعي لكسر دائرة الظلم، واستعادة الكرامة، وضمان عدم التكرار، حيث تُظهر المؤشرات الكمية والكيفيّة أن العائلات ترى العدالة كمسار متعدد الأبعاد، يبدأ من الإقرار الرسمي بما حدث، ويمتد نحو التوثيق القانوني، الدعم المادي، والاعتراف الرمزي، وصولاً إلى المحاسبة المؤسسية والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، ففي مقدمة المطالب، تأتي الحاجة إلى الاعتراف القانوني بالضحايا عبر إصدار شهادات وفاة أو فقدان، باعتبارها حجر الأساس لأي مسار لاحق في استرجاع الحقوق، يليه التعويض المالي المباشر بوصفه ضرورة ملحّة لتجاوز الفقر المدقع الذي تعيشه الأسر نتيجة فقدان المعيل، وتؤكد النسب المرتفعة ومستوى الإجماع الواسع حول هذه المطالب على أن غياب الدعم الرسمي لم يُلحق بالعائلات خسائر اقتصادية فحسب، بل قادها إلى حالة من الإقصاء البنيوي تتطلب إنصافاً فعلياً وليس مجرد عبارات تضامن.

أما العدالة الرمزية، فقد حضرت بقوة في مداخلات العائلات، من خلال المطالبة بإعادة دفن الضحايا أو تحديد مواقع رفاتهم، وإنشاء نصب تذكارية وسجلات رسمية، وتنظيم فعاليات دورية لإحياء الذكرى، وتُعبر هذه المطالب عن وعي عميق بأهمية حفظ الذاكرة كوسيلة لإعادة الاعتبار للضحايا، ولضمان عدم تكرار الجريمة بالصمت أو النسيان، وهو بعدٌ يرى فيه الأهالي جزءاً لا يتجزأ من مسار العدالة، إلى جانب ذلك، شدّدت العائلات على ضرورة كشف الحقيقة

والمساءلة القضائية، لا بوصفها أدوات انتقام، بل كأدوات لاستعادة ثقتهم/ن بالقانون، وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وأكد المشاركون/ات على رغبتهم/ن في المشاركة الفاعلة في صياغة هذه المسارات، بدلاً من البقاء كمتلقّين/ات سلبيين/ات للقرارات، مشددين/ات على أهمية إشراكهم/ن في تصميم آليات جبر الضرر، ومأسسة هذه المسارات ضمن هيئات رسمية أو وطنية مستدامة.

وفي المستوى النفسي والاجتماعي، عبّرت العائلات عن حاجة ملحّة إلى دعم نفسي منظم، يتضمن جلسات علاج، ومراكز إعادة دمج مجتمعي، وأنشطة خاصة بالأطفال اليتامى، باعتبار أن العدالة لا تكتمل من دون التعافي من الصدمة الجماعية التي ما تزال تلقي بظلالها على حياتهم/ن اليومية، كما اقترحوا/ن أشكالاً من الجبر الرمزي المعنوي، مثل تخصيص يوم سنوي لإحياء ذكرى المجزرة، بما يعزز الإحساس بأن معاناتهم/ن لم تُهمَّش، وأن كرامة من فُقدوا لا تزال حاضرة، وفي بُعدها الاستراتيجي، لم تكتفِ المطالب بالإغاثة الفورية، بل شملت الدعوة إلى تمكين اقتصادي حقيقي من خلال دعم مشاريع صغيرة ومتوسطة تضمن استدامة الدخل وتُخرج الأسر من دائرة الاعتماد والهشاشة، وقد ترافق هذا الطرح مع التأكيد على ضرورة تقديم توعية قانونية ومرافقة متخصصة تساعد الأسر في التعامل مع الإجراءات المعقّدة، وتمنع ضياع الحقوق في ظل الجهل أو العوائق البيروقراطية.

وفي المحصّلة، تطالب العائلات بمنظور عدالة انتقالية تكاملية، لا تختزل جبر الضرر في التعويضات، بل تُعيد بناء العلاقة بين الضحايا والدولة والمجتمع على أسس من الاعتراف، الكرامة، المشاركة، وعدم التكرار. وتُشكل هذه المطالب، المتشابكة بعمقها الحقوقي والإنساني، خريطة طريق واضحة للجهات المعنية – محلية ودولية – تدعوها إلى تحمّل مسؤولياتها، ومرافقة هذه العائلات في مسار التعافي، ليس فقط من أجلهم/ن، بل من أجل مستقبل أكثر عدلاً واستقراراً.

التوصيات:

أولاً: توصيات تعزيز التماسك الاجتماعي والدعم المجتمعي لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات:

A. إنشاء مساحات دعم نفسي اجتماعي مجتمعي دائمة وآمنة داخل المجتمعات المتأثرة، تُتيح للعائلات التعبير عن مشاعرها ومشاركة تجاربها دون وصمة أو خوف، مع التركيز على النساء والأطفال.
B. تفعيل مبادرات مجتمعية بقيادة السكان المحليين تهدف إلى إعادة دمج أسر الضحايا في الحياة الاجتماعية عبر أنشطة ثقافية ومناسبات تضامنية، تُعيد بناء جسور الانتماء وتكسر دائرة العزلة والانكفاء.
C. إطلاق برامج توعية اجتماعية محلية حول آثار الفقد والصدمات الجماعية، لتشجيع المحيط الاجتماعي على احتضان الأسر المتضررة، وتغيير النظرة السلبية التي تراها "عبئاً" أو "حالة خاصة".
D. دعم تكوين شبكات دعم غير رسمية داخل المجتمع المحلي (مثل مجموعات الجيران أو الأصدقاء)، وتدريبهم/ن على مهارات تقديم الدعم النفسي الأولي والتفاعل الحساس مع الأسر المفجوعة.
E. بناء قدرات العاملين/ات الاجتماعيين/ات المحليين/ات لتقديم تدخلات مهنية تراعي الديناميات الأسرية الحساسة بعد الفقد، وتُعزز التماسك الأسري من خلال جلسات جماعية أو زيارات منزلية.
F. دمج الدعم الاجتماعي ضمن أي تدخل إنساني أو إغاثي موجه لهذه الفئة، عبر تخصيص مكون واضح يهدف لتقوية الروابط المجتمعية وتخفيف الانفصال الاجتماعي.
G. الضغط على الجهات الرسمية والمنظمات المحلية والدولية لإدراج هذه الفئة ضمن أولويات الاستجابة الاجتماعية والتنموية، وتوفير موازنات واضحة لبرامج الدعم النفسي والاجتماعي المستدام.

H. تشجيع إنشاء لجان مجتمع محلي تمثل ذوي الضحايا والمفقودين وتُشارك في تصميم وتنفيذ برامج الدعم المجتمعي، بما يضمن استجابة حساسة وشاملة لاحتياجاتهم/ن.

ثانياً: توصيات لتعزيز العدالة الاقتصادية والتمكين المستدام لأسر ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات:

A. إطلاق برامج دعم نقدي مباشر ومنتظم للعائلات المتضررة، بما يتناسب مع عدد أفراد الأسرة واحتياجاتها الأساسية، كاستجابة فورية للأزمات المعيشية الناتجة عن فقدان المعيل.

B. تصميم وتنفيذ برامج تمكين اقتصادي شاملة تشمل دعم مشاريع صغيرة منزلية أو مهنية، مع توفير التمويل الميسر، والاستشارات الفنية، والمتابعة الدورية لضمان الاستدامة والجدوى الاقتصادية.

C. توسيع نطاق التدريب المهني والتأهيل لسوق العمل، مع ربط التدريب بفرص عمل فعلية، مع التركيز على القطاعات ذات الجدوى في البيئة المحلية (مثل الخياطة، الصيانة، الحلاقة، الصناعات اليدوية).

D. إصلاح آليات الاستهداف والإدراج في برامج الدعم عبر تطوير قواعد بيانات محدثة وشفافة لأسر الضحايا والمفقودين، واعتماد معايير موضوعية ومنصفة لضمان الوصول العادل إلى الموارد والمساعدات.

E. الانتقال من الاستجابة الإغاثية الموسمية إلى تدخلات تنموية طويلة الأمد تُركز على بناء الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، وتدمج بين الدعم المالي والتمكين الاقتصادي.

F. دمج الدعم الاقتصادي مع الدعم النفسي والاجتماعي ضمن مقاربة شمولية تعترف بتأثير فقدان المعيل على الحالة النفسية للأسر، وتُعزز قدرة المجتمع على التعافي والاندماج.

G. مكافحة الفساد والمحسوبيات في توزيع الدعم من خلال إنشاء آليات رقابة مجتمعية على برامج المساعدات، وتفعيل قنوات الشكاوى والطعون لضمان العدالة والشفافية في التوزيع.

H. التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لضمان تكامل الجهود وتوجيه الموارد بكفاءة نحو الفئات الأشد تضرراً، وتجنب تكرار أو تضارب التدخلات.

ثالثاً: توصيات إعادة بناء منظومة الدعم النفسي المتكامل للأسر المتضررة من مجزرة الشعيطات:

A. تأسيس مراكز دعم نفسي متخصصة ومجانية في المناطق المتضررة، تُدار من قبل كوادر مؤهلة، وتقدّم خدمات إرشادية وعلاجية طويلة الأمد تستجيب للصدمة الجماعية المزمنة.

B. تنفيذ حملات توعية نفسية مجتمعية مستمرة حول أهمية الرعاية النفسية، مع كسر الوصمة الاجتماعية المرتبطة بطلب الدعم النفسي، وتبسيط المفاهيم باستخدام اللغة المحلية والوسائل البصرية.

C. إطلاق برامج دعم نفسي متنقلة (Mobile Clinics) للوصول إلى المناطق الريفية والنائية، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والبُعد الجغرافي الذي يعيق التنقل.

D. إدماج الدعم النفسي ضمن تدخلات المنظمات الإنسانية الأخرى، مثل الدعم الغذائي أو المالي، لضمان مقاربة متكاملة تشمل الاحتياجات النفسية والاجتماعية.

E. تصميم برامج جماعية للعلاج والدعم النفسي الاجتماعي تستهدف النساء والأطفال بشكل خاص، وتوفر لهم/ن مساحات آمنة للتعبير، والتفريغ العاطفي، وتعلّم آليات التكيف.

F. تدريب شبكة من المرشدين/ات النفسيين المحليين/ات من داخل المجتمع المتأثر، لتقديم الدعم النفسي الأولي، وبناء ثقة مجتمعية في خدمات الصحة النفسية.

G. إطلاق مبادرات مجتمعية غير رسمية (مثل مجموعات الدعم والتعافي) لعائلات الضحايا، تُوفر بيئة للتضامن والمشاركة والتفاعل، وتكسر عزلة الأسر.

H. توفير دعم نفسي خاص للأطفال واليافعين/ات المتأثرين/ات بالفقد، من خلال جلسات إرشاد فردية أو أنشطة علاجية عبر الفن واللعب، لتعزيز التعافي وتقليل اضطرابات السلوك.

I. دمج مكون الدعم النفسي في أنشطة الذكرى والتخليد الرمزي لتوجيه مشاعر الحزن والغضب نحو أشكال إيجابية من التعبير والتكريم الجماعي للضحايا.

J. إجراء تقييم دوري للاحتياجات النفسية وتحديث التدخلات بناءً على التغذية الراجعة من الأسر، لضمان أن تبقى البرامج مرنة ومبنية على فهم عميق للسياق المحلي.

رابعاً: توصيات تعزيز الوعي القانوني وتسهيل إجراءات التوثيق لذوي الضحايا والمفقودين في مجزرة الشعيطات:

A. تنفيذ برامج توعية قانونية مستمرة وشاملة تستهدف العائلات المتأثرة، تُقدَّم بلغة مبسطة، وتُركّز على حقوق الضحايا والمفقودين، إجراءات التوثيق، والتبليغ، والحصول على شهادات الوفاة أو الفقد.

B. إنشاء وحدات دعم قانوني متنقلة ومجتمعية تضم محامين/ات ومرشدين/ات قانونيين/ات لمرافقة الأسر في خطوات التوثيق، وتقديم المشورة القانونية المجانية، ومساعدتها في ملء النماذج القانونية وتقديم الشكاوى.

C. إعداد دليل قانوني عملي مبسط خاص بذوي الضحايا والمفقودين، يتضمن الخطوات القانونية، الشروط، النماذج، وجهات الاتصال، ويوزَّع ورقياً ورقمياً ضمن المناطق المستهدفة.

D. إنشاء مراكز استقبال وتوجيه قانونية محلية في المناطق المتضررة تعمل كنقاط إحالة، وتوفّر المساعدة القانونية الفورية للأسر، مع مراعاة الخصوصية وحساسية الحالة النفسية.

E. إطلاق حملات توثيق منظمة وشاملة بقيادة منظمات حقوقية موثوقة، تشمل إجراء مقابلات موثقة، جمع الأدلة، وتحديث قواعد بيانات مخصصة، مع ضمان سرية المعلومات وحماية الشهود.

F. الضغط على الجهات الرسمية للاعتراف القانوني بالحالات عبر تبني آليات استثنائية لإصدار شهادات الوفاة/الفقد للأسر التي لم تتمكن من الإبلاغ بسبب الظروف الأمنية أو النفسية.

G. تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية الدولية لتبادل البيانات، وتوفير الدعم الفني في توثيق الانتهاكات وتثبيت الوضع القانوني للضحايا والمفقودين.

H. تبسيط اللغة القانونية المستخدمة في الوثائق الرسمية، واعتماد وسائط مرئية ومسموعة (كالفيديوهات والمطبوعات المصوّرة) لشرح الحقوق والإجراءات للعائلات غير المتعلمة.

I. إدماج مكون الدعم القانوني ضمن تدخلات الدعم النفسي والاجتماعي لضمان مقاربة شاملة تدمج التوعية والتمكين والمرافعة، وتستجيب لحالة الهشاشة المتعددة الأبعاد التي تعيشها هذه الأسر.

خامساً: توصيات تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في تقديم الدعم القانوني المنصف والفعّال

A. إطلاق برامج استجابة قانونية متخصصة وشاملة تقودها منظمات غير حكومية بالشراكة مع نقابات المحامين ومراكز حقوق الإنسان، تتضمن تقديم الاستشارات القانونية، إعداد الشكاوى، وتمثيل الأسر أمام الجهات المختصة.

B. تشكيل فرق قانونية ميدانية متنقلة لزيارة المناطق المتضررة في دير الزور، وتوثيق الحالات القانونية مباشرة مع الأسر، بما يضمن الوصول العادل للمعلومات والخدمات القانونية.

C. إنشاء قاعدة بيانات مركزية وآمنة للضحايا والمفقودين بالشراكة مع مؤسسات حقوقية موثوقة، وتحديثها بشكل دوري لضمان التوثيق الرسمي والقانوني المنظم.

D. تنظيم ورش عمل قانونية مبسّطة للأهالي تُقدّم من قبل مختصين/ات، وتغطي مواضيع: التبليغ الرسمي، قانون الأحوال الشخصية، آليات التوثيق، المفقودين، التعويضات، حقوق الورثة، وغيرها.

E. إدراج محور الدعم القانوني ضمن برامج الدعم النفسي والاجتماعي لتقديم استجابة متكاملة تراعي الجوانب المتشابكة لمعاناة الأسر (القانونية، النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية).

F. العمل على تفعيل آليات الإحالة القانونية والتنسيق بين المنظمات لضمان عدم تكرار الجهود أو تضييع الحالات بين الجهات المختلفة.

G. دعم عملية التحقق من مصير المفقودين من خلال التعاون مع فرق البحث المختصة بالقبور الجماعية وأدلة الطب الشرعي، ومرافقة الأسر في هذا المسار الصعب قانونياً وعاطفياً.

H. تحريك ملفات المساءلة والعدالة الانتقالية أمام الهيئات المحلية والدولية، من خلال بناء ملفات قانونية موثقة، ورفع القضايا للجهات القضائية المختصة، وتبنّي مرافعة مستمرة لمحاسبة الجناة.

I. دعم التوثيق الرمزي عبر مذكرات تخلّد الضحايا، كالسجلات الوطنية والذكرى السنوية، بالتوازي مع جهود التوثيق القانوني، بما يحفظ الذاكرة ويعزز من العدالة المعنوية.

سادساً: توصيات تحقيق العدالة وجبر الضرر وضمان المساءلة والمحاسبة:

A. إصدار وثائق رسمية (شهادات وفاة أو فقدان) للأسر المتضررة ضمن إجراءات قانونية مُبسطة وشفافة، تضمن الاعتراف القانوني بالضحايا والمفقودين وتفتح المجال أمام تحصيل الحقوق والتعويضات.

B. تأسيس آلية وطنية أو محلية دائمة تُعنى بجبر الضرر، تُشرف على تقييم الأضرار الاقتصادية والنفسية والاجتماعية، وتُنسق عمليات التعويض والمتابعة القانونية بالتعاون مع المنظمات الحقوقية.

C. توفير تعويضات مالية مباشرة ومنتظمة للأسر المتضررة، كحق إنساني وعدلي وليس كمساعدة إغاثية، تأخذ بعين الاعتبار عدد أفراد الأسرة، وغياب المعيل، ومدى التضرر الاقتصادي.

D. دعم برامج التمكين الاقتصادي للأسر المتضررة، من خلال توفير منح صغيرة للمشاريع المنزلية أو الفردية، وتقديم استشارات فنية وإدارية تضمن استدامة سبل العيش واستقلالية العائلات.

E. تنفيذ برامج دعم نفسي واجتماعي متخصصة طويلة الأمد، تشمل العلاج الفردي والجماعي، ومراكز تأهيل مجتمعي، وتقديم خدمات مخصصة للأطفال والنساء ممن فقدوا معيلهم/ن أو أحد أفراد الأسرة.

F. إقامة نصب تذكاري رسمي وسجل وطني بأسماء الضحايا والمفقودين يُوثق الجريمة ويحفظ الذاكرة الجماعية، كجزء من العدالة الرمزية والمعنوية.

G. تنظيم فعاليات سنوية لإحياء ذكرى المجزرة والضحايا، تُشرك فيها العائلات والمجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، بهدف إعادة الاعتبار وتعزيز ثقافة عدم النسيان.

H. تعزيز مشاركة الأهالي في تصميم وتنفيذ مسارات العدالة، بما في ذلك التشاور معهم/ن حول آليات جبر الضرر، المساءلة، وإعداد السياسات ذات الصلة.

I. تفعيل مبدأ المساءلة من خلال تحريك ملفات الانتهاكات أمام الجهات القضائية المحلية والدولية، ومحاسبة الجناة وفق القانون، لضمان عدم الإفلات من العقاب وتعزيز الثقة في العدالة.

J. كشف الحقيقة حول مصير المفقودين عبر لجان تحقيق مستقلة، ودعم الوصول إلى المعلومات والوثائق والأدلة، ومرافقة العائلات في هذا المسار قانونياً ونفسياً.

K. دمج العدالة الرمزية مع العدالة القانونية ضمن رؤية شاملة، تعترف بالمعاناة، وتُترجمها إلى خطوات فعلية لاستعادة الكرامة، والحق، والذاكرة.

النتائج:

أولاً: الواقع الاجتماعي لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات- دير الزور:

أشعر أن غياب الضحية/ المفقود أثر سلباً على التماسك الأسري:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.431	0.656	5	5	4.50

يشير المتوسط البالغ 4.50 إلى وجود اتفاق قوي بين المشاركين/ات على أن غياب الضحية أو المفقود أثر سلباً على التماسك الأسري، وهو ما يُظهر ميلاً واضحاً نحو الموافقة الشديدة، الوسيط (5) يُعزز هذا الاتجاه، حيث أن نصف المستجيبين/ات اختاروا/ن "أوافق بشدة"، مما يعكس وضوح الرأي لدى شريحة كبيرة من العينة، أما المنوال، فقد كان أيضاً (5)، مما يدل على أن "أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ويؤكد وجود إجماع نسبي حول هذا التأثير السلبي لغياب الضحية/ المفقود، أما الانحراف المعياري البالغ (0.656) يشير إلى تشتت منخفض، مما يعكس تجانساً واضحاً في الآراء وتوافقاً عاماً بين المشاركين/ات حول الأثر السلبي لغياب الضحية/ المفقود على الأسرة، وأخيراً، يُظهر الانحراف السلبي (1.431-) أن البيانات متركزة بقوة نحو القيم المرتفعة (الموافقة)، مع وجود عدد قليل من القيم المنخفضة، ما يشير إلى إجماع كبير على وجود تأثير سلبي، دون تباين ملحوظ في الآراء.

أفراد الأسرة أصبحوا أقل مشاركة في الأنشطة الاجتماعية أو العائلية مقارنة بما قبل الحادثة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.571	0.747	4	4	4.35

المتوسط البالغ 4.35 يشير إلى وجود اتجاه قوي نحو الموافقة على أن أفراد الأسرة أصبحوا أقل مشاركة في الأنشطة الاجتماعية أو العائلية مقارنة بما قبل الحادثة، مما يعكس تأثيراً سلبياً واضحاً للحادثة على التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة، الوسيط (4) يدل على أن نصف المستجيبين/ات اختاروا/ن "أوافق" أو "أوافق بشدة"، مما يعزز الاتجاه العام نحو التأكيد على هذا التغير السلوكي، المنوال (4) هو القيمة الأكثر تكراراً، ويعكس وجود توافق نسبي بين المشاركين/ات حول هذا الرأي، أما الانحراف المعياري البالغ (0.747) يُظهر أن التشتت منخفض نسبياً، أي أن هناك تجانساً جيداً في آراء المشاركين/ات، دون اختلافات حادة، وأخيراً، الانحراف السلبي الواضح (1.571-) فيدل على أن معظم البيانات متركزة نحو القيم المرتفعة (الموافقة)، مع وجود عدد محدود جداً من الآراء المنخفضة، ما يشير إلى اتفاق شبه جماعي على أن الحادثة أثرت على المشاركة الاجتماعية للأسرة.

الأطفال في الأسرة يُظهرون تغيرات اجتماعية واضحة (انطواء، عزلة، صعوبة في التفاعل والتواصل):

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.972	1.033	5	4	4.02

المتوسط البالغ 4.02 يدل على وجود ميل واضح نحو الموافقة على أن الأطفال في الأسرة يُظهرون تغيرات اجتماعية واضحة بعد الحادثة، مثل الانطواء والعزلة وصعوبة التفاعل، الوسيط (4) يعزز هذا الاتجاه، حيث أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "أوافق" أو "أوافق بشدة"، مما يشير إلى وعي جماعي بالتغيرات السلوكية لدى الأطفال، المنوال (5) أي أن الفئة الأكثر تكراراً كانت "أوافق بشدة"، ما يعكس أن شريحة واسعة من المشاركين/ات لاحظت هذا التأثير بحدة، أما الانحراف المعياري (1.033) يقع في نطاق التشتت المتوسط، ما يشير إلى وجود بعض التفاوت في الآراء، ولكن ضمن حدود معتدلة، وهو ما قد يُعزى إلى اختلاف أعمار الأطفال أو تفاوت التأثر بين الأسر، أما الانحراف السلبي (0.972-)، فيُظهر أن الآراء تميل بوضوح نحو القيم المرتفعة (الموافقة)، مع وجود عدد محدود من القيم المنخفضة، مما يعكس ميلاً جماعياً نحو تأكيد وجود تأثير سلبي اجتماعي على الأطفال، دون انقسام حاد في الرأي العام للعينة.

نواجه صعوبة في الحديث عن الفقد داخل الأسرة بسبب الحساسية أو الألم أو عدم القدرة على المواجهة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.174	0.632	4	4	4.39

يشير المتوسط البالغ 4.39 إلى وجود ميل قوي نحو الموافقة على أن أفراد الأسرة يواجهون صعوبة في الحديث عن الفقد بسبب الحساسية أو الألم أو عدم القدرة على المواجهة، مما يعكس تأثيراً عاطفياً عميقاً واستمرارية للحزن داخل الأسرة، الوسيط (4) يؤكد أن كثير من المشاركين/ات اختاروا/ن "أوافق" أو "أوافق بشدة"، وهو ما يدل على شيوع هذه الصعوبة لدى معظم العينة، المنوال (4) ، أي أن "أوافق" كانت الإجابة الأكثر تكراراً، يشير إلى وجود توافق نسبي بين المشاركين/ات حول هذه الصعوبة، حتى وإن لم تصل أغلب الآراء إلى أقصى درجات الاتفاق، أما الانحراف المعياري (0.632) يدل على أن التشتت منخفض، مما يعني وجود تجانس واضح في الآراء حول هذه المسألة، وهو ما يعزز مصداقية الاتجاه العام، وأخيراً، الانحراف السلبي (1.174-) فيشير إلى أن الآراء متركزة بوضوح نحو القيم المرتفعة (الاتفاق)، مع وجود عدد قليل من الآراء المنخفضة، مما يدل على وعي جماعي بهذه المعاناة النفسية داخل الأسر المتأثرة.

تتجنب الأسرة حضور مناسبات اجتماعية بسبب وضعنا كعائلة مفقود أو ضحية:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.635	0.932	4	4	3.66

يشير المتوسط البالغ 3.66 إلى أن هناك ميلاً عاماً نحو الموافقة على أن الأسرة تتجنب حضور المناسبات الاجتماعية بسبب وضعها كعائلة فقدت أحد أفرادها أو تعرضت لمأساة، لكنه ليس اتفاقاً حاسماً كما في الأسئلة السابقة، بل يميل إلى أن يكون متوسطاً مائلاً للموافقة، الوسيط (4) يدل على أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "أوافق" أو "أوافق بشدة"، مما يعكس أن هذه الظاهرة موجودة لدى شريحة كبيرة من العينة، المنوال (4) ، أي أن "أوافق" كانت الإجابة الأكثر تكراراً، يشير إلى اتجاه واضح نحو الاعتراف بهذه الممارسة الاجتماعية (التجنب)، أما الانحراف المعياري (0.932) يقع ضمن نطاق التشتت المنخفض، مما يدل على تجانس نسبي في الآراء دون وجود تباينات حادة، وأخيراً، الانحراف السلبي (0.635-) ، فيعكس أن الآراء تميل إلى القيم المرتفعة (الاتفاق)، مع بعض التفاوت، لكن بدون وجود قيم متطرفة أو انقسام حاد في الآراء.

تلقت الأسرة دعماً اجتماعياً غير رسمي خلال فترات الحزن والحاجة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.094	0.879	4	4	3.65

يشير المتوسط البالغ 3.65 إلى وجود ميل متوسط مائل نحو الموافقة على أن الأسرة تلقت دعماً اجتماعياً غير رسمي خلال فترات الحزن والحاجة، ما يعكس وجود هذا النوع من الدعم لدى نسبة جيدة من المشاركين/ات، دون أن يكون شاملاً أو مؤكداً بقوة كما في الأسئلة السابقة، الوسيط (4) يدل على أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "أوافق" أو "أوافق بشدة"، مما يشير إلى أن التجربة بالدعم الاجتماعي الإيجابي كانت حاضرة لدى العديد من الأسر، المنوال (4) أي أن "أوافق" كانت الإجابة الأكثر تكراراً، حيث يُظهر أن الاتجاه العام يميل نحو الإقرار بتقديم دعم اجتماعي غير رسمي، حتى لو لم يكن ذلك بالإجماع، أما الانحراف المعياري (0.879) يقع ضمن نطاق التشتت المنخفض، مما يعكس تجانساً جيداً في الآراء، حيث أن معظم المشاركين/ات لديهم تجارب متقاربة نسبياً، وأخيراً الانحراف السلبي (1.094-) فيعكس أن الآراء متركزة نحو القيم المرتفعة (الاتفاق)، مع وجود عدد قليل من الآراء المنخفضة، ما يُظهر أن الدعم الاجتماعي غير الرسمي كان موجوداً إلى حد ملحوظ، رغم تفاوت التجارب بين المشاركين/ات.

يوجد على الأقل شخص أو أكثر من خارج الأسرة يمكننا الاعتماد عليه عند الحاجة (أقارب، جيران):

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.254	1.021	4	3	3.08

يشير المتوسط البالغ 3.08 إلى أن الاتجاه العام يميل نحو الحياد بخصوص وجود شخص أو أكثر من خارج الأسرة يمكن الاعتماد عليه عند الحاجة، مع ميل طفيف نحو الموافقة، وهذا يعكس أن الدعم الخارجي (من الأقارب أو الجيران) ليس مضموناً أو متوفراً بشكل واسع لدى جميع الأسر، وقد يختلف من حالة إلى أخرى، الوسيط (3) يُعزز هذا التوجه الحيادي، حيث أن نصف المستجيبين/ات اختاروا/ن "محايد" أو قريباً منه، مما يدل على تفاوت واضح في مستوى الاعتماد على الآخرين خارج الأسرة، المنوال (4) أي أن "أوافق" كانت القيمة الأكثر تكراراً، حيث يشير إلى أن جزءاً معتبراً من المشاركين/ات يرى بالفعل وجود دعم خارجي، لكنه لا يعكس الأغلبية، أما الانحراف المعياري (1.021) يدل على تشتت متوسط في الآراء، مما يعني وجود تفاوت ملحوظ بين الأسر في تجاربها مع هذا النوع من الدعم، وأخيراً الانحراف الطفيف (0.254-)، فيشير إلى أن الآراء تميل قليلاً نحو القيم المرتفعة (الموافقة)، لكن بدرجة ضعيفة، مما يعكس غياب إجماع واضح حول توفر الدعم الخارجي عند الحاجة.

تلقت الأسرة دعماً معنوياً أو اجتماعياً من قادة المجتمع المحلي أو الجهات المجتمعية المحلية:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	0.630	1.092	2	2	2.21

يشير المتوسط البالغ 2.21 إلى وجود ميل نحو عدم الموافقة على أن الأسرة تلقت دعماً معنوياً أو اجتماعياً من قادة المجتمع المحلي أو الجهات المجتمعية، مما يدل على ضعف واضح في مستوى الدعم المحلي الرسمي أو المجتمعي خلال فترات الحاجة، الوسيط (2) يؤكد هذا الاتجاه، حيث أن نصف المستجيبين/ات اختاروا/ن "لا أوافق" أو "لا أوافق بشدة"، ما يعكس انطباعاً عاماً بعدم تلقي دعم ملموس من الجهات المجتمعية المحلية، المنوال (2) أي أن "لا أوافق" كانت الإجابة الأكثر تكراراً، وهذا يعزز فكرة أن أغلب المشاركين/ات لم يشعروا/ن بوجود دعم معنوي محلي، أما الانحراف المعياري (1.092) يشير إلى تشتت متوسط في الآراء، ما يعكس وجود بعض الأسر التي ربما حصلت على دعم، ولكنها تمثل أقلية مقارنة بالأغلبية، وأخيراً، الانحراف الإيجابي (0.630) فيعني أن معظم الآراء متركزة حول القيم المنخفضة (الرفض)، مع وجود عدد محدود من الآراء المتطرفة نحو القيم المرتفعة (الموافقة)، مما يعكس قصوراً واضحاً في المبادرات المجتمعية المحلية تجاه دعم أسر الضحايا أو المفقودين.

تواصلت معنا جهة أو منظمة غير حكومية بعد الفقد لتقديم الدعم للأسرة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	1.227	1.004	1	2	1.83

المتوسط البالغ 1.83 يُشير إلى وجود اتجاه واضح نحو عدم الموافقة على أن جهة أو منظمة غير حكومية تواصلت مع الأسرة بعد الفقد لتقديم الدعم، مما يدل على غياب شبه تام للتواصل المؤسسي مع الأسر المتأثرة، الوسيط (2) يُعزز هذا الاتجاه، حيث أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "لا أوافق" أو "لا أوافق بشدة"، مما يعكس تجربة سلبية جماعية في هذا الجانب، المنوال (1) أي أن "لا أوافق بشدة" كانت القيمة الأكثر تكراراً، حيث يُظهر ذلك وجود رفض حاد من قبل غالبية المشاركين/ات لفكرة وجود تواصل فعلي من منظمات داعمة، أما الانحراف المعياري (1.004) يشير إلى تشتت متوسط، مما يدل على أن هناك قلة قليلة شعرت بتواصل ما، لكن الأغلبية العظمى لم تختبر ذلك، وأخيراً، الانحراف الإيجابي (1.227)، فيعني أن الآراء متركزة حول القيم المنخفضة (الرفض)، مع وجود بعض القيم المتطرفة نحو الأعلى (الموافقة)، ما يؤكد وجود فجوة واضحة في استجابة الجهات الفاعلة تجاه الأسر المتضررة من الفقد.

نشعر بوجود مجتمع داعم حولنا يمكن اللجوء إليه عند الحاجة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.201	0.998	3	3	2.88

يشير المتوسط البالغ 2.88 إلى أن الاتجاه العام يميل إلى الحياد المائل قليلاً نحو الرفض فيما يتعلق بالشعور بوجود مجتمع داعم يمكن اللجوء إليه عند الحاجة، مما يعكس ضعفاً ملحوظاً في الإحساس بوجود شبكة أمان اجتماعية فعّالة، الوسيط (3) يؤكد هذا الميل الحيادي، حيث أن نصف المستجيبين/ات اختاروا/ن "محايد" أو ما حوله، مما يدل على تفاوت كبير في التجارب الشخصية، المنوال (3) أي أن "محايد" كانت القيمة الأكثر تكراراً، حيث يشير ذلك إلى أن الغموض أو التردد في تقييم وجود دعم مجتمعي هو السمة العامة بين المشاركين/ات، أما الانحراف المعياري (0.998) يقع على الحد الفاصل بين التشتت المنخفض والمتوسط، مما يعني أن الآراء متقاربة نسبياً لكن بها بعض التباين، وهو ما قد يُفسر بتنوع البيئات الاجتماعية للمشاركين/ات، وأخيراً الانحراف الطفيف (-0.201)، فيشير إلى ميل خفيف نحو القيم المرتفعة (الموافقة)، لكن دون أن يكون كافياً لإثبات وجود شعور عام بوجود مجتمع داعم فعلي.

أبرز التغيرات التي طرأت على علاقاتكم الاجتماعية (داخل الأسرة أو مع المجتمع) بعد فقدان أحد أفراد العائلة:

السمة الرئيسية	السمة الفرعية 1	التكرار	السمة الفرعية 2	التكرار
الانعزال الاجتماعي	الانطواء على الذات والعزلة عن المجتمع	36	تراجع العلاقات مع الأقارب والجيران	29
تفكك العلاقات الأسرية	انهيار الروابط الأسرية	22	توتر العلاقة بين أفراد الأسرة	20
الضغط النفسي والحزن	الحزن العميق والكآبة	35	الصمت والشعور بالفقد	28
فقدان الدور والدعم المجتمعي	غياب الدعم المجتمعي بعد الفقد	19	فقدان الشخص الاجتماعي النشط	16
تغير نظرة المجتمع	التهميش والحرج من قبل المجتمع	17	بعض أفراد المجتمع تجنب التواصل	14
إعادة توزيع الأدوار	تحمل الأفراد أدواراً لم يكونوا معتادين عليها	13	تحول الأبناء/ الأمهات إلى معيلين بدلاء	10

تُظهر الإجابات تحولات عميقة وشبه جماعية في البنية الاجتماعية والنفسية لعائلات ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور، حيث تصدّر الانعزال الاجتماعي المشهد، إذ أشار معظم المشاركين/ات إلى انطواء العائلة على ذاتها وانسحابها من الفضاء المجتمعي بفعل الحزن، ما أدى إلى تراجع واضح في العلاقات مع الأقارب والأصدقاء، وتحول المنازل إلى مساحات صامتة تغلب عليها الوحدة والفراغ العاطفي، كما أن تفكك العلاقات الأسرية برز كثيمة محورية، حيث ظهر في عدة روايات انهيار في الروابط العائلية التقليدية، وظهور التوترات الداخلية الناتجة عن عدم القدرة على التعامل مع الفقد، ما أدى إلى فقدان التوازن العاطفي بين الأفراد، وترافق ذلك مع ضغوط نفسية شديدة، تمثلت في الحزن العميق، والكآبة، والانفجارات العاطفية، أو الصمت المطلق الذي خيم على كثير من الأسر.

من جهة أخرى، فقد عبر العديد عن غياب الشخص الذي كان يشكل دعامة اجتماعية للأسرة والمجتمع، مما كشف عن فقدان في الدور المجتمعي للفقيد، وخلق حالة من الفراغ الاجتماعي يصعب تعويضها، خاصة حين يكون الفقيد معيلاً أو شخصية مرجعية في محيطه، كما أن تغير نظرة المجتمع أيضاً كانت حاضرة، حيث أشارت عدة شهادات إلى مشاعر التهميش أو الإحراج من قبل الآخرين، وكأن الحزن أصبح عبئاً على المحيط الاجتماعي، مما زاد من عزلة العائلات، وفي المقابل، أشار بعضهم/ن إلى تلقي دعم عاطفي من بعض الأفراد، لكن بقي ذلك محدوداً.

أخيرًا، طُرح بوضوح أثر الفقد في إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة، حيث اضطر الأبناء أو الأمهات إلى تولي أدوار لم يكونوا مهيئين لها، في محاولة يائسة لسد الفراغ الناتج عن غياب الشخص المحوري في الأسرة، كما تشير هذه الثيمات إلى أن الفقد في السياق المدروس لا يمثل مجرد حدث فردي، بل أزمة مجتمعية ذات أبعاد نفسية واجتماعية عميقة، تتطلب استجابات شاملة تتجاوز التعاطف الرمزي إلى توفير آليات دعم واستقرار فعّالة.

أشكال الدعم الاجتماعي التي يتمنى ذوو ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات توفرها في مناطقهم:

السمة الرئيسية	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
الدعم النفسي والاجتماعي	مراكز دعم نفسي اجتماعي	19	جلسات دعم نفسي جماعي أو فردي	12
	مساحات آمنة للحوار والتعبير	9	إعادة الدمج الاجتماعي	7
التمكين الاقتصادي	مشاريع صغيرة مدعومة	17	برامج تشغيل وتدريب مهني	10
	مساعدات مادية ومعيشية	14		
الدعم التعليمي والمهني	برامج تعليمية مجانية لأبناء الضحايا والمفقودين	6	مراكز تدريب مهني للشباب والنساء	7
الدعم القانوني والتوثيق	مراكز استشارات قانونية	4	توثيق أسماء الضحايا والمفقودين	6
	برامج متابعة حقوقية وقضائية	5		
المبادرات التكريمية والرمزية	نصب تذكاري أو فعاليات إحياء الذكرى	9	توثيق القصص والذكريات	7
التمكين الاجتماعي والعائلي	برامج وجلسات تعزز الروابط الاجتماعية	11	مبادرات شبابية وبناء القدرات	4

تكشف إجابات المشاركين/ات عن تصور جماعي ناضج ومتكامل لمفهوم الدعم الاجتماعي الذي تحتاجه عائلات الضحايا والمفقودين، وهو تصور يستند إلى تجارب مؤلمة ومعاناة حقيقية فرضتها المجزرة وما تبعها من آثار نفسية، اجتماعية، واقتصادية عميقة، حيث تشير البيانات إلى أن مطلب الدعم لا يقتصر على بُعد واحد، بل يتمحور حول منظومة متعددة الأبعاد تشمل: التعافي النفسي، التمكين الاقتصادي، الإدماج المجتمعي، الحماية القانونية، والتخليد الرمزي للضحايا.

ففي صدارة الأولويات، تبرز الحاجة الحادة إلى مراكز الدعم النفسي والاجتماعي، حيث اعتبر معظم المشاركين/ات أن توفير فضاءات آمنة للدعم النفسي الجماعي والفردي – خصوصاً للنساء والأطفال – يمثل حجر الأساس في تجاوز الصدمة وإعادة التوازن للأسرة، وهذه الرغبة لا تنبع من فراغ، بل من شعور جمعي عميق بالعزلة والانكسار، ومن واقع ما زال يرزح تحت وطأة الفقد دون وجود خدمات مهنية مخصصة لرعاية الصحة النفسية في المنطقة، أما على الصعيد الاقتصادي، فقد عبّر المشاركون/ات عن إدراكهم/ن بأن التمكين المالي والمعيشي يمثل ركيزة أساسية لجبر الضرر الفعلي، وقد تجسّد ذلك في مطالب واضحة بإنشاء برامج دعم المشاريع الصغيرة، وتوفير فرص عمل للأرامل والشباب، بالإضافة إلى برامج التدريب المهني التي تُمكن الناجين/ات من بناء مصدر دخل مستدام يحترم كرامتهم/ن ويضمن لهم الاستقلال، واللافت هنا أن هذه المطالب ارتبطت بشكل مباشر برغبة المشاركين/ات في الخروج من دائرة العوز والإحساس بالعجز التي أفرزها فقد المعيل الرئيسي.

في المقابل، تعكس الدعوات المتكررة إلى تنظيم جلسات حوارية، أنشطة مجتمعية، ومساحات للتعبير عن الحاجة المُلحة إلى الإدماج الاجتماعي وإعادة بناء الثقة داخل النسيج المجتمعي، حيث أشار العديد من المشاركين/ات

إلى أن المُصاب لم يؤد فقط إلى تفكك داخلي في الأسرة، بل تسبب أيضاً في نوع من التهميش أو الحرج الاجتماعي من قبل المحيطين بهم/ن، ومن هنا، فإن إقامة هذه المساحات تعتبر وسيلة لإعادة وصل ما انقطع، واستعادة الشعور بالانتماء والاحترام المتبادل في المجتمع، ومن جهة أخرى، برزت الحاجة إلى توثيق الذكرى وتخليد الضحايا باعتبارها بعداً رمزياً وشعورياً يعزز من العدالة المعنوية لعائلات الضحايا والمفقودين، حيث اقترح بعض المشاركين/ات إقامة معارض فنية، نشر كتب، أو نصب تذكارية تحمل أسماء وصور الضحايا، وتُعيد الاعتبار لهم/ن ولذويهم/ن في الذاكرة الجمعية للمجتمع، أما البعد القانوني، فقد جاء عبر مطالب صريحة بوجود دعم قانوني منظم يساعد العائلات على فهم حقوقها، وتوثيق الحالات، والمطالبة بمحاسبة المرتكبين، وهذا البعد يشير إلى فجوة عميقة في الوصول إلى العدالة، ويعكس غياب الجهات الحقوقية القادرة على متابعة الملفات أو تمكين الأسر قانونياً في ظل تعقيد السياق الأمني والاجتماعي، أخيراً، لم تغفل المشاركات أهمية برامج تعليمية وصحية موجهة للأطفال والنساء، باعتبار أن استمرار التعليم، والرعاية الصحية والنفسية، هي استثمار طويل الأمد في التعافي وبناء مستقبل أكثر استقراراً للأجيال المتأثرة.

رسائل عائلات الضحايا والمفقودين لصناع القرار:

السمة الرئيسية	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
المسؤولية الأخلاقية والإنسانية لقادة المجتمع	تحمل الواجب الأخلاقي والوطني تجاه عائلات الضحايا والمفقودين	22	تحويل الخطاب إلى أفعال ملموسة	18
الدعم المادي والمعيشي	توفير مشاريع صغيرة وفرص دخل مستدام	20	تأمين الاحتياجات الأساسية للعائلات	15
الدعم النفسي والاجتماعي	إنشاء مراكز متخصصة للدعم النفسي	19	توفير مساحات حوار جماعي للتفريغ والدعم	17
تحقيق العدالة وكشف الحقيقة	كشف مصير المفقودين والمحاسبة	14	عدم إفلات الجناة من العقاب ومنع تكرار المجازر	12
إعادة الدمج الاجتماعي	دمج الأسر في الحياة الاجتماعية والمجتمع المحلي	16	كسر العزلة والتهميش الاجتماعي	13
عدم تهميش القضية وتسليط الضوء	إبقاء القضية حية في الوعي المجتمعي والسياسي	10	توثيق وتخليد الذكرى	11

تعبّر رسائل العائلات عن وجعٍ مُركب ومطالب إنسانية ملحّة، تتجاوز مجرد التضامن العاطفي لتصل إلى جوهر الالتزام الأخلاقي والمجتمعي تجاههم/ن، وفي مقدمة هذه المطالب، برزت المسؤولية الأخلاقية والإنسانية للقادة كثيمة رئيسية، حيث شددت غالبية العائلات على أن وقوف القادة إلى جانبهم/ن ليس تفضلاً، بل واجب أخلاقي لا يسقط بالتقادم، ودعت الأسر القادة ليكونوا صوتهم/ن في المحافل، وضمير المجتمع في وجه النسيان والإهمال، تلتها دعوات واسعة النطاق لتوفير الدعم المادي والمعيشي، لا سيما في ظل فقدان المعيل وتدهور الوضع الاقتصادي، مع تأكيد العائلات على أهمية مشاريع صغيرة تُمكنهم/ن من الاستمرار بكرامة بعيداً عن الاتكالية، كما شددوا/ن على أن الدعم يجب أن يشمل الأرامل والأيتام الذين باتوا يواجهون الحياة دون سند.

أما على الصعيد النفسي، فقد كانت المطالب بضرورة توفير الدعم النفسي والاجتماعي حاضرة بقوة، عبر جلسات حوارية، وخدمات متخصصة، ومساحات آمنة لتبادل المشاعر والتجارب، ولم تقتصر المطالب على الدعم المادي فحسب، بل ظهر إدراك عميق لحاجة الأرواح المجروحة إلى من يحتويها ويفهم معاناتها، وفي بُعد لا يقل أهمية، طالبت العديد من العائلات بضرورة تحقيق العدالة وكشف الحقيقة، مؤكدين/ات أن الراحة لا تكتمل دون معرفة مصير المفقودين، ومحاسبة الجناة، ووضع حد للإفلات من العقاب، والعدالة هنا ليست فقط قانونية، بل وجودية تعيد ترتيب العلاقة بين الضحية والمجتمع والدولة، كما عبرت الرسائل عن رغبة حقيقية في إعادة دمج أسر الضحايا في المجتمع، من خلال تنظيم فعاليات ومناسبات تفتح المجال أمام المشاركة وتُعيد تشكيل شبكات الدعم الاجتماعي، بما يخفف من وطأة العزلة التي فرضها الفقد، أخيراً، كانت هناك دعوة ملحة إلى عدم تهميش القضية وتسليط الضوء عليها، سواء في الاجتماعات العشائرية أو الأنشطة الاجتماعية أو عبر التوثيق الرسمي، بحيث لا تتحول هذه العائلات إلى مجرد أرقام تُتلى ثم تُنسى، بل تبقى قضيتهم/ن حية في ضمير المجتمع.

ثانياً: الواقع الاقتصادي لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات- دير الزور:

إن غياب الضحية/ المفقود تسبب في تدهور الوضع الاقتصادي لأسرته:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.068	0.512	5	5	4.66

يشير المتوسط المرتفع جداً 4.66 إلى وجود اتفاق شبه جماعي على أن غياب الضحية/المفقود تسبب في تدهور الوضع الاقتصادي للأسرة، مما يعكس أثراً مباشراً وواضحاً للفقد على قدرة الأسرة الاقتصادية والمعيشية، الوسيط (5) يؤكد هذا الاتجاه، حيث أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "أوافق بشدة"، ما يدل على إجماع قوي على العلاقة بين الفقد والوضع الاقتصادي المتدهور، المنوال (5)، وهو أيضاً "أوافق بشدة"، كان الأكثر تكراراً، ويُظهر ذلك وجود توافق كبير بين المشاركين/ات حول هذا الرأي، أما الانحراف المعياري (0.512) يقع ضمن فئة التشتت المنخفض، ما يدل على درجة عالية من التجانس في الآراء، أي أن الأغلبية الساحقة تشارك نفس التجربة أو الانطباع، وأخيراً الانحراف السلبي (-1.068)، فيُشير إلى أن البيانات متركزة بقوة حول القيم المرتفعة، مع قلة قليلة فقط من الآراء المخالفة، مما يؤكد أن التدهور الاقتصادي يُنظر إليه كأحد أبرز آثار الفقد داخل الأسرة.

اضطر أحد أفراد الأسرة (زوجة، ابن) للعمل في ظروف غير مستقرة لتعويض غياب المعيل:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.132	0.794	5	5	4.39

المتوسط البالغ 4.39 يدل على وجود ميل قوي نحو الموافقة على أن أحد أفراد الأسرة (كالزوجة أو الابن) اضطر للعمل في ظروف غير مستقرة لتعويض غياب المعيل، ما يعكس أثراً مباشراً للفقد على البنية الاقتصادية والدور الإنتاجي داخل الأسرة، الوسيط (5) يؤكد أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "أوافق بشدة"، مما يدل على شيوع هذه الظاهرة بشكل كبير بين الأسر المتأثرة، المنوال (5)، أي أن "أوافق بشدة" كانت الإجابة الأكثر تكراراً، ويعكس ذلك وجود إجماع واضح على اضطرار أفراد الأسرة لتحمل مسؤوليات إضافية رغم هشاشة الظروف، أما الانحراف المعياري (0.794) يقع ضمن فئة التشتت المنخفض إلى المتوسط، ما يشير إلى درجة مقبولة من التجانس في الآراء، مع تفاوت بسيط ربما يعود لطبيعة الأسر أو نوع الفاقد، وأخيراً الانحراف السلبي (1.132-) فيُظهر أن الآراء متركزة بشكل واضح نحو القيم المرتفعة (الموافقة)، مما يعزز وجود إجماع عام على الأثر الاقتصادي القاسي الذي خلفه غياب المعيل.

تواجه الأسرة اليوم صعوبات واضحة في الحصول على دخل شهري ثابت:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.740	0.635	5	5	4.60

يشير المتوسط المرتفع جداً 4.60 إلى وجود اتفاق شبه كامل بين المشاركين/ات على أن الأسرة تواجه صعوبات واضحة في الحصول على دخل شهري ثابت، ما يعكس أزمة اقتصادية حادة تعاني منها معظم الأسر المتأثرة بالفقد، الوسيط (5) يعزز هذا الاتجاه، حيث أن نصف المستجيبين/ات اختاروا/ن "أوافق بشدة"، مما يؤكد حدة الشعور بعدم الاستقرار المالي، المنوال (5)، أي "أوافق بشدة"، هو القيمة الأكثر تكراراً، ويعكس ذلك توافقاً واسع النطاق بين المشاركين/ات على هذه المعلومة، أما الانحراف المعياري (0.635) يدل على أن الآراء متجانسة بدرجة كبيرة، ما يشير إلى أن هذه الصعوبة تُعد تجربة عامة لا استثناء فيها تقريباً بين العينة، وأخيراً الانحراف السلبي (1.740-)، فيُظهر أن الآراء متركزة بكثافة عند القيم المرتفعة (الموافقة الشديدة)، مع وجود عدد محدود جداً من الإجابات المنخفضة، ما يعكس شبه إجماع على شدة التحديات المالية التي تواجهها الأسر بعد الفقد.

دخل الأسرة الحالي لا يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية (الغذاء، الصحة، التدفئة. الخ):

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.979	0.561	5	5	4.59

المتوسط البالغ 4.59 يدل على وجود اتفاق قوي جداً بين المشاركين/ات على أن دخل الأسرة الحالي لا يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، الصحة، والتدفئة، ما يعكس أزمة معيشية حادة تطال الغالبية العظمى من الأسر المتأثرة، الوسيط (5) يؤكد أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "أوافق بشدة"، ما يدل على حدة الإحساس بعجز الدخل عن تلبية الحاجات الضرورية للحياة، المنوال (5) أي أن "أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يعكس توافقاً كبيراً في الرأي بين أفراد العينة حول هذا العجز المالي الخطير، أما الانحراف المعياري (0.561) يقع ضمن التشتت المنخفض، ما يشير إلى تجانس قوي في الآراء وغياب التباين الكبير بين الأسر، وأخيراً الانحراف السلبي (0.979-)، فيعني أن الآراء متركزة نحو القيم المرتفعة (الموافقة الشديدة)، مع وجود عدد محدود من الإجابات المنخفضة، ما يعكس إجماعاً شبه تام على أن الدخل الحالي غير كافي لتغطية الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة.

نعتمد على الاستدانة أو المساعدات لتأمين الاحتياجات الأساسية للأسرة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.996	0.960	5	4	4.17

يشير المتوسط البالغ 4.17 إلى وجود ميل واضح نحو الموافقة على أن الأسر تعتمد على الاستدانة أو المساعدات لتلبية احتياجاتها الأساسية، مما يعكس ضعفاً شديداً في الاكتفاء الذاتي وانتشار الاعتماد على مصادر غير مستقرة لتأمين المعيشة، الوسيط (4) يدل على أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "أوافق" أو "أوافق بشدة"، ما يعزز الفكرة بأن هذا السلوك أصبح واقعاً يومياً للعديد من الأسر، المنوال (5) أي أن "أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ويُظهر أن شريحة كبيرة من المشاركين/ات تلجأ بشدة إلى المساعدات أو الديون، أما الانحراف المعياري (0.960) يقع في نطاق التشتت المنخفض، مما يشير إلى أن الآراء متقاربة نسبياً ولا توجد فروقات شديدة في تجارب الأسر، وأخيراً الانحراف السلبي (0.996-) فيعكس أن الآراء متركزة بشكل كبير حول الموافقة، مع عدد محدود فقط من القيم المنخفضة، ما يدل على اتفاق شبه عام على الاعتماد المتزايد على الاستدانة أو المساعدات كوسيلة للبقاء.

تلقت الأسرة مساعدات نقدية أو غذائية من منظمات غير حكومية خلال العامين الماضيين:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	0.630	1.260	1	2	2.21

تشير المتوسط البالغ 2.21 إلى وجود ميل قوي نحو عدم الموافقة على أن الأسر تلقت مساعدات نقدية أو غذائية من منظمات غير حكومية خلال العامين الماضيين، مما يعكس ضعفاً شديداً في تغطية هذه المنظمات لاحتياجات الأسر المتضررة، الوسيط (2) يؤكد أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "لا أوافق" أو "لا أوافق بشدة"، ما يشير إلى نقص واضح في الوصول إلى المساعدات الإنسانية على مستوى العينة المدروسة، المنوال (1)، أي أن "لا أوافق بشدة"، كانت الإجابة الأكثر تكراراً، ويعكس ذلك شعوراً واسعاً بالإهمال أو الغياب التام للدعم خلال فترة زمنية حرجة، أما الانحراف المعياري (1.260) يُظهر تشتتاً متوسطاً إلى مرتفع، ما يشير إلى تفاوت كبير في التجارب، فبعض الأسر تلقت مساعدات بينما الغالبية لم تتلقّ شيئاً، وأخيراً الانحراف الإيجابي (0.630) فيعني أن الآراء متركزة عند القيم المنخفضة (الرفض)، مع عدد محدود من الإجابات الإيجابية، مما يعكس ضعفاً عاماً في التغطية مقابل حالات محدودة نادرة تلقت الدعم.

انخفضت أو توقفت المساعدات المقدمة لنا خلال الفترة الأخيرة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.182	1.208	5	4	4.04

يشير المتوسط البالغ 4.04 إلى وجود ميل واضح نحو الموافقة على أن المساعدات المقدمة للأسر قد انخفضت أو توقفت خلال الفترة الأخيرة، مما يعكس حالة من التراجع في الدعم المقدم واستشعار حقيقي للأثر السلبي الناتج عن غياب الاستمرارية في الاستجابة الإنسانية، الوسيط (4) يدل على أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "أوافق" أو "أوافق بشدة"، وهو ما يعزز الاتجاه العام نحو التأكيد على هذا الانخفاض أو التوقف، المنوال (5) أي أن "أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يدل على أن جزءاً كبيراً من المشاركين/ات لاحظ هذا التراجع بشكل كبير ومباشر، أما الانحراف المعياري (1.208) يقع في نطاق التشتت المتوسط إلى المرتفع، مما يعكس تفاوتاً في التجارب بين المشاركين/ات، ربما بسبب اختلاف المناطق أو الجهات المقدمة للدعم، وأخيراً الانحراف السلبي (-1.182) فيُشير إلى أن الآراء متركزة بشكل كبير عند القيم المرتفعة (الموافقة)، مع وجود عدد محدود من الآراء الرافضة، ما يعكس إجماعاً نسبياً على تدهور الوضع الإغاثي خلال الفترة الأخيرة.

حصلت الأسرة على فرصة للمشاركة في مشاريع سبل العيش التي توفرها المنظمات غير الحكومية في المنطقة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	1.480	0.853	1	2	1.69

يشير المتوسط البالغ 1.69 إلى وجود اتجاه حاد نحو عدم الموافقة على أن الأسر حصلت على فرصة للمشاركة في مشاريع سبل العيش التي توفرها المنظمات غير الحكومية، ما يُبرز قصوراً شديداً في شمول هذه الأسر ضمن برامج التمكين الاقتصادي وتعزيز سبل العيش، الوسيط (2) يدل على أن نصف المشاركين/ات اختاروا "لا أوافق" أو "لا أوافق بشدة"، مما يعزز التأكيد على أن المشاركة شبه معدومة، المنوال (1) أي أن "لا أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ويشير إلى وجود انطباع واسع بالإقصاء أو غياب الفرص الاقتصادية المقدمة من قبل الجهات الفاعلة في المنطقة، أما الانحراف المعياري (0.853) يعكس تشتتاً منخفضاً إلى متوسط، ما يعني أن غالبية المشاركين/ات لديهم/ن تجربة متقاربة في هذا الجانب، تتسم بالحرمان أو التهميش، وأخيراً الانحراف الإيجابي (1.480)، فيشير إلى أن الآراء متركزة حول القيم المنخفضة (الرفض)، مع قلة قليلة فقط أشارت إلى وجود تجربة إيجابية، ما يعكس فجوة كبيرة في الوصول إلى فرص تحسين سبل العيش.

تحصل الأسرة على فرص عادلة للمشاركة في المشاريع والمبادرات الاقتصادي التي تقودها المنظمات غير الحكومية في المنطقة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	1.340	0.921	1	1	1.69

يشير المتوسط البالغ 1.69 إلى وجود اتجاه حاد نحو عدم الموافقة على أن الأسر تحصل على فرص عادلة للمشاركة في المشاريع والمبادرات الاقتصادية، مما يدل على شعور عميق بالإقصاء أو التمييز في توزيع الفرص من قبل المنظمات الفاعلة في المنطقة، الوسيط (1) يعكس أن أكثر من نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "لا أوافق بشدة"، وهو مؤشر قوي على الإحباط وانعدام العدالة في التوزيع أو آليات الاختيار، المنوال (1) أي أن "لا أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يعزز فكرة أن الغالبية العظمى من العينة لم تتح لها فرصة عادلة للمشاركة في هذه المبادرات، أما الانحراف المعياري (0.921) يشير إلى تشتت منخفض إلى متوسط، ويؤكد أن الآراء متقاربة جداً وتميل إلى الإجماع على وجود فجوة واضحة في العدالة، وأخيراً الانحراف الإيجابي (1.340) فيعكس أن الآراء متركزة على القيم المنخفضة جداً (الرفض الشديد)، مع وجود حالات نادرة فقط أعربت عن وجود تجربة إيجابية، مما يدل على خلل هيكلي في آليات اختيار المستفيدين/ات أو ضعف في إشراك الفئات الأكثر تضرراً.

تتلقى الأسرة مساعدات اقتصادية غير رسمية من الجيران أو الأقارب (نقدية، عينية):

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.135	1.014	4	3	2.94

يشير المتوسط البالغ 2.94 إلى أن الاتجاه العام يميل إلى الحياد، مع ميل طفيف نحو الموافقة، بخصوص تلقي الأسرة مساعدات اقتصادية غير رسمية من الجيران أو الأقارب، وهذا يشير إلى أن الدعم غير الرسمي موجود جزئياً لكنه غير كافي أو غير منتظم بالنسبة لغالبية الأسر، الوسيط (3) يعزز هذا الاتجاه الحيادي، حيث أن نصف المستجيبين/ات اختاروا/ن "محايد" أو قريباً منه، مما يعكس تنوعاً في التجارب بين الأسر فيما يتعلق بالدعم الاجتماعي من المحيط، المنوال (4) أي أن "أوافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، مما يشير إلى أن هناك نسبة ليست قليلة من المشاركين/ات تلقوا دعماً غير رسمي، وإن لم تكن تمثل الأغلبية، أما الانحراف المعياري (1.014) يقع في الحد الأدنى للتشتت المتوسط، مما يعني وجود تفاوت في الآراء لكن ليس حاداً، وأخيراً الانحراف القريب من الصفر (0.135-) فيدل على توزيع متماثل نسبياً، ما يعني أن الآراء متوازنة بين من تلقوا دعماً ومن لم يتلقوه، دون وجود قيم متطرفة بارزة.

التحديات الاقتصادية التي تواجه عائلات الضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات:

السمة الرئيسية	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
فقدان المعيل الأساسي	غياب مصدر دخل الأسرة الأساسي	42	اضطرار الأرامل والأبناء للعمل أو ترك التعليم	28
ارتفاع تكاليف المعيشة	غلاء الموارد الأساسية والدواء	35	اضطرار الأسر لتقليص النفقات الأساسية	31
نقص الدعم الرسمي والمجتمعي	قلة المساعدات وعدم استمراريتها	30	غياب تعويضات أو دعم من الدولة أو المنظمات	27
ضعف فرص العمل	عدم توفر وظائف في المناطق المتضررة	22	وصمة اجتماعية تعيق الحصول على العمل	19
التمييز والتهميش	تمييز سلبي في التوظيف وعدم تكافؤ الفرص	17	تهميش اجتماعي وضعف الاعتراف بمعاناتهم	16

بناءً على تحليل إجابات المشاركين/ات حول أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه أسر الضحايا والمفقودين في مجزرة الشعيطات، يظهر بوضوح أن هذه العائلات تعيش في ظل واقع اقتصادي هش ومعقد يتقاطع فيه غياب المعيل، وتراجع فرص العمل، وارتفاع تكاليف المعيشة، مع ضعف في الدعم الرسمي والمجتمعي.

أولاً: فقدان المعيل الرئيسي كان أحد التحديات المحورية التي عبّرت عنها الغالبية العظمى من العائلات، حيث شكل هذا الغياب صدمة اقتصادية مفاجئة أدت إلى انهيار الدخل الأسري، فقد تحول دور الضحية من مصدر للأمان الاقتصادي إلى فراغ هائل أجبر بعض النساء والأطفال على الدخول إلى سوق العمل بشكل قسري وغير آمن، مما زاد من هشاشة الأسرة وعرضها لمزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية.

ثانياً: تدهور الأمن الاقتصادي اليومي، حيث تحدث المشاركون/ات عن صعوبات كبيرة في تأمين الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، الدواء، الإيجار، والتعليم، كما أشار كثيرون/ات إلى اضطرار بعض أفراد الأسرة إلى التخلي عن الدراسة والعمل في سن مبكر أو تقليص النفقات الضرورية بشكل مؤلم لتأمين الحد الأدنى من المعيشة.

ثالثاً: غياب الدعم الرسمي وشبكات الحماية الاجتماعية، فقد اشتكى المشاركون/ات من غياب التعويضات الحكومية، وضعف استهداف المنظمات الإنسانية لأسر الضحايا بشكل مستدام، مما زاد من شعورهم/ن بالتهميش، وبعض العائلات عبّرت عن معاناة مزدوجة: الفقد من جهة، واللامبالاة المجتمعية والمؤسسية من جهة أخرى.

رابعاً: صعوبة الوصول إلى العمل والتمييز، فقد أبرزت عدد من الإجابات شعوراً بالتمييز الوظيفي، والمحسوبيات، وغياب الشفافية في فرص العمل المتاحة، وأشار البعض إلى استغلال بعض الجهات لقصصهم/ن بغرض جمع التبرعات باسمهم/ن دون علمهم/ن، ما يعمّق الإحساس بالخذلان والظلم.

خامساً: تراكم الديون والاعتماد على المساعدات غير المستدامة، إذ تبيّن أن معظم الأسر اضطرت إلى الاستدانة أو بيع ممتلكاتها الأساسية لتأمين مستلزمات الحياة، مما جعلها تدور في دوامة من الفقر المتجذر، مع غياب أي حلول جذرية أو تدخلات اقتصادية تراعي خصوصية وضعها.

وفي المجمل، فإن التحديات الاقتصادية التي تواجه أسر الضحايا والمفقودين لا تنفصل عن السياق النفسي والاجتماعي الذي تعيشه هذه العائلات، فهي ليست فقط أزمة فقر، بل حالة مستمرة من الإقصاء المؤسسي والانكشاف الاقتصادي، تتطلب استجابات متعددة المستويات تبدأ بالاعتراف بهذه الأسر كضحايا بحاجة لعدالة اقتصادية واجتماعية، وتمر بإعادة هيكلة برامج الدعم، وتنتهي بتمكينها من استعادة دورها في المجتمع بكرامة واستقلال.

السمة الرئيسية	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
الوصول إلى المساعدات	لم يحصلوا على أي نوع المساعدات	36	حصلوا على مساعدات جزئية أو محدودة	24
كفاية المساعدات	المساعدات غير كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية	22	المساعدات شكلية أو قليلة القيمة	14
استمرارية المساعدات	المساعدات غير منتظمة أو موسمية	20	غياب الاستمرارية والمتابعة	18

تُظهر إجابات المشاركين/ات صورة قاتمة تعكس غياب شبه تام للدعم المستدام والفعّال لعائلات ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور، فقد اتفقت الغالبية الساحقة من المشاركين/ات على أن الدعم، إن وُجد، كان محدوداً وموسمياً، وغالباً لا يتجاوز بعض السلال الغذائية أو مبالغ مالية بسيطة تُصرف بشكل غير منتظم، ولا تكفي لتغطية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للأسرة، وتكررت الشكاوى من غياب الاستمرارية في أي نوع من أنواع الدعم، حيث عبّر العديد من الأسر عن تلقيهم/ن مساعدات لمرة واحدة فقط أو بواقع كل ستة أشهر أو أكثر، ما جعلها غير مجدية في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تعيشها هذه العائلات بعد فقدان المعيل، وأشار البعض إلى أن تلك المساعدات، وإن وُجدت، كانت أشبه بـ"رفع عتب"، أو توزيع رمزي لا يراعي حجم الحاجة، وعدد أفراد الأسرة، ولا يتكرر بآلية واضحة أو عادلة.

كما برزت معاناة عدد من الأسر من الحرمان الكامل من أي نوع من المساعدات، سواء من المنظمات الإنسانية، أو من المبادرات المجتمعية، مما زاد من شعورهم/ن بالتهميش والنسيان، وقد عبّر الكثيرون/ات عن خيبة أملهم/ن من التمييز والمحسوبيات في توزيع الدعم، مؤكدين/ات أنهم/ن لم يُدرجوا/ن ضمن أي قوائم دعم، أو أن المساعدات تُمنح لأشخاص "مدعومين/ات"، بغض النظر عن الاحتياج الفعلي.

ومن ناحية أخرى، أوضحت بعض الإجابات أن غياب الدعم في المشاريع الصغيرة وفرص التمكين الاقتصادي كان عاملاً مضاعفاً لأزمة هذه الأسر، حيث لم يحصلوا/ن على أي شكل من أشكال المساعدة التي قد تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي أو بناء مورد دخل بديل، كما أجبر هذا الوضع بعض الأطفال واليافعين/ات على ترك التعليم للعمل والمساعدة في إعالة أسرهم/ن، ما يشير إلى تأثير طويل الأمد على مستقبل هذه العائلات.

وبشكل عام، يمكن القول إن الواقع الإغاثي والاقتصادي لهذه الأسر يعكس ثغرات عميقة في آليات الاستجابة الإنسانية، سواء على مستوى التغطية، أو العدالة في التوزيع، أو الاستدامة، وتؤكد هذه المعطيات على الحاجة إلى إعادة هيكلة أنظمة الدعم الحالية، وتصميم تدخلات مستجيبة، شاملة، ومنتظمة تضمن الحد الأدنى من الأمان الاقتصادي والاجتماعي لعائلات ضحايا ومفقودي المجزرة.

الفرص الاقتصادي لعائلات الضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات:

السمة الرئيسية	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
غياب فرص اقتصادية مخصصة	عدم وجود برامج تشغيل أو مشاريع صغيرة مخصصة لذوي الضحايا والمفقودين	44	انعدام التمييز الإيجابي لصالح المتضررين في فرص العمل	21
صعوبة الوصول للفرص المتاحة	عدم وجود معلومات كافية حول فرص الدعم أو كيفية الوصول إليها	33	الاعتماد على العلاقات والمعارف للوصول إلى الفرص المحدودة	29
ضعف الدعم المؤسسي	غياب تام لدور المنظمات في تمكين هذه الفئة اقتصادياً	38	توقف الدعم المؤقت أو عدم وجود استمرارية للمبادرات الاقتصادية	26
التوزيع غير العادل	المحسوبية والوساطة تحد من استفادة المستحقين	25	إقصاء العائلات المستحقة بسبب غياب الشفافية أو المعايير العادلة	20

تُظهر البيانات المتعلقة بتوفر الفرص الاقتصادية في منطقة الشعيطات واقعاً قاتماً يفتقر إلى الحد الأدنى من العدالة والتكافؤ في الوصول إلى مصادر الدخل، فقد عبّر معظم المشاركين/ات عن غياب كامل لأي فرص اقتصادية حقيقية، سواء كانت فرص عمل مباشرة أو برامج دعم مشاريع صغيرة أو تدخلات من قبل المنظمات الإنسانية، وغياب هذه الفرص، كما أشار كثيرون/ات، ترك العائلات المتضررة في مواجهة الفقر المزمن دون وجود آليات تُمكنهم/ن من تحسين أوضاعهم المعيشية.

أولاً: غياب الفرص الاقتصادية وضعف الدعم المؤسسي:

أشار غالبية المشاركين/ات إلى أنه لا توجد أي مبادرات حقيقية تستهدف هذه الفئة المكلومة، ولا توجد برامج عمل أو فرص مدعومة من قبل أي جهة محلية أو دولية، كما نوّه البعض إلى أن الجمعيات والمنظمات العاملة في المنطقة لا تضع ذوي الضحايا والمفقودين ضمن أولوياتها، مما عزّز من شعور التهميش والإقصاء، وإن وُجدت فرص، فهي نادرة جداً وغير عادلة في توزيعها، وغالباً ما تعتمد على المحسوبية والوساطة.

ثانياً: صعوبة الوصول لما هو متاح وغياب الشفافية:

رغم قلة الفرص، فإن الوصول إلى ما هو متاح منها يعتبر تحدياً إضافياً، نتيجة نقص المعلومات وعدم وجود قنوات واضحة للتسجيل أو المتابعة، كما أشار المشاركون/ات أنه لا توجد إعلانات رسمية عن المشاريع، ولا توجد مكاتب محلية أو لجان تواصل مباشرة مع المجتمع، كما تعاني العائلات من عدم القدرة على المتابعة المستمرة أو التقديم على هذه الفرص بسبب تعقيد الإجراءات أو انشغالهم/ن بأعباء الحياة اليومية.

ثالثاً: غياب التمييز الإيجابي لعوائل الضحايا والمفقودين:

أكد العديد من المشاركين/ات على ضرورة أن تحظى هذه العائلات بتمييز إيجابي في فرص العمل والتأهيل، نظراً لما تحملته من أعباء الفقد والحرمان، ومع ذلك، لا يوجد أي توجه في المنطقة لتبني سياسات تُراعي هذه الاحتياجات الخاصة، مما يُفاقم الإحساس بالظلم ويزيد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للعوائل المتضررة.

رابعاً: الحاجة إلى تدخلات مستدامة وتشاركية:

في ظل هذا الواقع، تُجمع أصوات العائلات على المطالبة بتدخلات اقتصادية عاجلة ومستدامة، تشمل تقديم منح صغيرة لإطلاق مشاريع مدرّة للدخل، وتوفير فرص تدريب مهني تتناسب مع مهاراتهم/ن وواقعهم/ن الاجتماعي، كما شددوا/ن على أهمية أن تكون هذه البرامج شفافة وعادلة، وتُدار من خلال آليات تشاركية تضمن وصول الدعم إلى الفئات المستحقة فعلاً، بعيداً عن المحسوبيات أو العلاقات الشخصية، وفي المحصلة، يعكس غياب الفرص الاقتصادية وندرة الدعم المؤسسي فجوة عميقة في الاستجابة الإنسانية والاقتصادية لذوي ضحايا ومفقودي المجزرة، ويُعد هذا الغياب أحد أبرز أسباب استمرار الفقر والعزلة في أوساط هذه العائلات، ما يتطلب جهوداً استراتيجية لمعالجة هذا الخلل البنيوي وضمان تمكين هذه الفئة من إعادة بناء حياتها بكرامة واستقلال.

توصيات عائلات الضحايا والمفقودين لمنظمات غير الحكومية لتحسين الوضع الاقتصادي لعائلات الضحايا والمفقودين:

السمة الرئيسية	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
فرص اقتصادية مباشرة	فرص عمل للشباب والنساء	24	دعم مالي شهري منتظم	19
تمكين اقتصادي وتنمية مهارات	برامج تدريب وتأهيل مهني	22	ربط التدريب بفرص سوق العمل	13
مشاريع صغيرة مستدامة	منح أو قروض بدون فوائد	17	مرافقة فنية ومتابعة للمشاريع	11
أولوية وشفافية الدعم	تمييز إيجابي لعوائل الضحايا والمفقودين	14	معلومات واضحة عن كيفية الوصول للدعم	10

أظهرت إجابات المشاركين/ات رؤية واضحة وشاملة لما يجب أن تقوم به المنظمات والجهات المعنية لتحسين الوضع الاقتصادي لعائلات الضحايا والمفقودين، حيث عبّرت معظم العائلات عن حاجتها إلى تدخلات ممنهجة، مستدامة، وذات أثر ملموس، بدلاً من المساعدات العشوائية أو الموسمية التي تفتقر للاستمرارية والعدالة.

أولاً: برامج التمكين الاقتصادي والمشاريع الصغيرة:

تصدّرت مقترحات دعم المشاريع الصغيرة قائمة التوصيات، حيث عبّرت العائلات عن حاجتها إلى فرص عمل مستقرة ومصدر دخل دائم يضمن كرامتها، ولم تعد العائلات ترى في المساعدات المؤقتة حلاً حقيقياً، بل تطمح إلى امتلاك أدوات الاستقلال الاقتصادي من خلال مشاريع منزلية أو مهنية يمكن إدارتها ذاتياً، وقد ارتبط ذلك بدعوات متكررة إلى توفير التمويل الميسر، الاستشارات الفنية، والمتابعة بعد التمكين لضمان نجاح المشاريع واستدامتها.

ثانياً: التدريب المهني والتأهيل لسوق العمل:

برزت الحاجة إلى برامج تدريب مهني تستهدف الشباب والنساء من أسر الضحايا بشكل واضح، فهذه العائلات لا تسعى فقط إلى المعونات، بل إلى بناء قدرات أبنائها وبناتها ليصبحوا/ن فاعلين/ات اقتصادياً، وكان هناك تركيز خاص على الخياطة، الحلاقة، الصناعات اليدوية، والصيانة الإلكترونية كمجالات يمكن أن تؤمن دخلاً سريعاً ومستقراً وقد أشار البعض إلى أهمية ربط هذه التدريبات بفرص عمل فعلية أو تسهيلات لإنشاء مشاريع خاصة بعد الانتهاء منها.

ثالثاً: الدعم المالي المباشر والمستمر:

عدد كبير من المشاركين/ات طالبوا/ن بتخصيص دعم نقدي شهري ثابت يراعي عدد أفراد الأسرة واحتياجاتهم/ن الأساسية، على الأقل إلى حين تحسن أوضاعهم/ن، ويأتي هذا المطلب في ظل الغياب الكامل لأي دعم رسمي منتظم، وكون معظم العائلات فقدت معيلها الأساسي ولا تمتلك أي مصادر دخل بديلة، كما رُبط هذا المقترح بالكرامة والعدالة الاجتماعية، حيث أكدت الأسر أن توفير هذا النوع من الدعم يُسهم في تخفيف العبء النفسي والمادي، ويمنحهم/ن فسحة للتخطيط وبناء حياة أكثر استقراراً.

رابعاً: إصلاح آليات الوصول للدعم وضمان العدالة:

لفتت العديد من الردود الانتباه إلى أن غياب الشفافية ووضوح آليات الدعم يحرم كثيراً من العائلات المستحقة من حقوقها، إذ أشاروا/ن إلى أن الواسطة والمحسوبيات تُشكل عائقاً حقيقياً، وأن غياب المعلومات الدقيقة حول الفرص المتاحة، أو تعقيد الإجراءات الإدارية، يزيد من تهميشهم/ن، وعليه، دعوا إلى بناء قواعد بيانات دقيقة وشاملة، وتبني معايير واضحة ومنصفة للوصول إلى المستفيدين/ات، تضمن عدم تكرار التهميش والإقصاء.

خامساً: الجمع بين الدعم الاقتصادي والنفسي والاجتماعي:

أكد البعض أن أي خطة اقتصادية يجب أن تُدمج ضمن برامج أوسع تشمل الدعم النفسي والاجتماعي، نظراً لعمق الألم الذي خلفته المجزرة، وبالتالي، فإن تمكين النساء أو تدريب الشباب لا يكفي وحده، بل يجب أن يرافقه بيئة داعمة صحياً ونفسياً، تساعد هذه الفئات على التعافي والانخراط في الحياة العامة بثقة.

ثالثاً: واقع جهود الدعم النفسي لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات- دير الزور:

تتوفر في منطقتنا خدمات دعم نفسي أو استشارات نفسية من قبل منظمات إنسانية أو مختصين:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	1.897	0.762	1	1	1.49

يشير المتوسط المنخفض جداً 1.49 إلى رفض شبه تام لوجود خدمات دعم نفسي أو استشارات نفسية في المنطقة، ما يعكس غياباً حاداً لهذا النوع من الخدمات الحيوية، رغم الحاجة الكبيرة لها لدى الأسر المتأثرة بالفقد، الوسيط (1) يدل على أن أكثر من نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "لا أوافق بشدة"، مما يُظهر انطباعاً عاماً بعدم توفر أي نوع من الدعم النفسي الرسمي أو المتخصص، المنوال (1) أي أن "لا أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ويعكس ذلك إجماعاً واسعاً على غياب هذه الخدمات في المجتمع المحلي، أما الانحراف المعياري (0.762) يشير إلى تشتت منخفض، أي أن الآراء متجانسة بقوة، وجميع المشاركين/ات تقريباً يشتركون في نفس الرأي السلبي حول توفر الخدمات النفسية، وأخيراً الانحراف الإيجابي الحاد (1.897) فيُظهر أن الآراء متركزة بشدة حول القيم المنخفضة (الرفض الشديد)، مع وجود عدد نادر فقط من الإجابات المرتفعة، ما يعكس فجوة ضخمة في تقديم الدعم النفسي من قبل المنظمات المختصة.

اتيحت لي الفرصة للمشاركة في جلسة دعم نفسي فردية أو جماعية خلال الفترة الماضية:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	1.218	0.748	2	2	1.72

يشير المتوسط البالغ 1.72 إلى وجود ميل حاد نحو عدم الموافقة على أن المشاركين/ات أُتيحت لهم فرصة حضور جلسات دعم نفسي خلال الفترة الماضية، ما يعكس نقصاً واضحاً في الوصول أو الإتاحة الفعلية لهذه الخدمات حتى إن وُجدت نظرياً، الوسيط (2) يدل على أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "لا أوافق" أو "لا أوافق بشدة"، مما يعزز الانطباع بأن الغالبية لم يستفيدوا/ن فعلياً من أي جلسة دعم نفسي، المنوال (2) أي أن "لا أوافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يعكس تجربة سلبية مشتركة فيما يتعلق بالفرص المتاحة للدعم النفسي المباشر، أما الانحراف المعياري (0.748) يشير إلى تشتت منخفض، أي أن الآراء متقاربة ومتجانسة بشكل ملحوظ في التعبير عن غياب أو محدودية هذا النوع من التدخلات النفسية، وأخيراً الانحراف الإيجابي (1.218) فيُظهر أن الآراء متركزة بقوة على القيم المنخفضة (الرفض)، مع وجود عدد قليل جداً من الإجابات التي تشير إلى المشاركة في جلسات دعم، مما يعكس غياباً فعلياً لهذه الخدمات في الحياة اليومية للأسر المتأثرة.

أعرف أماكن أو جهات يمكنني التوجه إليها للحصول على الدعم النفسي عند الحاجة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	1.176	0.766	2	2	1.70

يشير المتوسط البالغ 1.70 إلى وجود ميل حاد نحو عدم الموافقة على معرفة المشاركين/ات بأماكن أو جهات يمكنهم التوجه إليها للحصول على دعم نفسي عند الحاجة، مما يعكس ضعفاً شديداً في الوعي المجتمعي بوجود هذه الخدمات أو في الإرشاد إليها، الوسيط (2) يدل على أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "لا أوافق" أو "لا أوافق بشدة"، ما يشير إلى أن غالبية الأفراد لا يمتلكون معلومات كافية عن مصادر الدعم النفسي المتاحة، المنوال (2) أي أن "لا أوافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ويعزز الانطباع بأن هناك عجزاً في التوعية والإحالة إلى الخدمات المتخصصة، أما الانحراف المعياري (0.766) يشير إلى تشتت منخفض، مما يدل على درجة عالية من التجانس في الآراء، بمعنى أن معظم المشاركين/ات يتشاركون نفس مستوى الوعي المحدود أو المنعدم، وأخيراً الانحراف الإيجابي (1.176) فيُظهر أن الآراء متركزة على القيم المنخفضة (الرفض)، مع وجود عدد قليل فقط من المشاركين/ات الذين يعرفون وجهات محتملة، ما يُبرز فجوة حرجة في الإرشاد والتواصل حول الخدمات النفسية.

يوجد في منطقتنا مبادرات مجتمعية أو مجموعات دعم لعائلات الضحايا والمفقودين:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	0.368	1.118	2	2	2.32

يشير المتوسط البالغ 2.32 إلى وجود ميل ملحوظ نحو عدم الموافقة على وجود مبادرات مجتمعية أو مجموعات دعم متخصصة لعائلات الضحايا والمفقودين في المنطقة، مما يعكس ضعفاً في التنظيم المجتمعي حول هذه الفئة المتضررة، الوسيط (2) يُظهر أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "لا أوافق" أو "لا أوافق بشدة"، ما يؤكد غياب هذه المساحات أو المبادرات بالنسبة لأغلب العينة، المنوال (2) أي أن "لا أوافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يعكس أن الشعور العام لدى المشاركين/ات هو غياب الدعم المجتمعي المنظم أو غياب آليات تضامن محلي واضحة، أما الانحراف المعياري (1.118) يشير إلى تشتت متوسط، مما يدل على أن بعض المشاركين/ات قد يكونون على دراية بمبادرات محدودة أو محلية، لكنها تبقى أقلية مقابل الغالبية التي لم ترصد أية جهود مجتمعية منظمة، وأخيراً، الانحراف الإيجابي (0.368) فيدل على أن الآراء متركزة نسبياً نحو الرفض، مع عدد محدود من الآراء الإيجابية، ما يعكس قصوراً في بناء شبكات دعم جماعي للأسر المتأثرة بالفقد.

أشعر أنني أستطيع التعبير عن مشاعري أو ضغوطي في مساحة آمنة دون خوف من الأحكام المجتمعية:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.053	1.083	2	3	2.62

يشير المتوسط البالغ 2.62 إلى أن الاتجاه العام يميل إلى الحياد المائل قليلاً نحو عدم الموافقة فيما يتعلق بالشعور بوجود مساحة آمنة للتعبير عن المشاعر والضغوط دون الخوف من الأحكام المجتمعية، وهذا يعكس وجود عوائق اجتماعية ونفسية تحول دون التعبير الحر عن المشاعر في المجتمع المحلي، الوسيط (3) يدل على أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "محايد" أو أقل منه قليلاً، مما يُظهر أن الكثير من المشاركين/ات غير متأكدين/ات من وجود هذه المساحة الآمنة أو لا يشعرون بالثقة الكافية للتعبير عن أنفسهم/ن، المنوال (2) أي أن "لا أوافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، مما يدل على أن الشعور السائد يميل إلى غياب الثقة في البيئة الاجتماعية المحيطة، أما الانحراف المعياري (1.083) يقع ضمن التشتت المتوسط، ما يعكس تبايناً في التجربة بين المشاركين/ات، حيث قد تتوفر هذه المساحات لدى البعض ولكنها غائبة تماماً لدى الآخرين، وأخيراً الانحراف القريب من الصفر (0.053-) فيُشير إلى توزيع متماثل تقريباً، ما يعكس غياب القيم المتطرفة، لكنه لا ينفي وجود خلل عام في توفر بيئات داعمة وآمنة.

تلقيت دعماً نفسياً معنوياً من الجيران أو الأقارب ساعدني في تجاوز الأوقات الصعبة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.750	0.961	4	4	3.30

يشير المتوسط البالغ 3.30 إلى وجود ميل طفيف نحو الموافقة على أن المشاركين/ات تلقوا دعماً نفسياً ومعنوياً من الجيران أو الأقارب ساعدهم/ن في تجاوز الأوقات الصعبة، ورغم أن هذا لا يعكس إجماعاً، إلا أنه يدل على أن شريحة لا بأس بها من الأسر اختبرت هذا النوع من الدعم العاطفي في محيطها الاجتماعي، الوسيط (4) أي أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "أوافق" أو أعلى ما يدل على أن هناك حضوراً ملحوظاً لهذا النوع من الدعم في حياة كثير من المشاركين/ات، المنوال (4) أي أن "أوافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يدعم وجود اتجاه عام إيجابي نحو الاعتراف بالدور الداعم للمحيط العائلي والاجتماعي، أما الانحراف المعياري (0.961) يقع ضمن التشتت المنخفض إلى المتوسط، مما يدل على أن الآراء متقاربة نسبياً، دون وجود تباينات حادة في التجربة، وأخيراً الانحراف السلبي (0.750-) فيشير إلى أن الآراء تميل نحو القيم المرتفعة (الموافقة)، مع وجود عدد محدود فقط من الآراء المنخفضة، ما يُعزز استنتاج أن الدعم غير الرسمي كان موجوداً بدرجة معتبرة، وإن لم يكن كافياً أو شاملاً للجميع.

التأثيرات النفسية الناجمة عن غياب الضحية أو المفقود:

السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
الحزن العميق والاكتئاب	49	القلق والخوف	45	الاضطرابات النفسية لدى الأمهات والزوجات	36
الاضطرابات النفسية لدى الأطفال	36	الفراغ العاطفي وغياب السند	33	تدهور الصحة الجسدية	29
التوتر والأرق المزمن	27	انطواء وعزلة اجتماعية	25	صمت داخل البيت وغياب الفرح	23
غياب الدعم النفسي والمجتمعي	22	نوبات بكاء وخوف ليلي	19	الصدمة الناتجة عن مشاهدة الجثمان أو العنف	15
تغيرات في أداء الأطفال الدراسي	13	الحنين والارتباط العاطفي بذكريات الفقيد	12		

تُظهر شهادات أفراد الأسر المتأثرة بغياب الضحية أو المفقود أن الفقد ترك أثراً نفسياً بالغاً ومستداماً، ليس فقط كحادثة مؤلمة، بل كتحوّل جذري في بنية الحياة اليومية، معظم الأسر عبّرت عن حالة حزن عميق تحوّلت إلى نمط دائم يرافق أفراد العائلة في تفاصيلهم/ن الدقيقة، ويتغلغل في سلوكياتهم/ن وانفعالاتهم/ن، فالحزن لم يكن شعوراً عابراً، بل أصبح ملمحاً سائداً يطبع ملامح المنزل، وتعبيراً دائماً عن غياب من لا يُعوّض، كما أن الأعراض النفسية كانت حاضرة بوضوح في إجابات المشاركين/ات، حيث تكررت حالات الاكتئاب، التوتر المزمن، ونوبات الهلع، وظهرت مؤشرات اضطراب نفسي كالقلق المستمر والأرق الطويل، وشكّلت الأمهات والزوجات الفئة الأكثر تضرراً نفسياً، إذ أُصبن بأعراض نفسية شديدة نتيجة الفقدان، بينما عبّر الأبناء عن مشاعر ضياع وارتباك داخلي، انعكست على سلوكهم/ن وتحصيلهم/ن الدراسي.

أما على المستوى الجسدي، فقد بدا التأثر النفسي متجسداً في شكل أمراض عضوية، خاصة بين كبار السن، مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري، وحتى حالات وفاة ترافقت مع صدمة الفقد، كما برزت مظاهر الانطواء الاجتماعي، فقد أشارت بعض الإفادات إلى ميل أفراد الأسرة للعزلة، والانكماش داخل دائرة ضيقة من العلاقات، وتوقف مظاهر الفرح في البيت، حتى في المناسبات العامة، وهذا الغياب لم يُحدث فقط فراغاً مادياً في الأسرة، بل شرخاً عاطفياً ونفسياً يصعب رأبه، إذ بات الحضور الرمزي للفقيد طاغياً على حياة العائلة، ففي كل زاوية من البيت، في كل مناسبة، وفي كل لحظة صمت، يعود الفقد ليُعلن حضوره الثقيل، مما يجعل من مشاعر الحزن والقلق جزءاً بنيوياً في وجدان العائلة، لا مجرد استجابة ظرفية، وبصورة عامة، تكشف هذه الإفادات عن واقع نفسي هشّ ومستنزَف يعيشه ذوو الضحايا والمفقودين، حيث الفقد لا يُطوى مع الزمن، بل يتكرّس كجرح مفتوح، تتعمق آثاره مع مرور الأيام، ويُشكّل تحدياً يومياً في قدرة الأسر على التكيف والاستمرار.

الصعوبات في الوصول إلى الدعم النفسي:

السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
غياب المختصين في الدعم النفسي	57	الخوف من الوصمة الاجتماعية	39	بعد المسافة وصعوبة الوصول	25
ضعف الوعي بوجود أو أهمية الدعم النفسي	21	الخجل من المجتمع	18	عدم وجود مراكز أو جهات داعمة	15
عدم كفاية المؤهلين أو نقص الخبرة	8	التكلفة العالية للتنقل والعلاج	6	عدم وجود توعية من الجهات المقدمة للدعم	5

تُظهر نتائج تحليل إجابات المشاركين/ات حول الصعوبات التي واجهت الأسر في الوصول إلى خدمات الدعم النفسي واقعاً قاسياً ومعقّداً، تتشابك فيه المعاناة النفسية مع غياب الحد الأدنى من مقومات الرعاية والدعم المتخصص، فقد عكست الغالبية العظمى من المشاركات حالة من الانقطاع التام بين الأسر المتضررة والخدمات النفسية، نتيجةً لتراكم عدة عوائق متداخلة، وقد كان أبرز هذه العوائق غياب المختصين/ات النفسيين/ات في المناطق المتأثرة، حيث أجمعت معظم الأسر على أن منطقتهم/ن تفتقر لأي وجود لمراكز دعم نفسي أو مختصين/ات مؤهلين/ات، حتى في المراكز الصحية المتاحة، التي غالباً ما تكون محصورة في التثقيف العام ولا تقدم خدمات علاجية فعلية، هذا النقص المؤسسي دفع الأسر إلى الاعتماد على أنفسهم/ن في مواجهة الصدمات، ما فاقم من معاناتهم/ن النفسية وزاد من الشعور بالوحدة والانكفاء.

في المقابل، لعب الخوف من الوصمة الاجتماعية دوراً حاسماً في منع بعض الأسر من البحث عن المساعدة، حتى في حال توفرها، فقد أظهرت الإجابات أن المجتمع المحلي لا يزال ينظر إلى من يطلب الدعم النفسي بنظرة سلبية، ترتبط غالباً بالضعف أو "الجنون"، ما يدفع المتضررين/ات إلى الصمت والمعاناة الداخلية بدل الإفصاح وطلب العون، وهذا الخوف انعكس بوضوح في ردود المشاركين/ات الذين أشاروا إلى القلق من "كلام الناس" و"نظرة المجتمع".

بالإضافة إلى ذلك، مثّل بُعد المسافة وصعوبة الوصول الجغرافي تحدياً كبيراً، خاصةً لدى العائلات المقيمة في المناطق الريفية أو النائية، حيث يتطلب الوصول إلى أي خدمة نفسية قطع مسافات طويلة، ما يترافق مع تكاليف مالية وغياب وسائل النقل المناسبة، وهذا الواقع جعل فكرة الوصول إلى دعم نفسي فعلي أشبه بالرفاهية البعيدة المنال، رغم الحاجة العميقة لها، كما برزت فجوة الوعي كعامل إضافي يعيق الاستفادة من الخدمات، حيث عبّرت بعض الأسر عن عدم معرفتها أصلاً بوجود شيء يُدعى "دعم نفسي"، أو عن جهلها بكيفية الوصول إليه أو فائدته، ما يعكس قصوراً كبيراً في برامج التوعية المجتمعية المتعلقة بالصحة النفسية.

رابعاً: واقع المعرفة القانونية وإجراءات التوثيق لدى ذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات- دير الزور:

أعرف أن لي ولعائلتي حقوقاً قانونية مرتبطة بفقدان أحد أفراد الأسرة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.501	1.439	4	4	3.39

يشير المتوسط البالغ 3.39 إلى أن الاتجاه العام يميل إلى الحياد مع اقتراب من الموافقة، ما يدل على أن جزءاً كبيراً من المشاركين/ات يملك معرفة جزئية أو محدودة بحقوقه القانونية المرتبطة بفقدان أحد أفراد الأسرة، لكن هذه المعرفة ليست شاملة أو راسخة، الوسيط (4) يُظهر أن نصف المشاركين/ات يعتقدون أن لديهم/ن وعياً بوجود حقوق قانونية تخصهم/ن كعائلات مفقودين أو ضحايا، مما يدل على درجة من الإدراك بدأت بالتشكل لدى بعض الفئات، المنوال (4) أي أن "أوافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يشير إلى أن الفئة الأكبر نسبياً من المشاركين/ات تمتلك هذا الوعي، حتى وإن لم يكن مدعوماً بالمعرفة الدقيقة أو القدرة على المطالبة الفعلية بهذه الحقوق، أما الانحراف المعياري (1.439) يعكس تشتتاً مرتفعاً في الآراء، مما يدل على وجود تفاوت كبير في مستويات المعرفة القانونية بين الأسر فبعضهم/ن لديه/ها وعي نسبي، والبعض الآخر لا يدرك وجود حقوق قانونية أصلاً، وأخيراً الانحراف السلبي (0.501-) فيشير إلى أن الآراء مائلة نحو القيم الأعلى (الموافقة)، لكن مع وجود شريحة غير قليلة من المشاركين/ات الذين يفتقرون تماماً لهذا النوع من المعرفة، ما يُبرز الحاجة الملحة لحملات توعية قانونية وتثقيف مجتمعي ممنهج.

أدرك الفرق بين الضحية والمفقود قانونياً:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	0.034	1.232	4	3	2.84

يشير المتوسط البالغ 2.84 إلى وجود ميل نحو الحياد المائل قليلاً إلى الرفض، مما يعكس أن معظم المشاركين/ات ليس لديهم/ن وعي كافي أو واضح بالفروقات القانونية بين الضحية والمفقود، وهذا يُبرز فجوة معرفية مهمة قد تؤثر على قدرة الأسر في المطالبة بحقوقها أو التعامل مع الجهات القانونية والرسمية، الوسيط (3) يدل على أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "محايد" أو أقل بقليل، مما يؤكد على الارتباك أو عدم اليقين المنتشر حول هذا التمييز القانوني الدقيق، المنوال (4) أي أن "أوافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، مما يشير إلى أن هناك شريحة ليست قليلة تدرك الفروق القانونية، إلا أنها لا تمثل الأغلبية، أما الانحراف المعياري (1.232) يُظهر تشتتاً متوسطاً إلى مرتفع، ما يدل على تفاوت واسع في مستويات الفهم بين المشاركين/ات من إدراك جزئي إلى غياب شبه تام للتمييز القانوني، وأخيراً الانحراف القريب من الصفر (0.034) فيُشير إلى توزيع متماثل تقريباً، ما يعني أن الآراء موزعة بشكل متوازن تقريباً حول نقطة الحياد، مع غياب قيم متطرفة واضحة، لكنه لا ينفي الحاجة إلى تعزيز التوعية القانونية الموجهة.

أعرف أنه يحق لي الحصول شهادة وفاة في حال الغياب الطويل دون أثر:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.405	1.274	4	4	3.23

يشير المتوسط البالغ 3.23 إلى أن الاتجاه العام يميل نحو الحياد مع اقتراب طفيف من الموافقة، ما يعني أن جزءاً من المشاركين/ات لديهم/ن وعي نسبي بهذا الحق، ولكن هناك أيضاً نسبة كبيرة غير مدركة أو غير واثقة من وجوده قانونياً، الوسيط (4) يدل على أن نصف المشاركين/ات تقريباً يعتقدون أنه من الممكن قانونياً الحصول على شهادة وفاة في حال الغياب الطويل، مما يعكس بداية وعي قانوني لكنه غير مكتمل أو غير مدعوم بالتفاصيل الكافية، المنوال (4) – أي أن "أوافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يُشير إلى أن العدد الأكبر من المستجيبين/ات لديهم/ن إدراك عام لهذا الحق، لكنّه ليس كافياً لتكوين وعي قانوني قوي ومتمكن، أما الانحراف المعياري (1.274) يُظهر تشتتاً متوسطاً إلى مرتفع، ما يدل على تفاوتات واضحة في مستويات المعرفة، وهو أمر متوقع نظراً لتعقيد الموضوع وغياب الحملات التوعوية المتخصصة، وأخيراً الانحراف السلبي (0.405-) فيدل على أن الآراء تميل قليلاً نحو القيم المرتفعة (الموافقة)، ما يعزز فكرة وجود اتجاه عام إيجابي نسبياً تجاه معرفة هذا الحق، لكنه بحاجة إلى تعزيز بالمعلومة الدقيقة والإجراءات القانونية الواضحة.

أشعر أن هناك غموضاً قانونياً حول وضعي كذوي ضحية أو مفقود:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.953	1.020	5	4	4.09

يشير المتوسط البالغ 4.09 إلى وجود اتفاق واضح بين المشاركين/ات على الشعور بوجود غموض قانوني يكتنف وضعهم كأسر لضحايا أو مفقودين، مما يعكس حالة من الإرباك والضبابية القانونية التي تُعيق قدرة هؤلاء على المطالبة بحقوقهم/ن أو فهم وضعهم/ن القانوني بدقة، الوسيط (4) يدل على أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "أوافق" أو أعلى، ما يعزز الاتجاه العام إلى الشعور بهذا الغموض، المنوال (5) أي أن "أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، مما يُشير إلى إجماع واسع على أن الإطار القانوني غير واضح وغير مفهوم للأسر المتأثرة، أما الانحراف المعياري (1.020) يقع ضمن التشتت المتوسط، ما يدل على أن معظم المشاركين/ات لديهم/ن تجارب متشابهة فيما يتعلق بعدم وضوح الموقف القانوني المرتبط بالحالة، وأخيراً الانحراف السلبي (0.953-) فيعني أن الآراء متركزة حول القيم المرتفعة (الموافقة الشديدة)، مما يؤكد شعوراً جماعياً بالارتباك القانوني وغياب التوجيه أو الاعتراف الرسمي المنظم بحقوقهم/ن ومكانتهم/ن.

قدمت بلاغاً رسمياً لدى الجهات المحلية حول حالة الفقد أو الوفاة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	0.794	0.961	2	2	2.38

يشير المتوسط البالغ 2.38 إلى وجود اتجاه عام نحو عدم تقديم بلاغ رسمي، مما يعكس أن غالبيّة المشاركين/ات لم يتخذوا/ن خطوات قانونية فعلية بشأن حالة الفقد أو الوفاة، إما بسبب الخوف، أو الجهل بالإجراءات، أو عدم الثقة بالجهات الرسمية، الوسيط (2) يدل على أن أكثر من نصف المشاركين/ات لم يقدموا/ن بلاغاً رسمياً، ما يدعم فرضية وجود عوائق اجتماعية أو نفسية أو إجرائية تمنعهم/ن من القيام بذلك، المنوال (2) أي أن "غير موافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يعزز الاتجاه العام نحو غياب التبليغ الرسمي كخطوة موثقة في التعامل مع هذه الحالات، أما الانحراف المعياري (0.961) يعكس تشتتاً متوسطاً، ما يدل على وجود تفاوت نسبي في التجربة، حيث قامت أقلية محدودة باتخاذ إجراء رسمي مقابل غالبية امتنعت أو لم تتمكن، وأخيراً الانحراف الإيجابي (0.794) فيشير إلى أن الآراء متركزة على القيم المنخفضة (الرفض)، ما يعكس غياباً عاماً في السلوك الإجرائي الرسمي تجاه التوثيق القانوني لحالات الفقد.

حصلت على وثيقة قانونية تتعلق بحالة الضحية/ المفقود (تقرير، شهادة وفاة. الخ):

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	1.070	0.932	2	2	1.99

يشير المتوسط البالغ 1.99 إلى وجود اتجاه قوي نحو عدم الموافقة، مما يدل على أن غالبية المشاركين/ات لم يحصلوا/ن على أي وثيقة رسمية (مثل تقرير رسمي أو شهادة وفاة) تؤكد أو توثق حالة الفقد أو الوفاة، وهذا يعكس ثغرة كبيرة في المسار القانوني والإداري لحالات المفقودين أو الضحايا، ويؤثر سلباً على الاعتراف بحقوق ذويهم/ن أو حصولهم/ن على التعويض أو الدعم، الوسيط (2) يُظهر أن أكثر من نصف العينة لم تحصل على وثيقة قانونية رسمية، وهو ما يؤكد غياب التوثيق القانوني في معظم الحالات، المنوال (2) أي أن "لا أوافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يشير إلى وجود تجربة سلبية متكررة تتعلق بعدم استصدار وثائق رسمية، أما الانحراف المعياري (0.932) يعكس تشتتاً منخفضاً إلى متوسط، أي أن الآراء متقاربة نسبياً وتميل بوضوح إلى غياب الوثائق القانونية، وأخيراً الانحراف الإيجابي (1.070) فيدل على أن الآراء متركزة حول القيم المنخفضة (الرفض)، مع وجود قلة فقط حصلت على وثائق قانونية، مما يُشير إلى قلة الوصول للعدالة أو لصيغ الاعتراف الرسمي بحالة الفقد.

قمت بتسجيل الحالة لدى جهة حقوقية أو إنسانية:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	0.846	0.960	2	2	2.25

يشير المتوسط البالغ 2.25 إلى وجود ميل واضح نحو عدم تسجيل الحالة رسمياً لدى الجهات الحقوقية أو الإنسانية، ما يعكس نقصاً في الوصول إلى آليات التوثيق غير الرسمية أو الحقوقية، أو غياب الوعي بجدوى هذه الخطوة، أو ضعف الثقة في الجهات المعنية، الوسيط (2) – يُظهر أن أكثر من نصف المشاركين/ات لم يسجلوا/ن الحالة، أو لم تُتح لهم/ن الفرصة لذلك، ما يعزز المؤشر على محدودية التفاعل مع المسارات الحقوقية البديلة عن الجهات الحكومية، المنوال (2) أي أن "غير موافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يعكس وجود تجربة سلبية جماعية في ما يخص التسجيل لدى منظمات إنسانية أو حقوقية، أما الانحراف المعياري (0.960) يعكس تشتتاً متوسطاً، مما يدل على تفاوت طفيف في التجارب، حيث قامت قلة محدودة بالتسجيل، بينما لم يتمكن معظم المشاركين/ات من ذلك، وأخيراً الانحراف الإيجابي (0.846) فيُشير إلى أن الآراء تميل نحو القيم المنخفضة (الرفض)، مع قلة قليلة فقط من المشاركين/ات ممن تمكنوا/ن من توثيق الحالة لدى جهة غير حكومية.

تم توثيق المعلومات التي أمتلكها حول الضحية أو المفقود بشكل منظم:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	0.849	0.996	2	2	2.45

يشير المتوسط البالغ 2.45 إلى أن الاتجاه العام يميل نحو عدم الموافقة، ما يعكس أن غالبية المشاركين/ات لم يقوموا/ن بتنظيم أو توثيق المعلومات التي يمتلكونها حول حالات الفقد أو الضحية بشكل منهجي، وهذا يشير إلى غياب الإرشاد أو ضعف القدرات على توثيق البيانات، أو عدم وجود جهة داعمة تشجع وتساعد على هذا التوثيق، الوسيط (2) يدل على أن أكثر من نصف المشاركين/ات أجابوا/ن بـ "لا أوافق"، مما يسلط الضوء على ضعف شديد في جهود التوثيق الفردية أو المجتمعية للحالات، المنوال (2) أي أن "لا أوافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ويعكس ذلك ضعفاً في أدوات الحفظ أو التتبع المرتبطة بالحالات، أما الانحراف المعياري (0.996) يقع على الحد الأعلى للتشتت المنخفض، ويشير إلى أن الآراء متقاربة نسبياً، مع وجود تفاوت محدود في مستوى التوثيق بين العائلات، وأخيراً الانحراف الإيجابي (0.849) فيعني أن الآراء تتركز على القيم المنخفضة (الرفض)، مع وجود قلة فقط قامت بتوثيق المعلومات، مما يعكس فجوة حادة في آليات الحفظ المؤسسي أو الذاتي للمعلومات المرتبطة بالضحايا أو المفقودين.

أشعر بأن ملف قضيتي (كعائلة ضحية أو مفقود) موثق ومتابع من قبل جهة ما:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	0.683	1.007	1	2	2.02

يشير المتوسط البالغ 2.02 إلى وجود اتجاه عام قوي نحو عدم الموافقة، ما يدل على أن معظم العائلات لا تشعر بوجود أي جهة رسمية أو غير رسمية تتابع ملف قضيتهم/ن بشكل منظم أو موثوق، مما يُكرّس الإحساس بالإهمال أو التهميش، الوسيط (2) يعكس أن نصف المشاركين/ات أجابوا بـ "لا أوافق" أو أقل، وهو ما يُعزز الشعور العام بغياب المتابعة أو الانخراط المؤسسي الجاد في قضايا الضحايا والمفقودين، المنوال (1) أي أن "لا أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يُظهر أن الفئة الغالبة من المشاركين/ات تشعر بالإهمال الكامل من قبل الجهات المعنية، أما الانحراف المعياري (1.007) يشير إلى تشتت متوسط، ويعني أن هناك قلة قليلة من المشاركين/ات ربما شعروا/ن ببعض الاهتمام أو المتابعة، ولكنهم أقلية واضحة مقارنة ببقية العينة، وأخيراً الانحراف الإيجابي (0.683) فيعكس أن الآراء متركزة على القيم المنخفضة (الرفض)، ما يؤكد غياب الشعور العام بوجود ملف موثق أو جهة راعية لقضيتهم/ن.

أشعر بأن هناك جهات محلية مسؤولة فعلياً عن ملف المفقودين:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	0.758	1.028	1	2	2.03

يشير المتوسط البالغ 2.03 إلى وجود اتجاه واضح نحو الرفض، مما يعكس أن غالبيّة المشاركين/ات لا يشعرون بوجود جهة محلية تتحمّل مسؤولية فعلية عن ملف المفقودين، وهو مؤشر خطير يدل على غياب المساءلة المؤسسية وفقدان الثقة في وجود هيكل واضح لمعالجة هذا الملف الإنساني الحساس، الوسيط (2) يُظهر أن نصف المشاركين/ات اختاروا/ن "لا أوافق" أو "لا أوافق بشدة"، مما يعكس إجماعاً نسبياً على ضعف أو انعدام الدور المؤسسي المحلي في إدارة قضايا المفقودين، المنوال (1) أي أن "لا أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يدل على أن الإحباط والشعور بالتجاهل هو السائد بين المشاركين/ات، أما الانحراف المعياري (1.028) يشير إلى تشتت متوسط، ما يدل على وجود بعض الحالات التي قد تكون شعرت بمسؤولية محدودة من جهة ما، لكنها تبقى أقلية، وأخيراً الانحراف الإيجابي (0.758) فيعكس أن الآراء متركزة على القيم المنخفضة (الرفض)، ما يدعم النتيجة العامة بأن غياب الجهات المسؤولة هو تصور راسخ لدى العينة.

واقع المعرفة القانونية لدى ذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات:

السمة الرئيسية	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
ضعف المعرفة القانونية	عدم معرفة الحقوق القانونية إطلاقاً	33	عدم وجود أي جهة شرحت الحقوق القانونية	24
	الاعتماد على مصادر غير موثوقة أو أحاديث عامة	17	الارتباك بشأن الإجراءات القانونية كالتوثيق والتعويض	13
تركيز المعرفة القانونية على العدالة فقط	حصر المطالبة القانونية بفكرة العادلة أو الثأر	11	غياب التوازن بين العدالة والحقوق الداعمة الأخرى	6
الاحتياج للتوعية القانونية	المطالبة بجلسات توعية قانونية مبسطة	18	غياب قنوات رسمية للتوعية القانونية	15
	الاعتماد على التجربة الفردية بدلاً من المعرفة المؤسسية	8	الخوف من الدخول في متاهات قانونية	7

تُظهر نتائج إجابات المشاركين/ات حول معرفتهم/ن بحقوقهم/ن القانونية كأفراد من عائلات الضحايا والمفقودين من مجزرة الشعيطات واقعاً من الضياع القانوني العميق، تعكسه نسب مرتفعة من الجهل شبه التام بالحقوق والإجراءات القانونية المتاحة، وتُبرز غياباً واضحاً لأي جهات حقوقية أو مؤسساتية قامت بدورها في التوعية أو التوجيه القانوني، كما أن الغالبية الساحقة من العائلات لا تمتلك أي معرفة بحقوقها القانونية، ولا تعلم ما إذا كان لها الحق في المطالبة بالتعويضات، أو فتح تحقيقات، أو توثيق حالات الفقدان، وحتى من عبّر عن معرفته كان يركز على مفاهيم عامة مثل "العدالة" أو "معرفة المصير"، دون فهم للإجراءات القانونية التي تضمن ذلك، وهذه المعرفة المحدودة أو الغائبة أدت إلى شعور عارم بالعجز والتهميش، وانعدام الثقة في إمكانية الوصول إلى أي شكل من أشكال العدالة.

إضافة إلى ذلك، اتضح أن العديد من العائلات تعتمد على السمع العام أو الأحاديث الشعبية كمصدر للمعلومات القانونية، في ظل غياب تام للمصادر الرسمية أو المبادرات التوعوية من الجهات المختصة، وبرز بشكل لافت تكرار الحديث عن الحاجة إلى جلسات توعية قانونية مبسطة يقودها مختصون/ات قادرون/ات على شرح الحقوق وتوضيح الخطوات القانونية الممكنة، وبالمحصلة، فإن انعدام الوعي القانوني لا ينعكس فقط على ضعف المطالبة بالحقوق، بل يتسبب كذلك في مضاعفة المعاناة النفسية والاجتماعية، ويترك العائلات في حالة من التيه القانوني، دون أدوات حقيقية للدفاع عن حقوقها أو لحماية نفسها من الاستغلال أو الإهمال، وهذا الواقع يؤكد ضرورة بناء تدخلات حقوقية عاجلة، تبدأ من التوعية وتنتهي بالدعم القانوني الكامل.

الصعوبات المرتبطة في فهم الوضع القانوني لضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات وذويهم:

السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
غياب المعلومات القانونية	12	غياب الجهات/ المكاتب المختصة	15	تعقيد اللغة القانونية	3
الحاجة للتوعية والتدريب	8	الحاجة لاستشارة قانونية	10	الخوف من العواقب الأمنية	2
صعوبات في إثبات الحالة (الفقد)	3	عدم وجود صعوبات	6		

تُظهر نتائج إجابات المشاركين/ات حول معرفتهم/ن بحقوقهم/ن القانونية كأفراد من عائلات الضحايا والمفقودين من مجزرة الشعيطات واقعاً من الضياع القانوني العميق، يتجلى في ارتفاع نسبة الجهل شبه التام بالإجراءات والحقوق المتاحة لهم/ن، فقد عبر معظم المستجيبين/ات عن انعدام المعلومات الواضحة أو الرسمية حول كيفية المطالبة بالتعويضات، فتح التحقيقات، أو توثيق حالات الفقدان، فيما اكتفى البعض بالإشارة إلى مفاهيم عامة مثل "العدالة" أو "معرفة المصير" دون أن تتضح لديهم/ن الخطوات القانونية اللازمة لضمانها، وهذا الفقر المعرفي أسهم في ترسيخ شعور بالهشاشة والتهميش، وانعدام الثقة في أي إمكانية للوصول إلى حقهم/ن أو حماية أنفسهم/ن قانونياً.

إلى جانب ذلك، برز غياب تام للجهات المختصة أو المكاتب القانونية القريبة من المتضررين/ات، حيث ذكر المشاركون/ات مراراً عدم وجود مراكز إرشاد قانوني أو جهات رسمية تقدم لهم المشورة أو التوعية، وانعكس هذا الفراغ في المشهد الحقوقي على اعتماد العائلات بشكل أساسي على الأحاديث الشفوية والروايات الشعبية كمصدر للمعلومات، مما يعمّق حالة التضارب بين ما يسمعونه وما يحتاجون إلى معرفته فعلياً، ويضعهم/ن في دوامة من الحيرة والإحباط أمام الإجراءات المعقدة.

وأضاف المستجيبون أنّ تعقيد اللغة القانونية والمصطلحات المتخصصة يعوق قدرتهم/ن على الاستيعاب حتى في حال توفر بعض المعلومات، وهو ما يشير إلى ضرورة تبسيط المفاهيم القانونية وترجمتها إلى خطاب مفهوم وعملي، ومن هنا تقدمت الحاجة الماسّة لتنظيم جلسات توعية وورش عمل تقودها فرق قانونية مختصة، تقدم شرحاً مبسّطاً للحقوق وتفصّل الخطوات والإجراءات بكل شفافية، مع توفير دعم متواصل يدعم العائلات في متابعة قضيتهم خطوة بخطوة.

وفي المحصّلة، لا يقتصر انعدام الوعي القانوني على ضعف قدرة الضحايا على المطالبة بحقوقهم/ن وحسب، بل يتعداه إلى مضاعفة معاناتهم/ن النفسية والاجتماعية، وتركهم/ن في حالة من التيه القانوني دون أدوات فعّالة للدفاع عن مصالحهم/ن أو لتجنّب الاستغلال، لذا، يؤكد هذا الواقع الحرج على ضرورة إطلاق تدخلات حقوقية عاجلة تتدرّج من حملات توعية مبسطة إلى مشاورات قانونية ميدانية، وصولاً إلى إنشاء مراكز قانونية متخصصة ترافق الضحايا حتى بلوغهم/ن العدالة واسترداد حقوقهم/ن.

الإجراءات التي اتخذتها العائلة بعد المجزرة لتوثيق حالة الفقد أو الوفاة، والعراقيل أثناء ذلك:

السمة الرئيسية	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
إجراءات التوثيق التي قام بها ذوي الضحايا ومفقودي المجزرة	استخدام فحوصات الحمض النووي (DNA)	3	البحث الميداني في المقابر الجماعية	5
	اللجوء إلى اللجان الرسمية	3	اللجوء إلى الجمعيات المحلية	3
	جمع الأدلة (الصور، الفيديو)	4	جمع الأدلة (الوثائق الشخصية)	4
	جمع شهادات الشهود	2		
عراقيل اتخاذ إجراءات لتوثيق الضحايا والمفقودين بعد المجزرة	التردد أو العجز وعدم اتخاذ إجراءات إضافية	11	انعدام الأمل والدعم	3
	الخوف من داعش	8	الصدمة النفسية	6
	الوضع الأمني غير المستقر	5		

تُظهر إفادات العائلات المتأثرة بعد مجزرة الشعيطات مسارين أساسيين: سعي حثيث لاسترجاع حق الذاكرة من خلال توثيق حالات الفقد والوفاة، وفي المقابل جدار صلب من العراقيل الأمنية والنفسية التي حالت دون إتمام هذا المسعى، ففي المسار الأول، اتخذت بعض الأسر خطوات تقنية ورسمية بدأت بفحوص الحمض النووي كوسيلة للتأكد من هوية الضحايا، واستمرت بالبحث الميداني المنظم داخل المقابر الجماعية، إلى جانب التواصل مع لجان التوثيق وجمعيات محلية متخصصة، واعتمدت تلك الأسر على الأدلة البصرية والوثائق الشخصية والمقاطع المسجَّلة وشهادات الشهود كعناصر تكاملية لرسم صورة دقيقة عن مصير أحبائهم/ن، بدا هذا المزيج من الأساليب وكأنه محاولة جادة لبناء سرد موثق لا يغفل لحظة اعتقال أو العثور على رفات، وكأنه رد عمليّ على صمت الإقصاء والغياب.

أمّا في الجانب الموازي، فقد ارتبطت هذه الجهود بعراقيل جوهرية: تصدّر الخوف من بطش التنظيمات المتطرفة واجهة العوائق، إذ ربط الأهل بين مخاطرة الحركة بحثاً عن الرفات وإمكانية التعرض للاستهداف، وترافق هذا مع وضع أمني هش ضيّق مساحات الحركة والتواصل، ولعلّ أثر الصدمة النفسية كان الثانوي الأكثر ثقلاً، حيث عكست الإفادات أن حالة الذهول والهلع لم تقتصر على ساعات أو أيام، بل رسخت نفسها في بنية الحياة اليومية، ملهبة حالات القلق والأرق لدى الأمهات والزوجات، وأثّرت في قدرة الأبناء على الاستيعاب والتعبير، كذلك برز الشعور باليأس الناجم عن غياب الدعم المؤسسي والتوجيهي، ما جعل بعض العائلات تتوقف عن متابعة الإجراءات، وكأنها استسلمت لحاجز لا ينفذ إلا بدعم عابر للحدود الأمنية والنفسية.

خامساً: الدعم القانوني من المنظمات غير الحكومية لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات:

تلقيت استشارة قانونية من منظمة محلية أو دولية بخصوص حالتي:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	1.338	0.874	1	2	1.72

يشير المتوسط البالغ 1.72 إلى وجود اتجاه قوي نحو عدم تلقي استشارة قانونية، ما يعكس أن معظم المشاركين/ات لم يحصلوا/ن على أي نوع من التوجيه أو الدعم القانوني من قبل منظمات محلية أو دولية، مما يتركهم/ن في فراغ قانوني قد يؤثر على قدرتهم/ن على المطالبة بحقوقهم/ن أو فهم خياراتهم/ن، الوسيط (2) يدل على أن أكثر من نصف المشاركين/ات لم يتلقوا أي نوع من الاستشارات القانونية، وهو ما يُسلّط الضوء على فجوة كبيرة في الخدمات القانونية المتاحة لهذه الفئة، المنوال (1) أي أن "لا أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يُبرز أن التجربة الغالبة كانت سلبية، وغابت فيها الجهات الداعمة قانونياً، أما الانحراف المعياري (0.874) يعكس تشتتاً منخفضاً إلى متوسط، مما يدل على تقارب نسبي في الإجابات حول غياب هذا النوع من الدعم، وأخيراً الانحراف الإيجابي (1.338) فيدل على أن الآراء تتركز على القيم المنخفضة (الرفض)، مع وجود عدد قليل جداً ربما استفاد من استشارة قانونية، ما يعكس ضعفاً بنيوياً في آليات الإرشاد القانوني لهذه الشريحة.

أدرجت حالتي ضمن قاعدة بيانات خاصة بالمفقودين أو الضحايا:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	0.645	1.122	2	2	2.48

يشير المتوسط البالغ 2.48 إلى أن هناك ميلاً عاماً نحو عدم الموافقة، مما يدل على أن غالبية المشاركين/ات لم تُدرج حالتهم/ن رسمياً ضمن قواعد بيانات متخصصة بالمفقودين أو الضحايا، وهو مؤشر مقلق يدل على غياب الجهد المنهجي في توثيق الحالات أو ضعف التنسيق مع قواعد البيانات الرسمية أو المجتمعية، الوسيط (2) يعكس أن أكثر من نصف العينة لم تُسجّل حالتهم/ن ضمن أي قاعدة بيانات رسمية أو غير رسمية، ما يُبرز وجود فجوة واضحة في آليات الحصر والتوثيق، المنوال (2) أي أن "غير موافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يدعم الاتجاه العام بعدم وجود إدراج رسمي للحالة، أما الانحراف المعياري (1.122) يقع ضمن نطاق التشتت المتوسط، ما يشير إلى تفاوت في التجارب، إذ ربما حصلت أقلية من المشاركين/ات على فرصة إدراج الحالة، لكن هذه النسبة تبقى محدودة، وأخيراً الانحراف الإيجابي (0.645) فيُظهر أن الآراء متركزة عند القيم المنخفضة، مع وجود حالات قليلة فقط تم توثيقها، وهذا يعكس ضعف التغطية المؤسسية والفعلية لهذا النوع من الملفات.

أشعر أن هناك منظمات مهتمة فعلياً بمتابعة ملفي القانوني:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	0.582	0.961	1	2	2.01

يشير المتوسط البالغ 2.01 إلى وجود اتجاه قوي نحو عدم الموافقة، مما يدل على أن معظم المشاركين/ات لا يشعرون أن هناك منظمات تتابع قضاياهم/ن القانونية بفعالية، وهو مؤشر خطير يعكس فقدان الثقة في دور المنظمات، أو غياب هذا الدور أصلاً في الواقع الميداني. الوسيط (2) يعكس أن نصف المشاركين/ات لا يرون أن ملفهم/ن القانوني يحظى بأي اهتمام مؤسسي من منظمات حقوقية أو إنسانية، المنوال (1) أي أن "لا أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، مما يشير إلى أن التجربة الأكثر شيوعاً هي الغياب التام لأي دعم قانوني من جهة خارجية، أما الانحراف المعياري (0.961) يُظهر تشتتاً منخفضاً إلى متوسط، مما يعني أن الآراء متقاربة نسبياً وتميل إلى الرفض القاطع، وأخيراً الانحراف الإيجابي (0.582) فيُظهر أن الآراء متركزة على القيم المنخفضة، أي أن الشعور بغياب الدعم المؤسسي منتشر بشدة، مع وجود قلة فقط تعتقد بوجود اهتمام فعلي.

سعي ذوي الضحايا ومفقودي المجزرة للتواصل مع المنظمات المختصة:

السمة الرئيسية	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
سعوا للتواصل مع المنظمات الحقوقية	تواصل أولي دون متابعة أو رد فعل	4	تواصل وحصول على تجاوب أولي دون دعم فعال	1
	استمرار المحاولة رغم الإحباط	1		
لم يسعوا للتواصل مع المنظمات الحقوقية	انعدام وجود منظمات في فترة داعش وبعدها	20	الشعور بعدم جدوى التواصل	8
	جهل بكيفية الوصول والإجراءات	5	الخوف من العواقب الأمنية	4
	الضعف النفسي وعدم القدرة على التحرك	2		

تُظهر نتائج إجابات المشاركين/ات حول سعي العائلات للتواصل مع منظمات حقوقية محلية أو دولية لتوثيق حالات الفقد أو تقديم بلاغ رسمي حالة من الانعزال الحقوقي اللافت، فبالرغم من وجود عدد محدود من الأسر حاولت التواصل (ما يقارب 15% من العينة)، كانت تجاربهم/ن مخيبة للآمال؛ إذ أقدموا/ن على إرسال بلاغات أو شهادات توثيقية فتلقّوا استجابة أوليّة دون متابعة حقيقية أو دعم مستمر، مما أعاد إنتاج شعورهم/ن بالإهمال والتهميش، أما الغالبية العظمى من العائلات (نحو 85%) فلم تسعَ إطلاقاً للتواصل مع أي منظمة، وأرجعت الأسباب إلى غياب تام للمنظمات في فترة حكم داعش ثم قلة الوعي بوجودها بعد رحيل التنظيم، بالإضافة إلى اعتقاد راسخ بعدم جدوى هذه الخطوة بناءً على سمعة سابقة عن وعود لم تُنفَّذ، كما عبّر بعضهم/ن عن مخاوف أمنية من ملاحقة عناصر التنظيم، أو عن انهيار نفسي وحالة يأس حالت دون قدرتهم/ن على المبادرة بأي بلاغ، وهذا الواقع يكشف أن انعدام

القنوات الحقوقية المتاحة وانعدام الثقة في فعاليتها لا يضرّ فقط بإمكانية توثيق الجرائم ومحاسبة المسؤولين، بل يؤجج حالة التيه القانوني والنفسي للأسر، ويؤكد على الحاجة الماسة لإقامة آليات ثابتة للتواصل والتوثيق يقودها مختصون/ات حقوقيون/ات يضمنون متابعة مستمرة ودعماً فعلياً حتى استرداد الحقوق وتحقيق العدالة.

الدعم القانوني أو الإرشاد الذي ترغب عائلات الضحايا والمفقودين بالحصول عليه من المنظمات الحقوقية المحلية أو الدولية:

السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
الاستشارات القانونية والإجراءات	35	ورش التوعية والتثقيف القانوني	18	دعم البحث عن المصير	7
المحاسبة وتحريك الدعوى	12	الإرشاد النفسي والدعم الاجتماعي	8	التوثيق واستخراج المستندات	9
الربط بالجهات المختصة	6	التعويضات والحقوق المادية	5	التخليد والذكرى السنوية	5
الدعم المادي والمعنوي الشامل	3				

تنبع أولويات العائلات من واقع فقدانهم/ن المأساوي، فتتوقع أولاً الحصول على استشارات قانونية وإرشاداً دقيقاً يرافقهم/ن خطوة بخطوة في إجراءات التبليغ وتوثيق حالات الفقد أو الوفاة، ويشمل ذلك مساعدة قانونية عملية عبر محامين/ات أو مستشارين/ات يؤمنون كتابة الشكاوى الرسمية ومتابعة الملفات أمام الجهات القضائية والحقوقية، وهذا الطلب المكثف – والذي ظهر في نحو ثلثي الردود – يعكس انعدام الثقة في قدرتهم/ن على حماية حقوقهم/ن بمفردهم/ن، إلى جانب ذلك، طالبت العائلات بورش توعية وتثقيف قانوني، ليتم تبسيط القوانين المعقدة (كالأحوال الشخصية أو الإجراءات الجنائية) وتوضيح الحقوق والإجراءات بعبارات مفهومة، وتأتي هذه الحاجة في سياق غياب المعلومات الرسمية، حيث يعتمدون حالياً على المعلومات الشفوية غير الموثوقة.

أما من يسعون لمعرفة مصير أحبائهم، فقد عبروا/ن عن رغبتهم/ن في دعم للبحث عن المصير عبر ربطهم/ن بأشخاص أو جهات قادرة على التحقّق من حياتهم/ن أو وفاتهم/ن، مما يضع بارقة أمل في قلب معاناتهم/ن، ويتابع ذلك طلبٌ بالمحاسبة وتحريك الدعوى، إذ ترى بعض العائلات أن إحقاق الحق وتحميل الجناة مسؤولياتهم/ن القانونية أمر أساسي لوقف دائرة الانتهاك والظلم، ولئن كان البعد القانوني هو محور المطالب، إلا أن الإرشاد النفسي والدعم الاجتماعي جاء في كثير من الردود، إذ تعيش العائلات حالة من الصدمة والحزن العميق، وتحتاج إلى فضاءات دعم نفسي وثقافي لتخفيف وطأة المأساة، كما طالبوا/ن بالتوثيق واستخراج المستندات الرسمية (شهادات وفاة أو فقدان) والربط بالجهات المختصة التي تتولّى ميدانياً ملفاتهم/ن، إضافة إلى استشارات حول التعويضات المادية وآليات المطالبة بها، ولم يغفل بعضهم/ن أهمية التخليد والذكرى السنوية في التوثيق المعنوي لحقوق الضحايا.

سادساً: أولويات العدالة وجبر الضرر والمساءلة والمحاسبة:

يهمني الحصول على شهادة وفاة أو إعلان رسمي بحالة المفقود:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.080	0.929	4	4	4.05

يشير المتوسط البالغ 4.05 إلى وجود اتجاه واضح نحو الموافقة، مما يعكس أن غالبية المشاركين/ات يعتبرون إصدار وثيقة رسمية بحالة المفقود أمراً بالغ الأهمية، سواء لأسباب قانونية، نفسية، أو اجتماعية، الوسيط (4) يدل على أن نصف المشاركين/ات على الأقل عبّروا/ن عن اتفاقهم/ن مع هذه الأهمية، ويُظهر أن المسألة تحظى بوزن شعوري وعملي كبير بين العائلات، المنوال (4) أي أن "أوافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يعني أن الرأي الغالب في العينة يتمثل في اعتبار هذه الوثيقة ضرورة حقيقية، أما الانحراف المعياري (0.929) يقع ضمن مستوى تشتت منخفض نسبياً، ويعني وجود توافق واسع بين المستجيبين/ات، مع بعض التفاوت البسيط في الشدة، وأخيراً الانحراف السلبي (-1.080)، فيعكس أن الآراء تتركز حول القيم المرتفعة (الموافقة)، مع وجود عدد قليل فقط لا يشارك هذا الرأي.

أرغب في الحصول على تعويض مالي أو دعم مادي منصف لعائلتي:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.907	0.500	5	5	4.73

يشير المتوسط المرتفع جداً 4.73 إلى اتفاق شبه تام بين المشاركين/ات على أهمية الحصول على تعويض مالي أو دعم مادي، ما يعكس إدراكاً جماعياً واضحاً للضرر المادي الكبير الذي تعرضت له الأسر نتيجة الفقد، والحاجة الملحة لإنصافها مادياً، الوسيط (5) يعكس أن نصف المشاركين/ات على الأقل اختاروا/ن "أوافق بشدة"، مما يدل على إجماع واسع وغير قابل للتأويل حول هذه المطالبة، المنوال (5) أي أن "أوافق بشدة" هي الإجابة الأكثر تكراراً، ما يُظهر إجماعاً فعلياً وليس فقط ميلاً نحو الموافقة، أما الانحراف المعياري (0.500) يقع ضمن نطاق تشتت منخفض جداً، ما يدل على تجانس كبير في الآراء بشأن هذه المسألة، وأخيراً الانحراف السلبي (-1.907) فهو كبير جداً، ويعني أن معظم الآراء كانت في أعلى درجات الموافقة، مع قلة قليلة ربما لم تشارك هذا الرأي لظروف خاصة أو معتقدات مختلفة.

أعتقد أن إعادة دفن الضحية/ التعرف على رفاته هي جزء من العدالة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.368	1.206	4	4	3.53

يشير المتوسط البالغ 3.53 إلى وجود ميل واضح نحو الموافقة، مما يدل على أن غالبية المشاركين/ات يعتبرون أن إعادة دفن الضحية أو التعرف على رفاته يُعد جانباً جوهرياً من العدالة والكرامة الإنسانية، الوسيط (4) يعكس أن أكثر من نصف المشاركين/ات عبّروا/ن عن هذا الاعتقاد بوضوح، ما يدل على رغبة حقيقية في إنصاف الضحية من خلال الاعتراف الرسمي بوجوده ودفنه بطريقة إنسانية ومحترمة، المنوال (4) أي أن "موافق" هي الإجابة الأكثر تكراراً، مما يُظهر توافقاً عاماً على هذا المفهوم داخل المجتمع المستجيب، أما الانحراف المعياري (1.206) يدل على تشتت متوسط يميل إلى المرتفع قليلاً، ما يعني أن هناك تفاوتاً نسبياً في درجة التأييد، ربما نتيجة تفاوت في السياقات الثقافية أو الشخصية للمستجيبين/ات، وأخيراً، الانحراف السلبي (-0.368) فيدل على أن الآراء متركزة في القسم المرتفع من المقياس (الموافقة)، مع قلة عبّرت عن الحياد أو الرفض.

أطالب بوجود نصب تذكاري أو سجل رسمي بأسماء الضحايا في منطقتي:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.707	0.627	4	4	4.27

المتوسط البالغ 4.27 يشير إلى موافقة قوية على أهمية وجود نصب تذكاري أو سجل رسمي، ما يعكس رغبة واضحة لدى العائلات والمجتمع في تخليد ذكرى الضحايا والاعتراف العلني بهم كمظهر من مظاهر العدالة الرمزية، الوسيط (4) يؤكد أن أكثر من نصف المشاركين/ات يحملون هذا الرأي بشكل مباشر، المنوال (4)، ما يدل على أن الرغبة في التذكير الرسمي بالضحايا تمثل اتجاهاً سائداً داخل المجتمع، أما الانحراف المعياري (0.627) منخفض، ما يشير إلى تجانس كبير في الآراء واتفاق مجتمعي واسع حول أهمية هذا المطلب الرمزي، وأخيراً الانحراف السلبي (-0.707) يدل على أن البيانات متركزة بشكل واضح في القيم العليا (الموافقة)، مع قلة قليلة لا تتشارك هذا المطلب لأسباب قد تكون شخصية أو اجتماعية خاصة.

أشعر بأن العدالة تعني لي معرفة الحقيقة أولاً قبل المحاسبة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.213	0.870	4	4	4.20

يشير المتوسط البالغ 4.20 إلى ميل قوي نحو الموافقة على أن العدالة تبدأ بمعرفة الحقيقة قبل المحاسبة، مما يعكس أهمية كشف مصير الضحايا بالنسبة للعائلات بوصفه خطوة أساسية للراحة النفسية والاعتراف الرسمي، حتى قبل الانتقال إلى أي شكل من أشكال المحاسبة، الوسيط (4) يدل على أن أغلبية المشاركين/ات يضعون أولوية واضحة للحقيقة ضمن مسار العدالة، المنوال (4) ما يعني أن هذا التوجه مشترك بين شريحة كبيرة من العينة، أما الانحراف المعياري (0.870) يُعد منخفضاً نسبياً، ما يعكس تجانساً جيداً في الآراء وغياب تشتت كبير حول هذا المفهوم، وأخيراً الانحراف السلبي (1.213-) يعكس أن الآراء تميل بشكل حاد إلى الموافقة القوية، مما يشير إلى اتفاق مجتمعي على مركزية معرفة الحقيقة كشرط لتحقيق العدالة.

أرغب في أن يتم إشراك العائلات المتضررة في تصميم برامج العدالة وجبر الضرر:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.155	0.599	5	5	4.50

المتوسط المرتفع 4.50 يشير إلى رغبة قوية وواضحة لدى المشاركين/ات في إشراك العائلات المتضررة في تصميم برامج العدالة الانتقالية وجبر الضرر، وهو ما يعكس إدراكاً عميقاً لأهمية إشراك المتأثرين/ات مباشرة في صنع القرار المتعلق بحقوقهم/ن ومستقبلهم/ن، الوسيط (5) يعكس أن أكثر من نصف العينة عبّرت عن تأييدها القوي لهذا المطلب، المنوال (5) ما يعكس إجماعاً مجتمعياً على هذا الحق، أما الانحراف المعياري (0.599) منخفض، مما يدل على تجانس عالي في الآراء حول أهمية المشاركة المجتمعية لعائلات الضحايا، وأخيراً الانحراف السلبي. (1.155-) يدل على أن معظم الآراء متمركزة في الطرف المؤيد بشدة مع وجود عدد قليل فقط من الآراء المحايدة أو المعارضة، ما يعكس استجابة عاطفية ومعنوية قوية من المشاركين/ات.

أدعم فكرة إنشاء آلية محلية أو وطنية تعنى بجبر ضرر أهالي الضحايا والمفقودين:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.326	0.620	5	5	4.51

يشير المتوسط المرتفع 4.51 إلى تأييد قوي من قبل المشاركين/ات لفكرة إنشاء آلية محلية أو وطنية تُعنى بجبر ضرر أهالي الضحايا والمفقودين، مما يعكس الحاجة المجتمعية الملحة لتبني أطر مؤسسية تضمن الإنصاف والتعويض، الوسيط (5) يعكس أن أغلبية المشاركين/ات تبنوا هذا الرأي بقوة، وهو ما يعزز مصداقية هذا الاتجاه، المنوال (5) يدل على توافق واسع حول أهمية وجود جهة مختصة بجبر الضرر، أما الانحراف المعياري (0.620) منخفض، ما يعكس تجانساً عالياً في الآراء، ويعزز من قوة المؤشر كحالة جماعية مجتمعية، وأخيراً الانحراف السلبي (-1.326) يدل على أن الغالبية العظمى تتجه نحو دعم الآلية بقوة، مع وجود عدد محدود من الآراء المحايدة أو المعارضة.

أدعم إقامة فعاليات أو أيام رمزية سنوية لتخليد ذكرى ضحايا ومفقودي المجزرة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.994	0.647	4	4	4.31

يعكس المتوسط المرتفع 4.31 وجود تأييد مجتمعي واضح لإقامة فعاليات رمزية سنوية تخليداً لذكرى ضحايا ومفقودي المجزرة، ويؤكد على أهمية البعد الرمزي والوجداني في عملية التعافي المجتمعي، الوسيط (4) يشير إلى أن أغلب المشاركين/ات اتجهوا/ن نحو "الموافقة" على هذا المقترح، والمنوال (4) يدعم هذا الاتجاه، أما الانحراف المعياري المنخفض نسبياً (0.647) يعكس تقارباً واضحاً في مواقف المشاركين/ات، مما يشير إلى إجماع مجتمعي واسع على أهمية إحياء الذاكرة الجماعية، وأخيراً الانحراف السلبي (-0.994) يدل على أن الآراء تميل بقوة نحو التأييد، مع قلة قليلة من الأصوات المحايدة أو المعارضة.

أؤمن أن توثيق شهادتنا ونشرها هو جزء من بناء مسار العادلة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.135	0.538	4	4	4.34

يُظهر المتوسط المرتفع 4.34 أن هناك قناعة قوية بين المشاركين/ات بأن توثيق الشهادات ونشرها يمثل ركيزة أساسية في مسار تحقيق العدالة، الوسيط والمنوال (4) يشيران إلى أن أغلبية المشاركين/ات عبّروا/ن عن موافقتهم/ن الواضحة على هذا الدور للتوثيق، أما الانحراف المعياري المنخفض (0.538) يعكس درجة عالية من الاتفاق بين الآراء، مما يدل على وجود وعي جماعي بأهمية التوثيق كأداة للعدالة والمساءلة، وأخيراً الانحراف القريب من الصفر (-0.135) يشير إلى توزيع متوازن للآراء، وإن كانت تميل باتجاه التأييد القوي.

أؤمن بضرورة محاسبة المسؤولين عن المجزرة بشكل قانوني وعادل، أو الكشف عن أسمائهم:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-1.131	0.707	5	5	4.40

يعكس المتوسط المرتفع 4.40 وجود تأييد مجتمعي واسع لمطلب المحاسبة القانونية العادلة أو الكشف عن المسؤولين عن المجزرة، مما يشير إلى أولوية واضحة لهذا المطلب ضمن تصورات العدالة لدى العينة المستهدفة، الوسيط (5) يشير إلى أن أغلب المشاركين/ات اختاروا درجة "موافق بشدة"، والمنوال (5) يدعم هذا الاتجاه القوي نحو أعلى مستويات التأييد، أما الانحراف المعياري المنخفض نسبياً (0.707) يعكس انسجاماً ملحوظاً في الآراء، بما يدل على استقرار هذا الموقف لدى معظم المشاركين/ات، وأخيراً الانحراف السلبي (1.131-) فيدل على ميل واضح نحو أقصى درجات الاتفاق، مع عدد ضئيل جداً من الأصوات المحايدة أو المتحفظة، مما يعزز فرضية وجود إجماع شعبي حول أهمية المساءلة كأحد أركان العدالة المجتمعية.

أطالب باعتراف رسمي بما حدث لعائلتي وضحايا مجزرة الشعيطات:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.684	0.560	5	5	4.50

يعكس المتوسط المرتفع 4.50 تأييداً مجتمعياً قوياً للمطالبة باعتراف رسمي بما حدث لعائلات الضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات، ما يبرز أهمية الاعتراف كخطوة أساسية على طريق العدالة وجبر الضرر، الوسيط (5) يشير إلى أن أغلب المشاركين/ات اختاروا/ن "موافق بشدة"، والمنوال (5) يدعم هذا الاتجاه المؤيد بقوة، ويعزز من مركزية هذا المطلب لدى المجتمع، أما الانحراف المعياري المنخفض (0.560) يدل على انسجام عالي بين آراء المشاركين/ات، ما يعكس اتفاقاً شبه عام على هذا المطلب، وأخيراً الانحراف السلبي (0.684-) فيُظهر أن معظم الآراء تميل إلى أقصى درجات التأييد، مع وجود عدد محدود جداً من الأصوات التي قد تكون مترددة أو متحفظة، مما يؤكد قوة هذا المطلب داخل الوجدان الجمعي لعائلات الضحايا والمفقودين.

أرى أن التوثيق ونقل القصة جزء مهم من مسار العادلة:

Count حجم العينة	Skewness الانحراف	Standard Deviation الانحراف المعياري	Mode المنوال	Median الوسيط	Mean المتوسط
225	-0.149	0.531	4	4	4.38

يعكس المتوسط المرتفع 4.38 قناعة راسخة لدى المشاركين/ات بأهمية التوثيق ونقل القصة كجزء أساسي من مسار العدالة، مما يشير إلى إدراك جماعي لدور السرد والشهادة في كشف الحقيقة وبناء ذاكرة جماعية، الوسيط (4) والمنوال (4) يدعمان هذا التوجه، حيث تمركزت أغلب الردود حول خيار "موافق"، مما يعكس اتجاهاً إيجابياً عاماً مع بعض التباين في شدة التأييد، أما الانحراف المعياري المنخفض جداً (0.531) يدل على تقارب كبير في آراء المشاركين/ات ويعزز من صورة الإجماع المجتمعي حول هذا الجانب من العدالة الانتقالية، وأخيراً الانحراف

الطفيف والسالب (0.149-) فيشير إلى ميل خفيف نحو التأييد الأعلى دون وجود قيم متطرفة أو انقسامات حادة، مما يعكس نضجاً في الوعي بأهمية التوثيق في تحقيق العدالة والاعتراف بالضحايا والمفقودين.

أشكال التعويض وجبر الضرر المنصفة:

السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار	السمة الفرعية	التكرار
التعويض المادي المباشر	45	الاعتراف القانوني ومحاسبة الجناة	35	الدعم النفسي والاجتماعي	30
التعويض الرمزي وتخليد الذكرى	20	فرص سبل العيش والمشاريع المستدامة	15	ورش التوعية والتثقيف القانوني	12
الربط بالجهات المختصة والإرشاد القانوني	10				

تُظهر استجابة العائلات أن التعويض المادي المباشر يشكّل أولوية قصوى (أكثر من مدى الثلثين)، فهم يعانون من فقدان المعيل وتدهور الاستقرار الاقتصادي، فيرون أن النقد أو السلال الغذائية المنظورة على نحو مستدام هو مدخل ضروري لاستعادة كرامتهم/ن اليومية والتخفيف الفوري من وطأة الفقر، إلى جانب البُعد الاقتصادي، يبرز الاعتراف القانوني ومحاسبة الجناة كثيم محوري، إذ تؤكد العائلات أن إصدار وثائق رسمية تثبت حالة الفقد أو الوفاة، وتشكيل لجان تحقيق محايدة قادرة على مساءلة مرتكبي المجزرة، لا يقل أهمية عن المساعدات المالية؛ فهو يعيد إليهم جزءاً من كرامتهم/ن وحقهم/ن في العدالة، ويمثّل جبراً رمزياً وحقيقياً في آن واحد.

من ناحية أخرى، يتجلّى الحقل النفسي والاجتماعي في دائرة مُلحّة يحتاجها الضحايا للتعافي من الصدمة؛ فقد طالبوا/ن بالدعم النفسي عبر جلسات علاجية ومراكز دمج مجتمعي وأنشطة ترفيهية للأطفال اليتامى، معتبرين/ات أن معالجة الجراح النفسية ركيزة لا غنى عنها لاستكمال أي عملية تعويض شاملة، ولا تغيب عن الأذهان أهمية التعويض الرمزي والتخليد، حيث رأت بعض العائلات أن إقامة نُصُب تذكارية أو تخصيص يوم سنوي لذكرى المفقودين/ات يُسهم في حفظ الذاكرة الجمعية ويُظهر للعالم أنّ ما حدث لم يُنسَ، وهذا البُعد الرمزي يعزز شعور العائلات بأن معاناتهم/ن معترف بها ومُقدّرة، وفي مستوى الأفق البعيد، عبّرت العائلات عن رغبتها في فرص سبل العيش المستدامة عبر فتح مشاريع صغيرة أو متوسطة تمكّنهم/ن من الاعتماد على أنفسهم/ن بدلاً من انتظار المساعدات، ما يدلّ على وعيهم/ن بأهمية الانتقال من التعويض الطارئ إلى تمكين فعلي يمهّد لاستقرار اقتصادي دائم، وترافق كل ذلك حاجات إلى ورش توعية قانونية وتثقيف مبسط عن الإجراءات، إضافة إلى الربط بالمراكز القانونية المتخصصة التي توفر لهم/ن مرافقة قانونية فعلية خطوة بخطوة، لضمان عدم فقدان أي حق أو وثيقة مهمة.

حيث إن تكامل هذه الأبعاد — المادي، القانوني، النفسي، الرمزي والاجتماعي يؤسس لنهج تعويضي فعّال ومنصف، يبدأ بالتخفيف الفوري للمعاناة الاقتصادية، ويمضي نحو تحقيق العدالة والاعتراف القانوني، ويُقوّي الجانب النفسي، قبل أن يجسّد ذكر الضحايا في الذاكرة الجمعية، ثم يرسخ استدامة سبل العيش، هذا التكامل هو ما تطمح إليه العائلات لاستعادة كرامتها وضمان ألا يتكرر ظلمها.

الاستنتاجات:

أولاً: الواقع الاجتماعي لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات- دير الزور:

تعكس بيانات العينة واقعاً اجتماعياً هشاً ومعقداً يعيشه ذوو ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور، يتجلّى في تصدعات واضحة تطال البنية الداخلية للأسرة، وتُضعف قدرتها على التماسك في مواجهة الأزمات، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن غياب الضحية أو المفقود لا يُنظر إليه كحدث عرضي أو ظرف مؤقت، بل كأثر مستدام يمتد في الزمن، ويعيد تشكيل العلاقات العائلية والمجتمعية، فقد أظهر المتوسط المرتفع جداً (4.50) والانحراف السلبي الكبير (1.431-) فيما يتعلق بتأثير غياب الضحية على التماسك الأسري، أن هناك شبه إجماع بين المشاركين/ات على أن هذا الغياب أحدث تصدعاً داخلياً عميقاً، غالباً ما يصعب تجاوزه، وتُترجم إلى ضعف في التواصل العاطفي بين أفراد الأسرة، وتراجع في القدرة على التفاعل المشترك.

هذا التفكك الداخلي ترافق مع تراجع ملحوظ في التفاعل الاجتماعي، حيث أشار المتوسط (4.35) إلى أن غالبية الأسر أصبحت أقل مشاركة في الأنشطة العائلية والاجتماعية، وهو ما يُعبّر عن انسحاب تدريجي من الحياة المجتمعية، بفعل الحزن أو الشعور بالوصم أو فقدان الدافع، والأطفال بدورهم لم يكونوا بمنأى عن التأثر، إذ أظهر المتوسط (4.02) والانحراف السلبي (0.972-) أن هناك تغيرات سلوكية واضحة في سلوكهم، كالعزلة والانطواء وصعوبات في التفاعل، في انعكاس مباشر للصدمة النفسية التي ما تزال حاضرة بقوة في السياق الأسري.

كما تكشف البيانات عن صعوبة مجتمعية في التعبير عن الفقد، إذ أشار المتوسط (4.39) والانحراف السلبي (1.174-) إلى أن معظم الأسر تواجه تحديات في الحديث عن غياب أفرادها، سواء بسبب الألم، أو الحرج الاجتماعي، أو غياب مساحة آمنة للحديث، ويؤدي هذا الصمت الداخلي إلى مزيد من العزلة والانكفاء، ويزيد من صعوبة عملية التكيف والتعافي، ويُعزّز هذا الانسحاب الاجتماعي بتجنب المناسبات الاجتماعية (2.66)، ما يشير إلى فقدان الروابط المجتمعية وتراجع في الإحساس بالانتماء.

ورغم تسجيل بعض الأسر لتجارب إيجابية جزئية في تلقي دعم اجتماعي غير رسمي (3.65)، فإن ذلك لم يكن شاملاً أو منتظماً، وتفاوتت التجارب بشكل كبير بين المشاركين/ات، وفي الوقت ذاته، بيّنت النتائج أن وجود شخص من خارج الأسرة يمكن الاعتماد عليه ليس مضموناً، إذ سجل المؤشر (3.08)، ما يدل على ضعف في شبكات الدعم المجتمعي غير الرسمي، وغالباً ما تكون هذه العلاقات ظرفية أو هشة، وتتعمق أزمة الغياب المجتمعي مع تراجع حضور الجهات الرسمية وغير الحكومية، إذ سجل الدعم من قادة المجتمع المحلي متوسطاً منخفضاً (2.21)، في حين سجل التواصل مع المنظمات غير الحكومية بعد الفقد أدنى القيم (1.83)، وهو ما يُشكّل فجوة حقيقية في الاستجابة الإنسانية والاجتماعية، ويؤشر إلى قصور واضح في مواكبة احتياجات الأسر المتضررة من قبل الفاعلين المحليين والدوليين.

ويُعزّز هذا الواقع الشعور بالعزلة، كما يتضح من المتوسط (2.88) المرتبط بالشعور بوجود مجتمع داعم، حيث تميل أغلب الآراء نحو الحياد أو الرفض، ما يعكس غياباً فعلياً للبنى الاجتماعية والمدنية القادرة على توفير شبكة أمان حقيقية، كما تشير هذه النتائج إلى فراغ اجتماعي محسوس، يتجلى في انعدام المؤسسات الوسيطة، وغياب المبادرات المحلية أو الأطر المجتمعية الفاعلة في مواكبة الأسر المتأثرة.

وفي المجمل، تُظهر المؤشرات أن ذوي الضحايا والمفقودين يواجهون واقعاً اجتماعياً يتسم بالتفكك الأسري، العزلة المجتمعية، وغياب آليات الدعم المؤسسي وغير الرسمي، في ظل بيئة تغيب عنها المساحات الآمنة والمبادرات المنظمة، ويتطلب هذا الواقع مقاربات شاملة تُعالج هذه الهشاشة، عبر تدخلات نفسية واجتماعية عادلة ومبنية على الاعتراف، والمشاركة المجتمعية، والتكافل، لضمان استجابة متوازنة ومستدامة لاحتياجات هذه الفئة التي تتحمل أثماناً باهظة للغياب والصمت.

كما تُظهر إجابات المشاركين/ات عبر المقابلات الفردية تحوّلاً عميقاً وشبه جماعي في بنية الأسر والمجتمع المحيط بذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور، حيث اتّسع نطاق الانعزال الاجتماعي إلى حدّ جعل المنازل مساحات صامتة تغلب عليها الوحدة والفراغ العاطفي، وانسحب الكثيرون/ات من مشاركاتهم/ن التقليدية مع الأقارب والجيران، وقد انعكس هذا الانكماش على التماسك الأسري أيضاً، إذ قصّت الروايات على توتر داخلي ناجم عن عدم القدرة على احتواء حزن الفقد أو التعبير عنه، ما أدّى إلى انفجارات عاطفية أو، على العكس، صمت مطبق يؤدي إلى تفكّك روابط الدعم بين أعضاء الأسرة، وفي موازاة ذلك، برز توزيع الأدوار الجديد داخل الأسرة كضرورة يائسة لسد فراغ المعيل أو الشخصية المرجعية المفقودة، فتولّى بعض الأبناء أو الأمهات مهاماً لم يكونوا/ن مهيّئين/ات لها نفسياً واجتماعياً، ما زاد من العبء النفسي عليهم/ن وأضاع التوازن الأسري، ونتيجة ذلك، أشار عدد من المشاركين/ات إلى ضغوط نفسية شديدة تمثّلت في كآبة مزمنة أو نوبات بكاء متكررة أو في حالات أخرى، هشاشة عاطفية جعلت بعضهم/ن يختار العزلة والانطواء التام، كما كشفت عدة شهادات عن فقدان الدور الاجتماعي للفقيد في المجتمع المحلي—سواء كان معيلاً، أو فرداً نشطاً في الأعمال المجتمعية—حيث غاب هذا الدور عن بناء الشبكات الاجتماعية التي اعتاد عليها الناس، فتفاقم شعور الأسر بأنها مهمشة أو "عبء" لدى المحيطين/ات، لا سيما في المناسبات العائلية أو الاحتفالات المجتمعية، ورغم ذلك، لم تخل بعض المجموعات من تلقّي دعم محدود من أفراد أو جيران حاولوا التخفيف من وطأة الفقد، لكن هذه المبادرات بقيت عرضية وغير منظَّمة، ولم تشكّل شبكة أمان متينة.

ثانياً: الواقع الاقتصادي لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات- دير الزور:

في ضوء البيانات الإحصائية المستقاة من العينة، يتّضح أن الواقع الاقتصادي لأسر ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور يتسم بدرجة عالية من الهشاشة والضغط المعيشي، ويعكس حالة من الانهيار المتدرج في الاستقرار المالي والمعيشي لهذه الفئة، وذلك في ظل غياب المعيل وانعدام البدائل الاقتصادية المستقرة، حيث تشير البيانات إلى أن غياب الضحية أو المفقود لا يُنظر إليه فقط كخسارة إنسانية، بل كمسبب مباشر لتدهور الوضع الاقتصادي للأسرة، وهو ما تؤكده مؤشرات قوية، أبرزها المتوسط المرتفع جداً (4.66) والانحراف السلبي الكبير (1.068-)، اللذان يعكسان شبه إجماع على أن الفقد أدى إلى انهيار قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الاقتصادية، وهذا التدهور لا يقتصر على الدخل فقط، بل امتد ليؤثر على بنية الأدوار داخل الأسرة، إذ تُظهر النتائج أن أفراداً مثل الزوجة أو الأبناء اضطروا لتحمل أعباء اقتصادية جديدة والعمل في ظروف غير مستقرة (المتوسط 4.39، والانحراف 1.132-)، مما يكشف عن ديناميات جديدة فرضتها الضرورة، وأثّرت على الاستقرار النفسي والاجتماعي لأفراد الأسرة.

كما تُظهر المؤشرات أن معظم هذه الأسر تعاني من غياب دخل شهري ثابت (4.60) وعجز واضح في تأمين الاحتياجات الأساسية كالغذاء والصحة والتدفئة (4.59)، ما يدل على أن هذه الأسر ليست فقط في وضع اقتصادي

هش، بل في أزمة معيشية مكتملة الأركان، والإجماع الملحوظ حول هذه المؤشرات، المدعوم بانحرافات معيارية منخفضة وانحرافات سلبية قوية، يشير إلى أن هذا الواقع ليس استثناءً، بل هو القاعدة العامة لمعظم الأسر المتأثرة، ما يعزز من أهمية النظر إلى هذه النتائج بوصفها إنذاراً حول تفاقم حالة العوز.

ورغم هذا الواقع المتأزم، تُظهر البيانات أن الأسر تحاول الصمود من خلال الاعتماد على الاستدانة أو المساعدات غير المستقرة (المتوسط 4.17)، مما يكشف عن غياب الاكتفاء الذاتي وانتشار سلوكيات البقاء على قيد الحياة بوسائل مؤقتة ومُرهقة، ومع ذلك، فإن الدعم المؤسسي شبه غائب، إذ تسجّل معدلات الحصول على مساعدات نقدية أو غذائية من منظمات غير حكومية خلال العامين الماضيين مستويات متدنية جداً (2.21)، مما يعكس فجوة واضحة بين احتياجات المجتمع المحلي واستجابة الفاعلين الإنسانيين، ويزداد المشهد قتامة عند النظر إلى واقع برامج التمكين الاقتصادي وسبل العيش، حيث أظهرت النتائج أن غالبية الأسر لم تُتح لها فرصة للمشاركة في أي مشاريع اقتصادية تنموية (1.69)، ولم تشعر بوجود عدالة في توزيع هذه الفرص (1.69)، ما يضع علامات استفهام كبيرة على مدى شمولية وإنصاف هذه البرامج، وهذا الغياب عن فرص تحسين سبل العيش يعزز من دورة التهميش الاقتصادي، ويُبقي هذه الفئة في دائرة الاحتياج، دون أفق واضح للخروج منها.

أما فيما يخص الدعم الاقتصادي غير الرسمي من الجيران أو الأقارب، فتشير البيانات إلى أنه متوفر جزئياً فقط (2.94)، ويعتمد في مجمله على طبيعة العلاقات الاجتماعية، ما يجعله غير مستدام أو كافي، ويُسهم في تعميق الإحساس بعدم الأمان الاقتصادي، ومن الجدير بالذكر أن الانحراف القريب من الصفر (0.135-) في هذا المؤشر يشير إلى توازن في التجارب، ما بين من تلقوا بعض أشكال الدعم ومن لم يتلقوه، دون وجود فروقات حادة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الواقع الاقتصادي لأسر ضحايا ومفقودي الشعيطات في دير الزور يتسم بسمات مركبة من الفقر، والاعتماد القسري على آليات هشّة للبقاء، والغياب شبه الكامل للتمكين أو الإنصاف في التوزيع، وتتطلب هذه المعطيات استجابة منهجية ترتكز على الحماية الاقتصادية، وتوسيع نطاق برامج سبل العيش، وإعادة تصميم آليات التدخل بما يضمن الوصول العادل للأكثر تضرراً، وتمكينهم من بناء استقرار اقتصادي مستدام، يعيد الاعتبار لكرامتهم ويمنحهم أدوات الصمود.

كما تُظهر إجابات المشاركين/ات في المقابلات الفردية أن أسر ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات تعيش حالة من الانكشاف الاقتصادي المستمر الذي يتداخل فيه غياب المعيل الرئيسي مع ضعف متزايد في فرص العمل وارتفاع حاد في تكاليف المعيشة، وسط فراغ في دعم رسمي أو مجتمعي يُلاقي حجم معاناتهم/ن، ولقد شكّل فقدان المعيل صدمةً أساسية قلبت توازن الدخل الأسري، فباتت بعض النساء والأطفال مجبَرين/ات على الانخراط في سوق عمل قسري وغير آمن لتعويض هذا الفراغ، ما عمّق هشاشة الأسرة وزاد الأعباء النفسية والاجتماعية عليها، وفي ظل تدهور الأمن الاقتصادي اليومي، اضطر كثيرون/ات للتنازل عن أبسط ضروريات الحياة، من الغذاء والدواء والإيجار، أو للتخلي عن الدراسة والعمل في سن مبكرة، سعياً لتأمين الحد الأدنى من المعيشة.

إلى جانب ذلك، يفاقم غياب التعويضات الحكومية وشبكات الحماية الاجتماعية شعور هذه الأسر بالتهميش والتخلي، إذ لم تجد في المؤسسات الرسمية أو المنظمات الإنسانية من يُعيلها بصورة منتظمة ومستدامة، بل اكتفت بعض الجهات بمساعدات موسمية لا تتناسب مع حاجاتها الفعلية، كما أبدى المشاركون/ات استياءهم/ن من عوائق الوصول إلى العمل وأنظمة التوظيف القائمة على المحسوبيات والتمييز، بل وصل الأمر إلى استغلال

مآسيهم/ن لجمع التبرعات باسمهم دون علمهم/ن، ما عزّز شعورهم/ن بالخذلان والظلم، وعلى صعيد آخر، اضطر معظم هؤلاء إلى تحمّل أعباء تراكم/ن الديون أو بيع ممتلكاتهم/ن الأساسية لتمضية أيامهم/ن، في دوامة من الفقر المستشري، وهذه التحديات الاقتصادية ليست مجرد أزمات مالية ضيقة، بل انعكاس لإقصاء مؤسسي وانكشاف مستدام يتطلب مقاربات شمولية: بدءاً بالاعتراف القانوني والاقتصادي بهذه الأسر كضحايا بحاجة لعدالة تعوض فقد المعيل، مروراً بإعادة هيكلة برامج الدعم الرسمية والمدنية لتصبح أكثر عدالة واستدامة، وانتهاءً بتمكينهم/ن عبر فرص عمل حقيقية وتدريبات مهنية، تتيح لهم/ن استعادة دورهم/ن في المجتمع بكرامة واستقلال.

وتعكس إجابات المشاركين/ات في المقابلات الفردية واقعاً إغاثياً واقتصادياً شديد الهشاشة لعائلات ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات، حيث يغلب على هذا الواقع غياب الدعم المستدام والفعّال، واقتصاره – إن وُجد – على مساعدات موسمية ومحدودة لا تستجيب لحجم الاحتياجات الحقيقية، فقد أشارت الغالبية العظمى من الأسر إلى أن الدعم الذي تلقوه لم يتعدّ سلالاً غذائية أو مبالغ مالية بسيطة تُصرف بشكل غير منتظم، غالباً لمرة واحدة أو بواقع كل ستة أشهر أو أكثر، ما أفقد هذه المساعدات قيمتها وجدواها في ظل الارتفاع المتواصل لتكاليف المعيشة وفقدان المعيل الرئيسي، كما برز أيضاً شعور عميق بالتهميش لدى عدد من العائلات التي لم تُدرج ضمن أي قوائم دعم، لا من قبل الجهات الإنسانية ولا عبر المبادرات المجتمعية، ما عزّز الإحساس بالنسيان واللامبالاة، كما عبّر العديد من المشاركين/ات عن خيبة أملهم/ن من آليات التوزيع التي تشوبها المحسوبيات والتمييز، مؤكدين/ات أن الدعم غالباً ما يذهب لمن يتمتعون بعلاقات شخصية أو محسوبية، بغضّ النظر عن الاحتياج الفعلي، ومن زاوية أخرى، سلّطت المقابلات الضوء على الغياب الكامل لبرامج التمكين الاقتصادي، مثل دعم المشاريع الصغيرة أو التدريب المهني، وهو ما كان من شأنه أن يمنح هذه العائلات فرصة لبناء مورد دخل بديل ومستقر، وقد تسبّب هذا الفراغ في دفع بعض الأطفال واليافعين/ات إلى ترك التعليم والانخراط المبكر في سوق العمل، ما يهدد مستقبلهم ويكرّس دائرة الفقر بين الأجيال.

كما تعكس توصيات عائلات ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات رؤية ناضجة ومتكاملة لما ينبغي أن تقوم به المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم تقتصر مطالبهم/ن على الدعم المؤقت أو الإغاثي، بل ارتكزت على دعوة واضحة نحو تدخلات مستدامة، عادلة، ومنهجية، تخرجهم/ن من حالة الاعتمادية إلى مسار التمكين والاعتماد على الذات، وفي صدارة هذه التوصيات جاءت برامج التمكين الاقتصادي والمشاريع الصغيرة، باعتبارها خطوة محورية نحو تحقيق الاستقلال المالي وكرامة العيش، فقد عبّر المشاركون/ات عن تطلعهم/ن إلى امتلاك أدوات الإنتاج والدخل من خلال مشاريع منزلية أو مهنية قابلة للإدارة الذاتية، مؤكدين/ات على ضرورة توفير التمويل الميسر، والاستشارات الفنية، والمتابعة المستمرة لضمان استدامة هذه المشاريع وتحقيق أثر ملموس.

كما برزت بقوة الحاجة إلى التدريب المهني والتأهيل لسوق العمل، خاصة لدى الشباب والنساء من الأسر المتضررة، الذين أبدوا استعداداً لبناء قدراتهم/ن في مجالات محددة كالحلاقة، الخياطة، الصناعات اليدوية، والصيانة الإلكترونية، وطالبت الأسر بربط هذه التدريبات بفرص عمل فعلية أو تقديم دعم لبدء مشاريع صغيرة بعد إتمام التدريب، حتى لا تبقى التدريبات شكلية أو معزولة عن الواقع الاقتصادي، إلى جانب ذلك، عبّر عدد كبير من المشاركين/ات عن أهمية الدعم المالي المباشر والمستمر، عبر تخصيص إعانات نقدية شهرية تتناسب مع عدد أفراد الأسرة واحتياجاتهم/ن الأساسية، على الأقل لفترة انتقالية إلى حين الوصول إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي،

وقد ربطوا هذا المطلب بمفاهيم الكرامة والعدالة، معتبرين/ات أن تأمين دخل منتظم يُخفف من الضغوط النفسية ويمنح الأسر فرصة للتخطيط للمستقبل.

ومن ناحية تنظيمية، شددت العائلات على ضرورة إصلاح آليات الوصول إلى الدعم وضمان الشفافية والعدالة في الاستهداف، حيث أشار كثيرون/ات إلى أن المحسوبيات، تعقيد الإجراءات، وغياب المعلومات الدقيقة يحرم مستحقين/ات كُثر من حقهم/ن في الدعم، مما يستدعي وضع قواعد بيانات محدثة ومعايير موضوعية ومنصفة تضمن الوصول العادل إلى الموارد، وأخيراً، شددت الأسر على أهمية دمج الدعم الاقتصادي مع الدعم النفسي والاجتماعي ضمن مقاربة شمولية تراعي الآثار النفسية العميقة التي خلّفتها المجزرة، مشيرين/ات إلى أن تمكين النساء أو تدريب الشباب لن يُحدث أثراً حقيقياً دون بيئة صحية وداعمة تساعدهم على التعافي والانخراط في الحياة العامة بثقة، بالمجمل، تشكل هذه التوصيات خارطة طريق واضحة للمنظمات والجهات المعنية، وتدعوها إلى تجاوز نمط التدخلات التقليدية والإغاثية، نحو نماذج أكثر شمولاً وعدالة واستدامة، تنقل هذه الأسر من دائرة الحاجة إلى مسار الكرامة والتمكين الفعلي.

ثالثاً: واقع جهود الدعم النفسي لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات- دير الزور:

تعكس البيانات الخاصة بواقع الدعم النفسي لذوي ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات في دير الزور صورة مقلقة تُظهر غياباً شبه تام في البنى والبرامج المعنية بالصحة النفسية، سواء على المستوى الرسمي أو المجتمعي، وهو ما يعمّق من معاناة هذه الأسر التي تواجه آثاراً نفسية طويلة الأمد، دون أن تجد استجابة مؤسسية أو احتضاناً مجتمعياً فعّالاً، حيث تُظهر المؤشرات أن البيئة المحلية تعاني من فراغ حاد في الخدمات النفسية المتخصصة، إذ يشير المتوسط المنخفض جداً (1.49) والانحراف الإيجابي الحاد (1.897) إلى إجماع شبه كامل على غياب خدمات الدعم النفسي أو الاستشارات النفسية في المنطقة، فالأسر المتأثرة لا ترى في محيطها أية بنية احترافية تُعنى بالتعامل مع الفقد والصدمة، ما يعكس تقصيراً منهجياً في استجابة الجهات الإنسانية والتنموية لاحتياجات هذه الشريحة، ويدعم ذلك التجانس الملحوظ في الآراء، حيث أن الوسيط والمنوال يؤكدان أن الغالبية المطلقة لا ترى أي وجود لهذه الخدمات، مما يعزز الإحساس بالعزلة النفسية.

ولا يتوقف القصور عند غياب الخدمات، بل يمتد ليشمل غياب الإتاحة الفعلية حتى في حال وجودها النظري، حيث يُظهر المتوسط (1.72) والانحراف الإيجابي (1.208) أن معظم المشاركين/ات لم يُتح لهم حضور جلسات دعم نفسي فردية أو جماعية، وهذا يعني أن مسارات الإحالة والمتابعة إن وُجدت، فهي غير مفعّلة، أو أن الوصول إليها محصور في شريحة ضيقة، ما يُضعف من أثرها المجتمعي، ويؤكد هذا الاتجاه التشتت المنخفض في الآراء، ما يدل على وحدة التجربة في مواجهة هذا النوع من التهميش، ويتعزز هذا الواقع السلبي بمؤشر آخر يتمثل في انخفاض الوعي العام بالخدمات النفسية، إذ يدل المتوسط (1.70) والانحراف الإيجابي (1.176) على أن الغالبية العظمى من المشاركين/ات لا يعرفون أي جهة يمكنهم التوجه إليها في حال الحاجة إلى دعم نفسي، ما يعكس فجوة مزدوجة: في التوعية، وفي منظومة الإحالة والتواصل، ويظهر التجانس الكبير في هذه الآراء أن المسألة تتجاوز الأفراد لتصبح سمة عامة للمجتمع المحلي الذي يعاني من غياب المعرفة بالخدمات الحيوية.

أما على مستوى المبادرات المجتمعية غير الرسمية، فإن البيانات لا تقدم صورة أكثر تفاؤلاً، إذ يشير المتوسط (2.32) إلى غياب شبه واضح لمبادرات دعم جماعية أو مجموعات تضامن متخصصة لعائلات الضحايا والمفقودين،

وهذا يدل على ضعف كبير في التنظيم الذاتي للمجتمع المحلي تجاه هذه الفئة المتضررة، ويُظهر انعدام الحاضنات الاجتماعية التي تُوفر مساحة للتفاعل والمشاركة والتعافي الجماعي، والانحراف المعياري المتوسط (1.118) يُظهر تفاوتاً محدوداً في التجربة، مما يعني أن بعض المشاركين/ات قد رصدوا جهوداً ضئيلة في هذا المجال، لكنها تبقى استثناءً لا يُغير من الصورة العامة.

ومن المؤشرات اللافتة كذلك هو ما يتعلق بغياب المساحات الآمنة للتعبير عن المشاعر، إذ يُظهر المتوسط (2.62) أن الاتجاه العام يميل نحو الحياد السلبي، مع انحراف سلبي طفيف (0.053-)، ما يعكس بيئة اجتماعية تُقيّد حرية التعبير العاطفي وتُثقل كاهل الأفراد بالمحظورات الاجتماعية والأحكام المسبقة، خصوصاً عند التعامل مع مشاعر الفقد، وتُظهر هذه النتائج أن المجتمع المحلي لا يزال يفتقر إلى الأدوات والثقافة التي تتيح مساحة للحزن الجماعي أو التعبير الفردي دون خوف من الوصمة أو التقييم، وفي المقابل، يبرز مؤشر وحيد يحمل بعض الإشارات الإيجابية، يتمثل في تلقي دعم نفسي ومعنوي من الأقارب أو الجيران (المتوسط 3.30)، ما يشير إلى أن العلاقات الاجتماعية المباشرة لعبت دوراً جزئياً في توفير بعض العزاء، وإن كان محدود الأثر، ومع أن هذا الدعم غير الرسمي لا يمكن أن يُعوّض غياب البنية المؤسسية، إلا أنه يعكس وجود رصيد اجتماعي قابل للتفعيل ضمن برامج الدعم المجتمعي، ويؤكد هذا الطرح الانحراف السلبي (0.750-) الذي يشير إلى ميل الآراء نحو الموافقة، وإن لم يصل إلى مستوى الإجماع.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن واقع الدعم النفسي في منطقة الشعيطات في دير الزور يتسم بفراغ مؤسسي، وضعف تنظيمي، ومحدودية في المبادرات المجتمعية، يقابله اعتماد غير مستقر على الروابط الاجتماعية القريبة، في ظل غياب تام تقريباً لمفاهيم الإرشاد النفسي، والإحالة، والدعم المستمر، وهذا الواقع يستدعي تدخلاً عاجلاً ومنهجياً من قبل الفاعلين المحليين والدوليين لإعادة بناء منظومة دعم نفسي متكاملة وشاملة، تبدأ من التوعية وتصل إلى خدمات الاستشارة، ضمن مقاربة إنسانية تراعي الصدمة الجماعية المتجذرة لدى هذه الفئة.

كما تُظهر شهادات (المقابلات الفردية) عائلات ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات أن الفقد ترك أثراً نفسياً عميقاً ومستداماً، تجاوز كونه صدمة مؤقتة ليصبح جزءاً بنيوياً من الحياة اليومية للأسرة، حيث عبّرت الغالبية عن مشاعر حزن دائم، واكتئاب، وقلق مزمن، خاصة بين الأمهات والزوجات، بينما عانى الأبناء من مشاعر ضياع أثرت على سلوكهم/ن وتحصيلهم/ن الدراسي، كما تجسدت الآثار النفسية بأمراض جسدية وانسحاب اجتماعي واضح، ما يعكس هشاشة نفسية مستمرة لا تندمل مع الوقت، يشكّل هذا الواقع تحدياً يومياً للأسر في التكيف والاستمرار، ويستدعي استجابة نفسية شاملة وطويلة الأمد.

وتُظهر نتائج تحليل إجابات المشاركين/ات في المقابلات الفردية أن الوصول إلى خدمات الدعم النفسي بالنسبة لعائلات ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات يواجه مجموعة متشابكة من التحديات البنيوية والمجتمعية، تعكس واقعاً هشّاً ومهمّشاً في مجال الرعاية النفسية، فقد أكدت الغالبية العظمى من الأسر غياب تام لأي خدمات متخصصة في مناطقهم/ن، سواء عبر مراكز دعم نفسي مؤهلة أو وجود كادر متخصص ضمن المراكز الصحية القائمة، التي غالباً ما تكتفي بالتثقيف العام دون تقديم أي علاج أو تدخل نفسي فعلي، وهذا النقص المؤسسي الحاد أجبر العائلات على التعامل مع معاناتها النفسية بوسائل ذاتية وبدائية، ما فاقم من الشعور بالوحدة والإنهاك، وأدى إلى تراكم الآثار النفسية دون معالجة.

بالإضافة إلى ذلك، برزت الوصمة الاجتماعية كعائق عميق، حيث كشفت الإفادات عن وجود تصورات سلبية تجاه طلب الدعم النفسي، ترتبط بالضعف أو "الجنون"، ما جعل العديد من الأسر تتجنب طلب المساعدة خوفاً من "كلام الناس" و"نظرة المجتمع"، الأمر الذي عزز من العزلة النفسية وأعاق فرص التخفيف من الألم، كما ساهم البعد الجغرافي في تعميق الفجوة، خاصة في المناطق الريفية والنائية، حيث يتطلب الوصول إلى أي مركز مؤهل قطع مسافات طويلة وسط غياب وسائل نقل وتكاليف باهظة لا تتحملها الأسر المنهكة اقتصادياً.

إلى جانب ذلك، كشفت بعض الإفادات عن ضعف الوعي المجتمعي بمفهوم الدعم النفسي نفسه، حيث عبّر عدد من المشاركين/ات عن جهلهم/ن بوجود خدمات نفسية أو فائدتها، ما يعكس خللاً كبيراً في برامج التوعية والوقاية النفسية على المستوى المحلي، وفي المحصلة، فإن هذه العوائق المتداخلة لا تقتصر على حرمان الأسر من الدعم، بل تكرّس واقعاً من الصمت والمعاناة الخفية، وتؤكد الحاجة الملحة إلى بناء تدخلات نفسية أكثر قرباً وفعالية، تأخذ بعين الاعتبار السياق الثقافي والجغرافي، وتدمج بين الخدمات المتخصصة والتوعية المجتمعية، بهدف استعادة التوازن النفسي لأسر تعيش جراحاً لم تندمل.

رابعاً: واقع المعرفة القانونية وإجراءات التوثيق لدى ذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات- دير الزور:

تعكس نتائج الدراسة المتعلقة بواقع المعرفة القانونية وإجراءات التوثيق لدى ذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات في دير الزور صورةً مركبة من الوعي الجزئي، والتجارب المتفاوتة، والقصور المؤسسي الحاد، وتُظهر البيانات بوضوح أن المعرفة بالحقوق القانونية ما زالت محدودة ومجزأة، في حين أن الجهود الرامية إلى توثيق حالات الفقد أو الضحايا لا تزال دون المستوى المطلوب بكثير، سواء على الصعيد الرسمي أو المجتمعي، حيث تبدأ الصورة العامة بمؤشر متوسط يميل إلى الموافقة (3.39) بشأن المعرفة العامة بالحقوق القانونية المرتبطة بفقدان أحد أفراد الأسرة، ما يشير إلى وجود إدراك أولي لدى شريحة من المشاركين/ات، لكنه لا يُشكل وعياً قانونياً شاملاً أو متيناً، فالتشتت المرتفع في الآراء والانحراف السلبي (0.501-) يعكسان تفاوتاً واضحاً بين من لديهم/ن بعض الفهم القانوني ومن يفتقرون تماماً لهذه المعرفة، مما يُبرز الحاجة إلى تدخلات توعية قانونية ممنهجة تستهدف سد الفجوة بين الإدراك والانخراط العملي في الإجراءات القانونية.

ويُعمّق هذا التفاوت مؤشر المعرفة بالفروق القانونية بين الضحية والمفقود، حيث يشير المتوسط (2.84) إلى ميل نحو الحياد المائل للرفض، ما يدل على ارتباك مفاهيمي لدى شريحة كبيرة من المشاركين/ات، يعوقهم/ن عن اتخاذ قرارات قانونية مدروسة أو التواصل الفعال مع الجهات المختصة، ويؤكد ذلك التشتت الكبير في الآراء والانحراف شبه المتعادل (0.034)، وهو ما يدل على غياب مرجعيات موثوقة تُوضح هذه الفروقات الدقيقة، أما بالنسبة للوعي القانوني المتعلق بإمكانية الحصول على شهادة وفاة في حال الغياب الطويل، فإن المؤشر (3.23) يدل على إدراك جزئي لهذا الحق، مع تباين واضح في المعرفة حول شروطه وآلياته، ما يظهر الحاجة إلى توجيه العائلات المتأثرة إلى فهم هذا الإجراء القانوني المعقّد، ويعكس ذلك الانحراف السلبي (0.405-) مع تشتت متوسط إلى مرتفع، مما يعني أن المعرفة غير متكافئة ومتروكة للاجتهاد الفردي أو الشائعات المجتمعية.

وتتّضح الأزمة القانونية بشكل أكثر حدّة من خلال المؤشر المرتفع (4.09) الذي يكشف شعوراً جماعياً بالغموض القانوني والضبابية في الموقف الرسمي من وضع الضحايا والمفقودين، وهذا الشعور المدعوم بمنوال مرتفع (5) وانحراف سلبي قوي (0.953-) يدل على افتقار الأسر إلى أي إطار قانوني واضح أو جهة موثوقة تشرح وتفسّر وضعهم، مما يضعهم في حالة من التهميش المضاعف: من جهة الألم النفسي، ومن جهة غياب الاعتراف المؤسسي،

وفيما يتعلق بالإجراءات الفعلية، فإن الغالبية لم تقم بإبلاغ رسمي عن حالة الفقد، كما يُظهر المتوسط المنخفض (2.38) والانحراف الإيجابي (0.794)، مما يدل على عوائق نفسية أو بيروقراطية أو انعدام الثقة بالجهات الرسمية، ويؤكد ذلك أن الجانب العملي للتوثيق القانوني لا يزال مغيّباً في كثير من الحالات، رغم وجود إدراك أولي بالحاجة إليه.

وتتسع الفجوة أكثر عند النظر إلى نسبة الحصول على وثائق قانونية رسمية، حيث أشار المشاركون/ات بوضوح من خلال مؤشر (1.99) إلى أن أغلبهم/ن لم يحصلوا على شهادات وفاة أو تقارير قانونية توثق الفقد، مما يعكس هشاشة كبيرة في منظومة الاعتراف الرسمي، ويفتح الباب أمام الانتهاكات أو حرمانهم/ن من حقوق لاحقة كالتعويض أو الإرث، كذلك، يُظهر مؤشر (2.25) أن تسجيل الحالة لدى جهات حقوقية أو إنسانية بقي محدوداً، سواء بسبب غياب الثقة أو ضعف الوصول أو غموض الإجراءات، وهو ما يؤكد أن المسارات البديلة أيضاً لم تؤدِّ دورها بشكل فعال، ويؤيده أيضاً مؤشر ضعف التوثيق الذاتي أو الأسري للمعلومات المتعلقة بالمفقودين (2.45)، مما يدل على نقص في الدعم التقني أو الثقافي في مجال الحفظ المنهجي للبيانات، وتتجلّى إحدى أبرز صور التهميش في المؤشرين المتعلقين بمتابعة ملفات الضحايا والمفقودين، إذ أظهرت النتائج (2.02 و2.03) أن أغلبية العائلات لا تشعر بوجود جهة تتبنى قضيتهم، سواء من الجهات المحلية أو الرسمية، ما يُعمّق الإحساس باللاعدالة ويُفاقم المعاناة، ويؤكد في الوقت ذاته غياب المساءلة وضعف البنية المؤسسية المعنية بإدارة هذا الملف الحساس.

وفي المجمل، تُظهر هذه المؤشرات أن واقع المعرفة القانونية وإجراءات التوثيق يعيش حالة من التشتت وغياب الرؤية المؤسسية، ويعاني من فقر في المبادرات القانونية والحقوقية الموجهة إلى هذه الشريحة، ومن دون تدخلات قانونية واضحة ومنظمة، تشمل التوعية، والإرشاد، والتوثيق، والمتابعة القانونية، فإن هذه الفجوة ستستمر في التأثير على حياة مئات الأسر التي لا تزال تعاني من آثار المجزرة، دون إطار قانوني يحميها أو يُنصفها.

كما تكشف إجابات المشاركين/ات في المقابلات الفردية عن واقع من الضياع القانوني العميق الذي تعيشه أسر ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات، حيث يغيب الحد الأدنى من المعرفة بالحقوق القانونية والإجراءات التي يمكن اتباعها للمطالبة بها، حيث تشير غالبية الإفادات إلى جهل شبه تام بالحقوق الأساسية، مثل الحق في المطالبة بالتعويض، أو فتح تحقيقات، أو حتى توثيق حالات الفقدان، وقد أظهرت البيانات أن ما يُعرف لدى الأسر يقتصر على مفاهيم عامة كالعدالة أو معرفة المصير، دون فهم للإجراءات القانونية التي تكفل تحقيق هذه المطالب، وهو ما أدى إلى شعور واسع بالعجز والتهميش، وانعدام الثقة في إمكانية الوصول إلى أي مسار قانوني فعّال، كما أبرزت الإفادات اعتماد كثير من الأسر على مصادر غير موثوقة كالأحاديث العامة أو المعلومات المتداولة شفوياً، في ظل غياب تام لأي حملات توعية قانونية، أو مبادرات يقودها مختصون/ات حقوقيون/ات لشرح الحقوق وتبسيط الإجراءات، وقد تكررت المطالب بضرورة تنظيم جلسات توعية قانونية مبسطة وموجهة، تُراعي خصوصية الفئة المتضررة وتُمكّنها من فهم خياراتها وسبل الدفاع عن حقوقها.

في هذا السياق، لا يقتصر أثر ضعف الوعي القانوني على غياب المطالبة بالحقوق فحسب، بل يمتد ليُفاقم من المعاناة النفسية والاجتماعية للأسر، ويجعلها فريسة سهلة للاستغلال أو الإهمال، ويُحرمها من الأدوات التي تتيح لها التعبير عن مطالبها أو المطالبة بحقوقها في المحافل المناسبة، بالمجمل، تعكس هذه المعطيات فراغاً حاداً في البنية الحقوقية المحيطة بذوي الضحايا والمفقودين، ما يستدعي تدخلات قانونية عاجلة تبدأ ببرامج توعية شاملة

ومستمرة، وتصل إلى تقديم خدمات الدعم القانوني المباشر، بما يشمل الإرشاد، التوثيق، والتمثيل القانوني، لتمكين هذه العائلات من استعادة صوتها ومكانتها ضمن أطر العدالة والانصاف.

وبناءً على تحليل إجابات المشاركين/ات في المقابلات الفردية، يمكن استخلاص استنتاج مستقل يركّز على الصعوبات العملية في فهم الوضع القانوني لعائلات ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات، والتي تتجاوز مجرد ضعف المعرفة إلى تحديات عميقة في القدرة على استيعاب وتطبيق الإجراءات القانونية المتاحة، فقد كشفت الإفادات عن تعقيد اللغة القانونية والمصطلحات المستخدمة، ما يجعل حتى المعلومات المتوفرة غير مفهومة أو قابلة للتطبيق من قبل العائلات المتضررة، وهو ما أوقعها في حالة من الارتباك والتردد، وفاقم من شعورها بالعجز، كما تبيّن أن هذا الواقع يزداد تعقيداً في ظل غياب أي وسائط تواصل قانونية مبسطة أو مراكز إرشاد تقدم توجيهاً عملياً ومباشراً، مما يدفع الأسر للاعتماد على معلومات شفوية متضاربة تزيد من حيرتها بدلاً من أن توجّهها، بالمجمل، تُظهر هذه المعطيات أن المشكلة لا تكمن فقط في نقص الوعي القانوني، بل في غياب أدوات الفهم الفعّالة، وافتقار العائلات إلى الدعم العملي الذي يساعدها على تحويل شعارات العدالة إلى مسارات قابلة للتنفيذ، مما يستدعي تدخلاً قانونياً نوعياً يقوم على الترجمة المجتمعية للقانون، والمرافقة المباشرة للأسر في مسارات المطالبة بحقوقها.

كما تُبرز شهادات عائلات ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات مسعى إنسانياً حثيثاً لتوثيق مصير أحبائهم/ن، قادته دوافع الذاكرة والحق في الاعتراف، لكن هذا المسعى اصطدم بجدار كثيف من العراقيل الأمنية والنفسية، ما جعل التوثيق عملية بالغة الصعوبة ومليئة بالتحديات، فقد أقدمت بعض العائلات على خطوات جدّية، شملت إجراء فحوص الحمض النووي، والبحث الميداني في المقابر الجماعية، وجمع الأدلة البصرية والشهادات، والتواصل مع جمعيات محلية معنية بالتوثيق، في محاولة لبناء سردٍ موثّق يردّ على النسيان بالإثبات، وعلى الصمت بالتوثيق، لكن هذه الجهود توازت مع معوقات حادّة، تصدّرها الخوف من التنظيمات المسلحة، وارتباط التحرك الميداني بخطر الاستهداف أو الملاحقة، خاصة في ظل هشاشة الوضع الأمني، كما لعبت الصدمة النفسية دوراً خفياً لكنه عميق، حيث ولّدت حالة من الشلل العاطفي والعجز عن المواصلة، انعكست على الأمهات والزوجات بأعراض قلق وأرق دائمين، وأثّرت في الأبناء من حيث قدرتهم/ن على الاستيعاب والتعبير، إلى جانب ذلك، شكّل غياب الدعم المؤسسي أحد أكثر العراقيل إحباطاً، حيث لم تجد الأسر جهات رسمية ترشدها أو تواكبها في هذا المسار الصعب، ما أدى ببعضها إلى التراجع أو التوقف عن المتابعة، ليس عن قناعة، بل بفعل الإحساس باليأس والعجز أمام جدار يتطلب اختراقه دعماً قانونياً، نفسياً، وميدانياً، يذهب أبعد من قدرات العائلة الفردية.

خامساً: الدعم القانوني من المنظمات غير الحكومية لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات:

تعكس البيانات المتعلقة بواقع الدعم القانوني المُقدّم من المنظمات غير الحكومية لذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات في دير الزور صورة مقلقة لفجوة عميقة في الحماية القانونية لهذه الفئة، وتكشف عن ضعف كبير في الاستجابة المؤسسية لاحتياجاتهم/ن القانونية والحقوقية، وتشير المؤشرات إلى غياب شبه تام لأي دعم قانوني ملموس أو موجه، سواء على صعيد الإرشاد الفردي أو التوثيق المنظم.

فالمتوسط المنخفض جداً (1.72) بشأن تلقي استشارة قانونية يُبرز بشكل واضح أن الغالبية العظمى من المشاركين/ات لم يحصلوا/ن على أي نوع من التوجيه القانوني من قبل منظمات محلية أو دولية، مما يتركهم/ن في حالة من الضياع القانوني، ويقوض قدرتهم/ن على فهم الإجراءات المتاحة أو المطالبة بحقوقهم/ن الأساسية، ويتعزز هذا الاتجاه بوسيط (2) ومنوال (1)، ما يعكس أن أكثر من نصف العينة لم تتلقَ أي دعم قانوني، وأن التجربة الغالبة هي شعور حاد بالتجاهل أو الإقصاء من قبل الجهات الحقوقية، فيما يعكس الانحراف الإيجابي (1.338) تركزاً واضحاً للآراء حول الرفض، مع تشتت منخفض نسبياً، ما يدل على أن التجربة السلبية في هذا الجانب شبه موحدة لدى الغالبية.

أما على صعيد التوثيق المؤسسي، فيظهر المتوسط (2.48) وجود ميل عام نحو عدم الموافقة على أن الحالة قد تم إدراجها في قواعد بيانات متخصصة، ما يعكس غياباً مؤسسياً في التوثيق الرسمي أو حتى في جهود الحصر المجتمعي المنهجي، ويشير الوسيط والمنوال (2) إلى أن أكثر من نصف المشاركين/ات لم يتم تسجيل حالتهم/ن، ما يُبرِز فشلاً في بناء قاعدة بيانات شاملة للضحايا والمفقودين، وهو أمر جوهري في أي مسار لتحقيق العدالة أو التعويض أو التوثيق التاريخي، كما يعكس الانحراف المعياري (1.122) تفاوتاً نسبياً في التجربة، ربما يدل على تدخلات محدودة وغير منتظمة، بينما يُظهر الانحراف الإيجابي (0.645) أن الآراء لا تزال متركزة عند مستويات الرفض.

وفيما يتعلق بالمتابعة القانونية الفعلية، فإن المتوسط (2.01) يشير بوضوح إلى أن معظم الأسر لا تشعر بوجود أي جهة تتابع قضاياهم/ن أو تتبناها، سواء من منظمات المجتمع المدني أو المنظمات الدولية، ما يُعبّر عن غياب شبه تام لآليات المرافعة أو التمثيل القانوني لهذه الفئة شديدة التهميش، ويعزز هذا الانطباع كل من الوسيط (2) والمنوال (1)، مما يدل على أن المشاعر السائدة هي الإهمال الكامل من قبل الجهات الداعمة، ويُظهر الانحراف الإيجابي (0.582) أن الآراء متركزة بوضوح عند مستويات الرفض، ما يؤكد هذه الفجوة العميقة.

بالمجمل، تكشف هذه المؤشرات أن الدعم القانوني من المنظمات غير الحكومية لا يزال غائباً إلى حد كبير، سواء من حيث تقديم المشورة، أو التوثيق، أو تبني الملفات القانونية، وتُبرز النتائج حاجة ملحة إلى تدخلات منظمة تعيد بناء الثقة وتوفر خدمات قانونية مهنية، عادلة، ومستجيبة لحجم الألم والضرر الذي تعانيه هذه الفئة من المجتمع، وإن غياب هذه الجهود لا يهدد فقط الحقوق الفردية للأسر، بل يُقوّض أيضاً أي تصور مستقبلي للعدالة الانتقالية أو جبر الضرر القائم على أسس حقوقية متينة.

كما تُظهر إفادات عائلات ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات (في المقابلات الفردية) حالة من الانفصال شبه الكامل عن المنظومة الحقوقية، سواء المحلية أو الدولية، حيث لم تتجاوز نسبة من بادروا بالتواصل مع منظمات حقوقية 15% من المشاركين/ات، وغالباً ما كانت تجاربهم/ن محدودة وغير مُرضية، إذ اقتصرت الاستجابات على ردود

أولية دون أي متابعة لاحقة أو دعم فعلي، ما كرّس لديهم/ن شعور الإهمال وأعاد إنتاج الإحباط والتهميش، أما الغالبية العظمى من العائلات، فلم تبادر إطلاقاً بالتواصل مع أي جهة حقوقية، وقد برزت عدة أسباب متداخلة لهذا العزوف، أبرزها غياب المنظمات تماماً خلال فترة حكم "داعش"، واستمرار ضعف الوعي بوجودها حتى بعد رحيل التنظيم، كما لعبت الخبرات السلبية السابقة و"سمعة الوعود غير المنفذة" دوراً في تعزيز القناعة بعدم جدوى هذه المحاولات، إلى جانب مخاوف أمنية قائمة لدى البعض، أو حالات من الانهيار النفسي واليأس حالت دون قدرتهم/ن على اتخاذ خطوة توثيقية أو قانونية، وهذا الواقع لا يعكس فقط ضعف البنية الحقوقية في المنطقة، بل يشير إلى فراغ ثقة عميق، حيث تغيب الآليات الواضحة، وتنهار المصداقية، ويُترك الأهالي في عزلة قانونية ونفسية خانقة، وبذلك، فإن غياب قنوات فعالة وآمنة للتواصل مع المنظمات لا يعيق توثيق الجرائم وملاحقة مرتكبيها فحسب، بل يُفاقم حالة التيه والخذلان لدى العائلات.

كما تعكس إفادات عائلات ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات تصوراً واضحاً ومتكاملاً لما يتطلّعون إليه من دعم قانوني وحقوقي، ينبع من واقع فقدٍ موجع وتجارب من التهميش والإقصاء، فقد أجمعت نسبة كبيرة من العائلات، تجاوزت ثلثي المشاركين/ات، على أهمية توفير استشارات قانونية عملية ومرافقة مهنية عبر محامين/ات أو مستشارين/ات قانونيين، يتولّون مساعدتهم/ن في إعداد الشكاوى وتوثيق حالات الفقد أو الوفاة، ومتابعة الملفات أمام الجهات القضائية والحقوقية، وهذا المطلب يعكس إدراكاً متزايداً لدى العائلات بأن حماية حقوقهم/ن تتطلب وجود دعم مهني مؤسسي، لا يمكن تعويضه بالجهود الفردية، إلى جانب ذلك، برزت الحاجة إلى ورش توعية قانونية مبسّطة، تُترجم القوانين المعقدة إلى لغة مفهومة، وتشرح للعائلات حقوقها والإجراءات المتاحة بوضوح وشفافية، خاصة في ظل اعتمادهم/ن الحالي على مصادر شفوية متضاربة وغير دقيقة، وقد شدد العديد منهم/ن على ضرورة أن تشمل هذه الورش مواضيع متخصصة كقانون الأحوال الشخصية، والإجراءات الجنائية، وآليات التوثيق والتبليغ.

كما عبّر عدد من الأسر عن رغبتهم/ن في الحصول على دعم مباشر في البحث عن مصير المفقودين، من خلال ربطهم بجهات أو فرق قادرة على التحقق من مواقع المقابر، بما يمنحهم/ن بارقة أمل في ظل الغموض القاسي الذي يخيّم على مصير أحبائهم/ن، ورافق هذا المطلب دعوات واضحة إلى تحريك الدعاوى القضائية والمحاسبة، كحق لا يُسقط بالتقادم، وكوسيلة أخلاقية وقانونية لكسر دائرة الإفلات من العقاب، ورغم أن المطالب القانونية كانت محور الاهتمام، إلا أن العديد من الردود ضمّنت بعداً نفسياً واجتماعياً، تمثل في الحاجة إلى دعم نفسي منظم ومساحات تعافي جماعية، تعالج الصدمة، وتوفر بيئة تساهم في إعادة التوازن للأسر، كما طُرحت مطالب تتعلق بإصدار مستندات رسمية (شهادات وفاة أو فقدان)، والربط مع الجهات المختصة لإدراج الحالات في السجلات الرسمية، إلى جانب الاستشارات حول التعويضات المادية وآليات التقديم لها، وختم عدد من المشاركين/ات مطالبهم/ن بالتشديد على أهمية التوثيق الرمزي والمعنوي للضحايا من خلال إحياء الذكرى السنوية أو إعداد سجل وطني بأسمائهم، تعبيراً عن كرامتهم وإنسانيتهم، وضماناً لعدم طمس تاريخهم أو تغييب ذاكرتهم، وفي المجمل، تطرح هذه الإفادات أجندة شاملة للدعم القانوني والحقوقي المطلوب، ترتكز على المرافقة القانونية المتخصصة، والتوعية، والدعم النفسي والاجتماعي، والتوثيق الرسمي والمعنوي، بما يستوجب استجابة مؤسسية منسقة وطويلة الأمد تعيد الاعتبار للضحايا، وتعيد لعائلاتهم/ن الأمل والكرامة والعدالة.

سادساً: مطالب العدالة وجبر الضرر والمساءلة والمحاسبة:

يعكس تحليل مؤشرات محور أولويات العدالة وجبر الضرر والمساءلة واقعاً وجدانياً وقانونياً متماسكاً لدى ذوي مفقودي وضحايا مجزرة الشعيطات في دير الزور، ويُبرز مجموعة من المطالب المجتمعية الواضحة التي تعبّر عن فهم ناضج وشامل لمعنى العدالة وضروراتها، سواء على الصعيد الرمزي، القانوني، أو الإجرائي، ففي مقدمة هذه الأولويات، تظهر المطالب القانونية والحقوقية كعنصر محوري؛ إذ يشير المتوسط المرتفع (4.05) إلى أن إصدار شهادة وفاة أو إعلان رسمي بحالة المفقود يُعد أولوية ملحّة للأسر، كونه لا يلبّي فقط حاجات قانونية تتعلق بالميراث أو الوصاية، بل يشكّل أيضاً ركيزة نفسية واجتماعية للاعتراف بالحدث وتثبيته، وهذا الميل إلى المطالبة بالإثبات القانوني يتكامل مع تأييد شبه تام لمطلب التعويض المالي أو الدعم المادي، كما يظهر في المتوسط المرتفع جداً (4.73)، والانحراف السلبي الحاد (1.907-)، وهو ما يعكس إدراكاً جماعياً للخسائر الاقتصادية الجسيمة التي تكبدتها العائلات، ورغبة واضحة في إنصافها من خلال الدعم الملموس.

كذلك، برزت العدالة الرمزية كركن ثابت في منظومة أولويات الأهالي، إذ عبّر المشاركون/ات عن تأييد قوي لمجموعة من الإجراءات التي تُعيد للضحايا كرامتهم/ن الإنسانية وتحفظ مكانتهم/ن في الذاكرة الجماعية، ومن ذلك، التأكيد على أهمية إعادة دفن الضحية أو التعرف على رفاته (المتوسط 3.53)، وإقامة نصب تذكاري أو سجل رسمي (المتوسط 4.27)، وتنظيم فعاليات سنوية رمزية (المتوسط 4.31)، وهذه المؤشرات تعكس وعياً عميقاً بأن العدالة لا تتحقق فقط بالعقوبات، بل تبدأ من الاعتراف، وتحقيق التكريم الرمزي، وربط الحاضر بذاكرة الألم والمقاومة، وفي ذات السياق، أظهرت البيانات تأييداً قوياً لمطلب كشف الحقيقة كمقدمة للمحاسبة (المتوسط 4.20، والانحراف 1.213-)، مما يؤكد أن العائلات ترى في المعرفة التامة بمصير الضحايا أولى خطوات الإنصاف، حتى قبل الدخول في تفاصيل المحاسبة القضائية، وهذه الرؤية المتأنية للعدالة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمطالب المتعلقة بالمشاركة الفعلية في تصميم مسارات العدالة وجبر الضرر (المتوسط 4.50)، حيث يعبّر الأهالي عن رغبة في عدم الاقتصار على دور المتلقّي، بل يطالبون بالمشاركة كأطراف فاعلة في بناء مستقبل أكثر عدلاً واستجابة لاحتياجاتهم/ن.

أما على مستوى التنظيم المؤسسي، فيعكس المتوسط المرتفع (4.51) تأييداً واضحاً لفكرة إنشاء آلية محلية أو وطنية تعنى بجبر ضرر العائلات المتأثرة، ما يشير إلى قناعة بأن العدالة لا يمكن أن تُترك لردود فعل فردية أو منظمات متفرقة، بل تتطلب بنية مؤسسية دائمة، تضمن المتابعة والاستجابة الفعلية، وهذا التوجه المؤسسي يتقاطع مع إيمان جماعي بأهمية توثيق الشهادات ونشرها (المتوسط 4.34) ونقل القصة كجزء من العدالة (المتوسط 4.38)، وهما مؤشران يدلان على إدراك متجذّر بأهمية بناء أرشيف الذاكرة كجزء لا يتجزأ من عملية العدالة الانتقالية، وفي السياق ذاته، يظهر مطلب المساءلة والمحاسبة بوضوح عبر المتوسط المرتفع (4.40)، ما يعكس أولوية كشف هوية المرتكبين/ات ومحاسبتهم/ن بشكل قانوني وعادل، لا بهدف الانتقام، بل لترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب، واستعادة الشعور بالعدالة بين العائلات والمجتمع الأوسع.

وأخيراً، تأتي المطالبة بالاعتراف الرسمي بما حدث (المتوسط 4.50) لتتوج هذه المنظومة من المطالب، إذ يرى المشاركون/ات أن الاعتراف لا يُعد مجرّد إجراء رمزي، بل هو الأساس الذي تُبنى عليه كل مسارات العدالة الأخرى، من جبر الضرر إلى المحاسبة، ومن التوثيق إلى المصالحة، وبالمجمل، تكشف هذه المؤشرات عن بنية مطلبية ناضجة ومترابطة، تعبّر عن وعي جمعي بأن العدالة ليست مفهوماً واحداً، بل مسار متعدد الأبعاد، يتضمن الاعتراف، الحقيقة، التعويض، المساءلة، المشاركة، والتخليد الرمزي، في منظومة متكاملة تمثّل حجر الأساس لأي مستقبل عادل ومستقر.

كما تكشف إفادات عائلات ضحايا ومفقودي مجزرة الشعيطات (المقابلات الفردية) عن فهم متقدّم وشامل لمعنى التعويض المنصف، يتجاوز البُعد المادي إلى رؤية متكاملة لجبر الضرر على المستويات الاقتصادية، القانونية، النفسية، والاجتماعية، فقد شكّل التعويض المادي المباشر أولوية قصوى لأكثر من ثلثي العائلات، بوصفه وسيلة عاجلة لتخفيف وطأة الفقر الناتج عن فقدان المعيل، واستعادة الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي، وقد طُرحت المساعدات النقدية والسلال الغذائية المستدامة كمدخل فوري لاستعادة الكرامة اليومية، إلى جانب ذلك، شددت العائلات على أهمية الاعتراف القانوني والمساءلة، من خلال إصدار وثائق رسمية تثبت حالات الفقد أو الوفاة، وتشكيل لجان تحقيق محايدة قادرة على محاسبة الجناة، واعتُبر هذا المسار مساوياً في أهميته للدعم المادي، بوصفه شكلاً من أشكال العدالة التعويضية التي تعيد الاعتبار للضحايا والمفقودين وذويهم، وتمنحهم/ن إحساساً بأن معاناتهم/ن لم تُهمل.

كما تكررت المطالب بـ الدعم النفسي والاجتماعي، عبر جلسات علاجية، ومراكز للدمج المجتمعي، وأنشطة للأطفال اليتامى، إذ ترى العائلات أن التعافي من الصدمة النفسية يمثل ركيزة أساسية لأي عملية تعويض حقيقية، وفي السياق ذاته، برز البعد الرمزي كأحد أشكال الجبر المعنوي، من خلال اقتراح نصب تذكارية أو تخصيص يوم سنوي لذكرى الضحايا، بما يعزز الشعور بأن ما حدث لن يُنسى، وأن كرامة الضحايا لا تزال حاضرة في الذاكرة الجمعية، وعلى المدى الطويل، عبّرت العائلات عن تطلعها نحو فرص سبل عيش مستدامة، عبر دعم مشاريع صغيرة أو متوسطة، تُمكّنهم/ن من الاستقلال الاقتصادي، وتُخرجهم/ن من دائرة الاعتمادية، وهو ما يعكس وعياً بأهمية الانتقال من الاستجابة الطارئة إلى التمكين الفعلي، كما برزت الحاجة إلى ورش توعية قانونية ومرافقة متخصصة لضمان عدم ضياع الحقوق، وتسهيل الإجراءات القانونية المعقدة، الأمر الذي يربط بين التعويض والتمكين القانوني.

وبالمجمل، فإن الأشكال التي تطالب بها العائلات تعبّر عن نموذج تعويض تكاملي، يبدأ من تخفيف المعاناة الاقتصادية، ويمر بالاعتراف القانوني والعدالة والمواكبة النفسية والاجتماعية، وصولاً إلى الاستدامة الاقتصادية والتخليد الرمزي، وهذا النموذج لا يكتفي بإزالة الأثر الظاهري للانتهاك، بل يسعى إلى ترميم الكرامة الإنسانية من جذورها، وهو ما تعتبره العائلات خطوة أساسية لضمان عدم تكرار المأساة.